تدوين السُّنَّة وردُّ شبهاتٍ حولها.

إعداد الأستاذ الدكتور: نورالدين بن محمَّد تومي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

بحث موَّجَّهٌ لليوم الدِّراسي حول: "السُّنَّة النَّبوية؛ تدوينُها وحجيَّتُها"، المنعقد بكلية أصول الدين، مخبر الدراسات القرآنية والسُّنَّة النَّبويَّة، يوم 04 ماي 2023م

ملخص البحث

تعدَّدت طعون الحداثيين في السُّنَّة النَّبوية، وكان موضوعُ تدوين السُّنَّةِ من أهمِّ المواضيع التي طالتها أقلام الحداثيين حيث تُعتبر شُبهة النَّهي عن كتابة الحديث وتأخُّرِ تدوين السُّنَّة ومن ثمَّ حفظ السُّنة وكتابتها ونقلها وتدوينها، من أهمِّ الشُّبهات المثارة حول السُّنَّة عندهم، فما من أحدٍ منهم تكَّلم حول مسائل السُّنَّة إلا وكانت هذه المسألة حاضرةٌ في دراسته ونقاشه، فجاء هذا البحث ليسلط الضوء على مسألة تدوين السنة والمراحل الذي مر بها هذا التدوين، والشبهات المثارة حولها والجواب عليها.

الكلمات المفتاحية؛ التدوين، السنة، الشبهات

Abstract:

The criticisms of modernists towards the prophetic tradition varied, and the issue of documenting the Sunnah was one of the most important topics that modernist pens addressed. The suspicion of prohibiting the writing of hadith, the delay in documenting the Sunnah, and then preserving, writing, transmitting, and documenting it, are among the most significant suspicions raised about the Sunnah by them. Whenever any of them discussed Sunnah issues, this issue was present in their studies and discussions. This research aims to shed light on the issue of documenting the Sunnah, the stages through which this documentation passed, the suspicions raised about it, and the responses to them

Keywords: Blogging, the Sunnah, doubts

مقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين والصلاة والسَّلام على أشرف المرسلين وآله صحبه أجمعين، أما بعدُ:

فإنَّ الطعن في السُّنَّة النَّبوية سواء من حيث تدوينُها وكتابتُها أو من حيثُ حُجيَّتُها، ليس وليدَ اليوم، فقد ظهر في الصَّدر الأوَّل من يرد الاحتجاج بسنة المصطفىﷺ وينفي حجيتها ويكتفي بالقرآن، كما ظهر من يُشكِّك في تدوين وكتابة وجمع سنة المصطفىﷺ، كما نجد فرقةً شكَّكت حتى في كتب الحديث كالصَّحيحين، وأخرى طعنتْ في صحة الأحاديث.

وقد حذَّر المصطفىﷺ من الذين يردُّون سنَّته مكتفين بما في القرآن وأخبر أنَّ ذلك سيقع قريبا في أمَّتِه[1]، والذي حذَّر منهﷺ أمتَّه من ردِّ حجية السُّنَّة والاكتفاء بما في القرآن قد وقع فعلا في عهد الصَّحابة[2].

ثم جاءت مرحلة التَّشكيك في ثبوت السنَّة أصلا وأنَّها عبارة عن تراثٍ وموروثٍ ثقافيٍّ تناقلته الأجيال، شأنها شأن جملة التَّقاليد التي يرثُها كلُّ خلفٍ عن أسلافهم، قد يكون منها الصَّحيح الثابت وقد يكون منها المردود الباطل.

ثمَّ جاء المستشرقون الغربيُّون والحداثيون اليهود والمسيحيون واستعملوا كلَّ الوسائل لمحاربة هذا الدين والطعن في سُنَّةِ سيد المرسلين، فهذا الفيلسوف اليهودي إجناتس جولدتسيهر(1850م-1921م) قد أخذ على عاتقه مسؤولية هدم دين الإسلام والتَّشكيك فيه بكلِّ الوسائل، فصنف كتابه المشهور: "دراساتٌ محمَّدية"، شحنه طعونا وتشكيكا في الدِّين، سواء ما تعلق بالقرآن أو القراءات أو السُّنَّة والحديث، ثمَّ تبع جولدتسيهر تلميذُه البار جوزيف شاخت الألماني، وأخذ على نفسه الهدف نفسه، وهو الطعن في الدين كتابا وسنة.

ثم تتابع المستشرقون في بثِّ سمومهم في العالم والسَّعي وراء الطعن في الإسلام واعتماد كلَّ الأساليب في ذلك، حتى تجاوزوا العمل والاجتهاد الفردي والوصول إلى مرحلة اعتماد العمل المؤسساتي.

وكما قيل قديما إنَّ لكلِّ قوم وارث، فقد نشأت نابتةٌ من بني جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا قد ارتموا في أحضان المستشرقين ورضعوا من ضروع الغربيين وغُسِلْتْ أدمغتُهم في دهاليز الاستشراق، قد ورِثُوا عن المستشرقين علومَهم وأخذوا عن التَّغريبيين مناهجهم وسخَّرُوا أنفسَهم للطَّعن في الدين وأصوله وثوابته، فتسلقوا على أسوارِ الشُّبهات وتمسَّكوا بقواعد الفلسفات، وحمَلُوا مَعَاوِلَ الهدْمِ وفؤوسَ القصْم، في جهلٍ تامٍّ بأصول الاستدلال وقواعدِ علومِ الإسلام، فقَدِمُوا على ما قدم عليه القومُ من الطعن في الدين وخصوصا ما كان منهم في سنة سيد المرسلين، بل وقد زادت حدتهم في الطعن في السنة وفي حجيتها وفي صحتها وفي تدوينها، وقد سمَّوا أنفسهم بالحداثيين، اتخذوا الطعن في السنة بل في الدين والتشكيك فيه منهجا لهم.

---

[1] - ينظر: سنن أبي داود في سننه(رقم: 4604 و4605)، والمستدرك(172/1).

[2] - ينظر: الكفاية للخطيب البغدادي(ص 115)، وجامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر(1192/2).

وكان من أهمِّ المسائل التي اتكأ عليها الحداثيون وتسلقوا عليها في الطعن في سنَّة المصطفىﷺ وأثاروا حولها شبهات كثيرة، مسألة تدوين السُّنَّة، وشُبْهةِ تأخُّرِ تدوينها، فأثاروا حول تدوين السنة شبهاتٍ كثيرة، ومضمون هذه الشُّبهات أنَّ النَّبيﷺ منع من كتابة الحديث[3]، وكذلك مَنَعَ الخلفاءُ الراشدون من ذلك بل وشدَّدوا فيه، وهذا يعني أنَّ الأحاديث لم تُدوَّن في عصر النَّبيِّﷺ ولا في عصر صحابته الكرام، فتأخر تدوين السنَّة إلى بدايةِ القرن الثَّاني يعني بعد موت النَّبيِّﷺ بأكثر من مائة سنة دليلٌ على أنَّها من وضع النَّاس وليس وحيا أو حتى ليس من قول النَّبيِّﷺ، إذ لو كانت كذلك لدُوِّنت في عصر الصَّحابة كما دُوِّن القرآن، هذا في شيءٍ تأخر تدوينه مائة سنة، فكيف بمن تأخَّر تدوينه بأكثر من مائتي سنة، وهي أكثرُ كُتبِ السُّنَّةِ وعلى رأسها الصَّحيحان؟ فلا شكَّ أنَّ ذلك يجعل هذه الكتب مصنوعة موضوعة.

ومع أنَّ هذه الشُّبه لا تنطلي على أهل العلم وخصوصا المتخصصين في علوم الشريعة إلا أنَّ كثيرا من الشَّباب المسلم وخصوصا ما يُسمَّى بالطبقة المثقفة قد تعلقوا ببعض الشبهات التي بثها أولئك من خلال تلك الطعون.

فأدرتُ أن أتكلم في هذا البحث على هذه المسألة؛ مسألة تدوين السنة وردِّ الشبهات حولها، ذبًّا عن سنة سيد المرسلين ودفاعا عن مقام إمام المتقينﷺ، وقد قسَّمت البحث إلى فصلين:

الفصل الأول: تاريخ تدوين السُّنَّة وتصنيفها والمراحل التي مرَّت بها، والإشارة إلى مصادر كتب السُّنَّة أو مصادر كتب الحديث.

الفصل الثَّاني: شبهاتٌ حول تدوين السُنَّة والردُّ عليها، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأوَّل: شبهة نهي النَّبيِّﷺ عن كتابة حديثه، وعدم حدوث ذلك في عصرهﷺ.

المبحث الثَّاني: منعُ الخلفاءِ الرَّاشدين من كتابة حديث النَّبيِّﷺ، وعدم وقوع ذلك في عصرهم.

المبحث الثَّالث: تأخُّر تدوين الأحاديث إلى مائة سنة، وتأخَّر تدوين أكثر كتب السُّنَّة وعلى رأسها الصَّحيحان أكثر من مائتي سنة، وأثر الظروف السياسية في ذلك، وفيه مطلبان:

المطلب الأوَّل: تأخر تدوين الأحاديث إلى مائة سنة، وتأخَّر تدوين أكثر كتب السنة وعلى رأسها الصحيحان أكثر من مائتي سنة.

المطلب الثاني: أثر الظُّروف السِّياسية والخلاف الواقع بين طوائف المسلمين في تدوين الحديث عموما، وبعض كتب السنة كصحيح البخاري على وجه الخصوص.

ملحوظة

[3] – كما في الحديث الذي أخرجه مسلم في صحيحه(رقم: 3004) عن أبي سعيد الخدريﷺ أنَّ النَّبيَّﷺ قال: "لا تكتبوا عنِّي شيئًا غير القرآن، فمن كتب عنِّي شيئًا غيرَ القرآن، فَلْيَمْحُه".

قد كنت أريد أنَّ أتناول هذا الموضوع بإيراد الشُّبهات حول تدوين السُّنَّة والجواب عنها شبهة شبهة، معنونا البحث بعنوان: الشبهات المثارة حول تدوين السنة والجواب عنها أو نحو هذا العنوان، لكن لما تدبرت في الأمر جيدا عَدَلْتُ إلى طريقة التَّأسيس ثمَّ رد الشُّبهات، يعني ننطلقُ فنُؤسِّس لقضية تدوين السُّنَّة، وهذا أدعى لتقريرها في قلوب الطلبة وعموم المسلمين، ثمَّ بعد استقرار ذلك، نأتي إلى الشُّبهات التي أُثيرت حول مسألة التدوين فنُجيب عنها، فيكون الجواب عليها من حيث الإجمال قد تمَّ عند عرض تاريخ تدوين السُّنة والمراحل التي مرَّت بها، وسيظهر ذلك جليا لمن تتبع بقلبه تاريخ تدوين السنة وبعد ذلك ذكر الشبهات والجواب عليها.

وقبل الكلام على تدوينِ السُّنَّةِ والمراحلِ التي مرَّت بها وردِّ الشُّبهات حوله، يُستحسن التَّنبيه إلى ثلاثة أمورٍ مهمَّةٍ، لها أهميَّةٌ كبرى في فهم مسألة التدوين:

التَّنبيه الأوَّل: أنَّ تدوينَ العلمِ عُمومًا لم يكن من شأنِ العرب، فالعربُ أمَّةٌ أُميَّة لا تقرأ ولا تكتب في الغالب، وإنَّما كانت تتناقل العلم بالحفظ، فكانت العربُ في الجاهلية تعتمد الحفظَ في تناقل العلم وتوريثه للأجيال، لقوة حافظتهم، وهذه القوة-أقصد قوة الحفظ-لها أسبابُها الموضوعية، من أهمِّها البيئة التي عاشوا فيها-بيئة بدوية في قلب جزيرة العرب بعيدة عن كلِّ الحضارات ومغرياتها وأشغالها-.

ولما بعثَ اللهﷻ رسولَه في قريش كان أكثر الصَّحابة على هذه الحال، إذْ كانوا على عهد قومِهم، إضافة إلى اتصاف الصَّحابة بمقوِّمات أخرى للحفظ زادوا بها على أهلِ الجاهلية، وهي التَّقوى والخوف من الله جلَّ وعلا، ولا شكَّ في تأثير ذلك على الضَّبط والحفظ وتناقل العلمِ؛ علمِ الكتابِ والسُّنَّة.

التَّنبيه الثَّاني وهو تابعٌ لما قبله: أنَّه لا تلازم-خصوصا في الصدر الأوَّل- بين التَّدوين والحِفظ-أقصد حفظ العِلْمِ-، فعدمُ التَّدوين لا يلزم منه عدم الحفظ، يعني أنَّ عدم تدوين السُّنَّة لا يلزم منه ضياعها، لأنَّ حفظ السُّنَّة ليس مقتصرًا على التَّدوين، بل كان الصَّحابة يتناقلون العلم قرآنا وسنة بالحفظ في الصُّدور، لأنَّهم على عادة قومهم في الحفظ كما سبق في التَّنبيه الأوَّل، وقد خُصُّوا بمقوِّماتٍ عظيمة جعلتهم في الذروة من الحفظ والإتقان، ولذلك نفسر عدم تدوينهم لكثيرٍ من العلم في الصَّدر الأوَّل ومن ذلك السُّنَّة، فلم يدونوا منها إلا القليل، لأنَّهم لم يحتاجوا إليه لقوَّة حافظتهم، لكن لما بدأ حفظ الصَّدر في النُّقصان احتِيجَ إلى تقييد العلم بالتَّدوين للمحافظة عليه فدوَّنوا بقدر الحاجة، فهم لم يكونوا بحاجة إلى التدوين فلما احتاجوا إليه دوَّنوا، وكلَّما احتاجوا إلى ذلك فعلوه، وبذلك نُفسِّر قلةَّ التَّدوين في الصدر الأوَّل، ثمَّ تطوره بعد ذلك على حسب الحاجة، حتى وصل إلى الاعتماد عليه بظهور مصنفات الحديث فيما بعد.

التَّنبيه الثالث: أنَّ الله جلَّ وعلا قد تكفَّل بحفظ سنَّة النَّبيِّﷺ، وحفظ السُّنَّة حقيقةٌ لا سبيل للطعن فيها البتَّة، والأدلة من الكتاب والسُّنَّة على هذا الأمر كثيرةٌ جدًّا ليس هذا محلُّ ذكرها وذكر محل الشَّاهد منها، ونكتفي بذكر بعضها فقط، ومن ذلك قوله تعالى: {إنَّا نحن نزَّلنا الذِّكر وإنَّا له لحافظون}، وهذه الآية صريحةٌ في حِفْظِ اللهﷻ لسُنَّةِ النَّبيِّﷺ، ووجهُ الاستدلال بها على حفظ السُّنَّة من وجهين:

الأوَّل: أنَّ المقصود بالذكر في هذه الآية ما نُزِّل على النَّبيِّﷺ، وهو شاملٌ للقرآن والسُّنَّة، فالوحيُ هو القرآن والسُّنَّة كما فسَّرتها آية النَّجم {وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحيٌ يوحي}، قال حسَّان بنُ عطية-وهو من أئمَّةُ التَّابعين-: "كان جبريل عليه السَّلام ينزل على رسول اللهﷺ بالسُّنة كما ينزل عليه بالقرآن، يُعلمه إياها كما يعلمه القرآن"، وقال محمَّد بن نصر المروزي مستدلا بآية النجم-{وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحيٌ يوحى}-: "فشرع رسولُ اللهﷺ الشَّرائع، وسنَّ السُّننَ بإذن ربِّه ووحيِه، لا من تلقاء نفسه".

وهذا–يعني كون السُّنَّة وحيٌ، وهي محفوظة–قولُ السَّلف قاطبة، وقد استدلَّ بآية النَّجم على أنَّ الوحيَ شاملٌ للقرآن والسنة جماعةٌ من علماء السَّلف والخلف، كأبي حيانِ وابنِ حزم وابنِ تيمية وابن القيم وابنِ كثير والطوفي وغيرهم.

الثَّاني: على القول بأنَّ لفظَ الذكر في الآية يُراد به القرآن فقط، فإنَّ الآية كذلك نصٌّ في حِفْظِ السُّنَّة، وذلك أنَّ حفظ كتاب اللهﷻ يشملُ حفظَ ألفاظِه وحفظَ معانيه، وسُنَّةُ النَّبيِّ ﷺ هي الشَّارحة للقرآن والمبيِّنة لمعانيه كما قال تعالى: {وأنزلنا إليك الذكر لتُبيِّن للناس ما نُزِّل إليهم}، فالنَّبيُّﷺ هو المبيِّن عمَّا في القرآن، وهذا البيان هو كلُّ ما جاء في سنَّتهﷺ، فالسنَّةُ هي التَّطبيق العملي والشرح التَّفصيلي لما في القرآن العظيم، ولذلك كان حفظُ هذه السنَّة الكريمة حفظًا للقرآن العظيم، فحِفْظُ السُّنَّةِ من حفظ القرآن، فلو لم تكن السنَّة محفوظةٌ لضاع البيانُ، وهذا محالٌ.

يقولُ الإمام ابن جرير الطبري: "إذْ كان تأويلُ القرآن غيرَ مُدْرَكٍ إلا ببيان من جعل اللهُ إليه بيان القرآن"[4].

وفي هذا المعنى يقول الإمام ابن حزم كلاما نفيسا أنقله على طوله لنفاسته، يقول رحمه الله بعد ذكر آيات منها آية النجم[5] وآية الحجر[6]: "**فصحَّ أنَّ كلامَ رسولِ اللهﷺ كلُّهُ في الدِّين وحيٌ من عند الله عز وجل لا شكَّ في ذلك**، ولا خلاف بين أحدٍ من أهلِ اللُّغة والشَّريعة في أنَّ كلَّ وحيٍّ نَزَلَ من عند الله تعالى، فهو ذكرٌ مُنزَّلٌ، فالوحي كلُّه محفوظٌ بحفظِ الله تعالى له بيقين، وكلُّ ما تكفَّل اللهُ بحفظه فمضمونٌ ألَّا يضيع منه وألاَّ يُحرَّف منه شيء أبدًا تحريفا لا يأتي البيان ببطلانه، إذْ لو جازَ غيرَ ذلك لكان كلامُ الله تعالى كَذِبًا وضَمَانُه خَائِسًا، وهذا لا يخطُرُ بِبَالِ ذِي مِسْكَةِ عَقْلٍ، **فوجب أنَّ الذي أتانا به محمَّدٌﷺ بتولِّي اللهُ تعالى حفظه**، مُبلَّغٌ كما هو إلى كلِّ مَا طلبه مما يأتي أبدًا إلى انقضاء الدنيا، قال تعالى {قل أي شيء أكبر شهادة قل لله شهيد بيني وبينكم وأوحي إلي هذا لقرآن لأنذركم به ومن بلغ أئنكم لتشهدون أن مع لله آلهة أخرى قل لا أشهد قل إنما هو إله واحد وإنني بريء مما تشركون}، فإذْ ذلك كذلك، فبالضروري ندري أنه لا سبيل البتة إلى ضياع شيءٌ قاله رسولُ اللهﷺ في الدِّين ولا سبيل البتَّةَ إلى أنْ يختلط به باطلٌ موضوع اختلاطا لا يتميز عن أحد من الناس بيقين، إذْ لو جاز ذلك لكان الذِّكْرُ غيرُ محفوظٍ ولَكَانَ قولُ الله تعالى {إنا نحن نزلنا لذكر وإنا له لحافظون} كَذِبًا وَوَعْدًا مُخْلَفًا، وهذا لا يقوله مسلم، فإنْ قال قائلٌ: إنما عَنَى تعالى بذلك القرآن وحده، فهو الذي ضَمِنَ تعالى حفْظَه لسائر الوحي الذي ليس قرآنا، قلنا له: وبالله تعالى التوفيق: هذه دعوى كاذِبَة مجرَّدةٌ من البرهان، وتخصيصٌ للذكر بلا دليل، وما كان هكذا فهو باطل، لقوله تعالى {وقالوا لن يدخل لجنة إلا من كان هودا أو نصارى تلك أمانيهم قل هاتوا برهانكم إن كنتم

---

[4] – تفسير الطبري(283/2).

[5] – {وما ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى}

[6] – {إنا نحن نزَّلنا الذكر وإنا له لحافظون}

صادقين} فصحَّ أنْ لا برهان له على دعواه فليس بصادق فيها، والذكر اسمٌ واقع على كلِّ ما أنزَلَ اللهُ على نبيِّهﷺ من قرآنٍ أو من سُنَّةٍ وحي يُبين بها القرآن، وأيضا فإنَّ الله تعالى يقول {بالبينات والزبر، وأنزلنا إليك لذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون} فصحَّ أنَّه عليه السَّلام مأمورٌ ببيان القرآن للنَّاس، وفي القرآن مُجْمَلٌ كثير، كالصلاة والزكاة والحج وغير ذلك مما لا نعلم ما ألزمنا الله تعالى فيه بلفظه، لكن بيانُ رسولِ اللهﷺ، فإذا كان بيانُه عليه السَّلام لذلك المجمل غيرَ محفوظٍ ولا مضمونٍ سلامتُه مما ليس منه، فقد بَطُل الانتفاع بنصِّ القرآن، فبطلتْ أكثرُ الشَّرائع المفترضة علينا فيه"[7].

[7] – الإحكام في أصول الأحكام(1/121-122).

الفصل الأوَّل: تاريخ تدوين السُّنَّة وتصنيفها والمراحل التي مرَّت بها، والإشارة إلى مصادر كتب السُّنَّة أو مصادر كتب الحديث:

كان القرآن ينزل على رسولِ اللهﷺ بحسَبِ الحَوادث، ومن رحمةِ اللهﷻ أنَّ أَنْزَل القرآن الكريم على سبعة أحرف، أي سبعة لُغاتٍ من لغات العرب، تيسيرا على النَّاس وتسهيلا لهم لفهمِه والعِلْمِ بِهِ والعمَلِ به[8]، لأنَّ العرب وإن اشتركوا في أكثرِ اللُّغة إلا أنَّ بعض القبائل قد اختصت ببعض المعاني عن بعض، فبعض الألفاظ والكلمات كانت عند بعض القبائل على معنى وعند بعضها على معنى مغاير.

قُبِضَ النَّبيُّﷺ وقد أكمل اللهُ به الدِّين وأتمَّ به النِّعمة، وترك النَّاسَ على المحجَّةِ البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك، ترك النَّاس على القرآن الذي هو كلامُ الله، والسُّنَّة التي هي أحاديث النَّبيﷺ، وفي هذا يقولﷺ: "تركت فيكم ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا؛ كتاب الله وسنَّتي"، وجاء في الحديث الآخر: "ولن يتفرَّقا حتى يردا عليَّ الحوض".

ولم يكن القرآنُ في عهدهﷺ مجموعًا في مُصحفٍ واحدٍ، لكنَّه كان محفوظًا، أين؟ في الصُّدور-صدور الصَّحابة الذي كانوا يحفظون القرآن-، وفي بعض الوسائل التي كان يُكتب فيها في ذلك العصر، كالعُسب واللِّخَافِ والعِظَامِ والجُلود، ولَمَّا مات كثيرٌ من القُرَّاء في حُروب الرِّدَّة وخِيف على القرآن من الضياع، شرح اللهﷻ صدْرَ أبي بكرﷺ لِجَمعه، فَجَمَعَهُ، ثمَّ جمعه الجمع الثَّاني عثمان بن عفانﷺ.

فأوَّل من جمع القرآن في مُصحفٍ واحدٍ هو أبو بكر الصِّديقﷺ وهو الجمع الأوَّل، ثمَّ جمعه بصفةٍ أخرى الجمع الثَّاني عثمان بن عفانﷺ، والذي أشار على أبي بكرﷺ لجمع القرآن في مصحفٍ هو عمرﷺ، وقد تردَّد أبو بكرٍﷺ أوَّل الأمر وعلَّل ذلك بأنَّ النَّبيَّﷺ لم يفعله، قالﷺ لزيد بن ثابت في قصَّة تكليفه بجمع القرآن في مصحف: "إنَّ عمر أتاني فقال: إنَّ القتل قد استحرَّ يوم اليمامة بقرَّاء القرآن، وإني أخشى أن يستحر القتل بالقرَّاء بالمواطن، فيذهب كثير من القرآن، وإني أرى أن تأمر بجمع القرآن، قلت لعمر: «كيف تفعل شيئا لم يفعله رسول اللهﷺ؟» قال عمر: هذا والله خير، «فلم يزل عمر يراجعني حتى شرح الله صدري لذلك، ورأيت في ذلك الذي رأى عمر».

فأبو بكرﷺ تردَّد في جمع القرآن في مصحف لأنَّ النَّبيَّﷺ لم يفعله، فلمَّا تدبر جيدا في اقتراح عمرﷺ وجد أنَّ المصلحة تقتضي فعل ذلك، فَفَعَلَهُ.

فتدوين المصحف تأخَّر إلى خلافة أبي بكرﷺ، لأنَّ الأُمَّة لم تكن بحاجةٍ لذلك، لتوافر من يحفظ القرآن من الصَّحابة أوَّلا، ولأنَّ الوحي كان لا يزال ينزل في عهدهﷺ فيُغَيِّرُ اللهﷻ ما يشاء ويحكم ما يريد، فلو جُمع في مُصحفٍ واحدٍ لتعسَّر أو تعذَّر تغييره كلَّ وقت[9].

---

[8] – اختلف العلماء في معنى سبع أحرف إلى أقوال عديدة.

[9] – اقتضاء الصراط المستقيم(97/2).

وكذلك الأمر بالنِّسبة للسُّنَّة، فإنَّ السَّبب الذي لأجله تأخَّر تدوين السُّنَّة هو نفسه السَّبب الذي لأجله تأخَّر جمع القرآن في المصحف، فإنَّ تدوينَ كلٍّ من القرآن والحديث إنَّما كان لحاجة الأمَّة لذلك، فلعدم حاجة الأُمة في الصَّدر الأوَّل في عهد النَّبيِّﷺ لجمع القرآن في مصحفٍ واحد لم يُجمع، وكذلك الأمر بالنِّسبة للأحاديث.

يقول زيدُ بنُ ثابتﷺ فيما يخص جمع القرآن: «أرسل إليَّ أبو بكرﷺ مقتل أهل اليمامة، فإذا عمر بن الخطاب عنده»، قال أبو بكرﷺ: إن عمر أتاني فقال: إنَّ القتل قد استحرَّ يوم اليمامة بقرَّاء القرآن، وإني أخشى أن يستحر القتل بالقرَّاء بالمواطن، فيذهب كثير من القرآن، وإني أرى أن تأمر بجمع القرآن، قلت لعمر: «كيف تفعل شيئا لم يفعله رسول اللهﷺ؟» قال عمر: هذا والله خير، «فلم يزل عمر يراجعني حتى شرح الله صدري لذلك، ورأيت في ذلك الذي رأى عمر»، قال زيد: قال أبو بكر: إنَّك رجل شاب عاقل لا نتهمك، وقد كنت تكتب الوحي لرسول اللهﷺ، فتتبع القرآن فاجمعه، «فوالله لو كلفوني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل علي مما أمرني به من جمع القرآن»، قلت: «كيف تفعلون شيئا لم يفعله رسول اللهﷺ؟»، قال: هو والله خير، "فلم يزل أبو بكر يراجعني حتى شرح الله صدري للذي شرح له صدر أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، فتَتَبَّعتُ القرآن أجمعه من العُسْبِ واللخاف، وصدُورِ الرِّجال، حتى وجدتُ آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري لم أجدها مع أحدٍ غيره، {لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم} حتى خاتمة براءة، فكانت الصُّحف عند أبي بكر حتى توفاه الله، ثمَّ عند عمر حياته، ثمَّ عند حفصة بنت عمرﷺ"[10].

ثم جمع المصحف بطريقة أخرى سيدنا عثمانﷺ الجمع الثَّاني، ووحَّد الناس على ما يسمى بالرَّسم العثماني، هذا فيما يخصُّ جمع القرآن اختصارًا.

وأمَّا فيما يخص جمع السُّنَّة فقد قال عبدُ الله بن دينار: "كتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم: انظر ما كان من حديث رسول اللهﷺ فاكتبه، فإنِّي **خِفْتُ دُروس العلم** وذهاب العلماء، ولا تقبل إلا حديث النَّبيِّﷺ، ولتفشوا العلم، ولتجلسوا حتى يعلم من لا يعلم، فإنَّ العلم لا يَهْلَك حتى يكونَ سرًّا"[11]، وروى الدَّارمي بسنده أنَّ عمر بن عبد العزيز كتب إلى أهل المدينة: "انظروا حديث رسول اللهﷺ فاكْتُبُوه، فإنِّي قد **خِفْتُ** دروس العلم وذهاب أهله"[12].

فأنت ترى أنَّ العِلَّةَ التي لأجلها جمع أبو بكرﷺ القرآن هي نفسها التي أمر عمر بن عبد العزيز رحمه الله لأجلها بجمع السُّنَّة، ولئن كان القرآن في عهد النَّبيِّﷺ وصدرٍ من خلافة أبي بكرﷺ محفوظًا في الصُّدور وفي بعض الوسائل الأخرى كلخاف الأشجار والجلود والعظام والجلود، فكذلك الشَّأن بالنِّسبة للسُّنَّة؛ كانت في عهدِ النَّبيِّﷺ وزمن الخلفاء الرَّاشدين وصدرٍ من خلافة بني أمية محفوظةً في الصُّدور وفي بعض الصَّحائف التي كُتبت في عهد

---

[10] – أخرجه البخاري(رقم: 4986).

[11] – صحيح البخاري(رقم 99).

[12] – سنن الدارمي(ص 189 رقم 527).

النَّبيِّﷺ والصَّحابة والتَّابعين.

وإذا أردت البيان أكثر فيما يخصُّ تدوين السُّنَّة، فمن المعلوم عند المشتغلين بعلوم الشَّريعة عُمومًا وبعلوم الحديث على وجه الخصوص أنَّ التَّصنيف في الحديث وعلومه مَرَّ بمراحل عديدة، كحال جمع القرآن، وكان لظهور كُتُبِ السُّنَّةِ علاقة وطيدة جدًّا بحاجة السُنَّة لذلك النَّوع من التَّصنيف في أيِّ مرحلةٍ من مراحل تاريخ هذه الأمَّة، فمن المعلوم أنَّ علماء الحديث قد بذلوا في سبيل جمع سُنَّةِ النَّبيِّﷺ ونقدها وتمحيصها والذبِّ عنها جهودًا فاقت كلَّ الجهود المبذولة في العلوم الأخرى، وكانت كلُّ مرحلة من مراحل مجد الأُمَّة التَّليد قد احتاجت خدمةً لِسُنَّة النَّبيِّﷺ تختلف عن مرحلة أخرى، فكان ظهور تلك المصنَّفات الحديثية لحاجة السُّنَّة لذلك النَّوع من التَّصنيف في تلك المرحلة، وبذلك نستطيع أنْ نُفَسِّر لماذا كان ظهور تلك المصنَّفات في الحديث مُتَتَاليا ومُتَتَابعًا ومُتنوِّعا ولم يكن جملةً واحدةً وفي وقتٍ واحد.

وإذا أردتَ التَّفصيل أكثر في هذا الأمر فلك أن تُصيغ السُّؤال الآتي: لماذا كان ظهور كتب الأبواب كالموطآت والمصنَّفات مثلا مُتَقَدِّما على كتب المسانيد، ولماذا كانت كتب المسانيد مُتَقَدِّمَة على كتب الصِّحاح، ولماذا كانت كتب الصِّحاح مُتَقَدِّمة على كتب السُّنَن؟ والجواب على هذا التَّساؤل أنَّ حَاجَةَ السُنَّة في مرحلة مُعَيَّنة من تاريخ أُمَّة الإسلام كانت لكتب الأبواب فظهر ذلك النَّوع من التَّصنيف، ولما احتاجت السُّنَّة للمسانيد ظهرت تلك الكتب، ولما كانت الحاجة ماسَّة لتنقية الأحاديث وجمعها في كتاب ظهرت كتب الصِّحاح، وهكذا، فظهور التدوين والتصنيف كان تابعا لحاجة السُّنَّة لذلك النوع من الخدمة.

المبحث الأوَّل: التَّدوين في عهد النَّبيِّﷺ.

من المعلوم والمقطوع به أنَّ بعضَ الأحاديث قد كُتِبَتْ في عصر النَّبيِّﷺ، بل قد أمر ﷺبذلك في بعضها، فمِمَّا كتَبهُ النَّبيِّﷺ أو أمر بكتابته:

-كتاب عمرو بن حزم إلى أهلِ اليمن في الفرائض وأنصبة الزكاة والسنن والديات، وقد أخرجه مُطَوَّلا ابنُ حبَّان من طريق يحيى بن حمزة، عن سليمان بن داود، حدثني الزُّهري، عن أبي بكر بن محمَّد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، عن جدِّه: أنَّ رسولَ اللهﷺ كتبَ إلى أهل اليمن بكتابٍ فيه الفرائض والسُّنن والدِّيات، وبعثَ به مع عمرو بن حزم، فقُرِئَتْ على أهل اليمن، وهذه نسختها: «[بسم الله الرحمن الرحيم] من محمَّدٍ النَّبيِّﷺ إلى شُرحبيل بن عبدِ كلال، والحارث بن عبد كلال، ونعيم بن عبد كلال، قيل ذي رعين ومعافر وهمدان: أما بعد، فقد رجع رسولُكم، وأعطيتم من الغنائم خمس الله، وما كتب الله على المؤمنين من العشر في العقار، وما سقت السَّماء أو كان سيحا أو بعلا، ففيه العشر إذا بلغ خمسة أوسق، وما سقي بالرَّشاء، والدَّالية، ففيه نصفُ العشر إذا بلغ خمسة أوسق، وفي كلِّ خمِس من الإبل سائمة شاة إلى أن تبلغ أربعًا وعِشرين، فإذا زادت واحدة على أربعٍ وعشرين، ففيها

ابنةُ مخاض..."[13].

وهو حديثٌ طويلٌ، ويعرف **بكتاب عمرو بن حزم**، والحديثُ اختُلِفَ في وصْلِهِ وإرْساله، وفيه كلامٌ طويلٌ لأهل العلم، إلا أنَّه قد تُلُقِيَ بالقبول، وصحَّحه كثيرٌ من النُّقَّاد والعلماء، قال الإمام أحمد بن حنبل: "كتابُ عمرو بن حزم في الصَّدقات صحيحٌ، وإليه أذهب"[14]، وقال ابنُ عبد البر: "وهو كتابٌ مشهورٌ عند أهل السِّيَر معروفٌ، ما فيه عند أهل العلم معرفة تستغني بشهرتها عن الإسناد، لأنَّه أشبه التَّواتر في مجيئه لتلقِّي النَّاس له بالقبول والمعرفة،... وكتابُ عمرو بن حزم معروفٌ عند العلماء وما فيه فَمُتَّفَقٌ عليه إلا قليلا، وبالله التَّوفيق، وممَّا يدلُّك على شهرة كتاب عمرو بن حزم وصحَّتِه ما ذكره ابنُ وهب عن مالكٍ والليثِ بنِ سعدٍ، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب قال: وُجِدَ كتابٌ عند آلِ حزمٍ يذكرون أنَّه من رسول اللهﷺ فيه"[15].

ومما وقع كتابته في الصَّحائف والكُتُب في عهدِهﷺ، وبعده بقليل:

كتاب الصَّدقات الذي كتبه أبو بكر الصِّدِّيقرضي الله عنه، وقد بعث به أبو بكر أنس بن مالك لما بعثه إلى أهل البحرين، فقد أخرج البخاري وغيره[16] من طريق ثمامة بن عبد الله بن أنس أنَّ أنسارضي الله عنه حدَّثه أنَّ أبا بكررضي الله عنه **كتب له هذا الكتاب** لما وجَّهه إلى البحرين: "بسم الله الرحمن الرحيم، هذه فريضةُ الصَّدقة التي فرض رسولُ اللهﷺ على المسلمين والتي أمر الله بها رسوله، فمن سألها من المسلمين على وجهها فليعطها، ومن سئل فوقها فلا يعطى؛ في أربع وعشرين من الإبل فما دونها من الغنم من كلِّ خمسٍ شاة..." الحديث بطوله.

صحيفة علي بن أبي طالبرضي الله عنه، فقد أخرج البخاريُّ وأحمد وأبو داود والترمذي وغيرهم من حديث الشَّعبي، عن أبي جُحيفة، قال: سألنا عليًّا: هل عندكم من رسول اللهﷺ شيءٌ بعد القرآن؟ قال: لا والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة، إلا فهم يؤتيه اللهﷻ رجلا في القرآن، **أو ما في الصحيفة**. قلت: **وما في الصحيفة؟** قال: "العقل، وفِكاك الأسير، ولا يقتل مسلم بكافر". هذا لفظ أحمد[17] والبخاري في مواضع[18]، وفي لفظ البخاري في موضع آخر[19]:

---

[13] – أخرجه مطولا ابن حبان(14/501-510)، وأخرج بعضه: النسائي(8/57-58)، وأبو داود في "المراسيل"(259)، والدارمي(2/188) و(189-190)، والدارقطني(1/22 و2/285)، والبيهقي(1/87-88 و 8/25 و 28 و 73 و 79 و 88 و 88 -89 و 95 و 97) من طرق عن الحكم بن موسى، به، وأخرجه ابن خزيمة (2269)، والدارقطني(3/210)، وعبد الرزاق في "المصنف"(6793) عن معمر، عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم معضلا، ولم يذكر "عن أبيه عن جده"، وأخرجه مالك في "الموطأ"(2/849)، ومن طريقه النسائي(8/60)، والدارقطني(1/121 و 121-122)، والبيهقي(8/73 و81)، والبغوي(275)، و(2538) من طريق أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، فذكره مرسلا، وأخرجه مختصرا كذلك ابن أبي شيبة(9/159)، والدارقطني(1/122 و3/209)، ومن طريقه البيهقي(8/87-88 و 93) من طريقين عن محمَّد بن عمارة، عن أبي بكر ابن حزم قال: في كتاب النَّبيِّﷺ.

[14] – عمدة القاري(9/16).

[15] – التمهيد(17/338-339).

[16] – أخرجه البخاري(رقم: 1454)، وأحمد(1/232-234 رقم 72)، وينظر تخريجه: مسند أحمد الحاشية(1/234).

[17] – المسند(2/36 رقم 599).

[18] – صحيح البخاري(رقم: 3047 و6903 و6915).

[19] – صحيح البخاري(رقم: 11).

عن أبي جحيفة، قال: قلت لعلي بن أبي طالب: **هل عندكم كتاب؟** قال: " لا، إلا كتاب الله، أو فهم أعطيه رجل مسلم، أو **ما في هذه الصحيفة**. قال: قلت: **فما في هذه الصحيفة؟** قال: "العقل، وفكاك الأسير، ولا يقتل مسلم بكافر".

صحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما التي تعرف بالصَّحيفة الصادقة، فقد أخرج الدارمي[20] والرامهرمزي[21]، وابن عبد البر[22] والخطيب[23]، من طرق عن شريك، عن ليث، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو قال: «ما يُرَغِّبني في الحياة إلا خصلتان الصادقة والوهط، فأمَّا الصادقة فصحيفةٌ كتبتها عن رسول الله ﷺ، وأمَّا الوَهْطُ فأرض تصدق بها عمرو بن العاص كان يقوم عليها». هذا لفظ ابن عبد البر وقريب منه لفظ الدارمي والخطيب، ولفظ الرامهرمزي: «ما يرغبني في الحياة إلا خصلتان الوهط والصادقة، والصادقة صحيفةٌ كنت استأذنتُ رسولَ الله ﷺ، أن أكتبها عنه فكتبتها وهي الصادقة».

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ، لضعف شريك–وهو ابن أبي عبد الله النخعي–وليث بن أبي سليم، لكن قد توبعا جميعًا؛ فقد أخرج الرامهرمزي[24] عن يحيى الحمَّاني، عن عبد الله بن إدريس، والخطيب[25] عن الحسن بن العباس الرَّازي، حدثنا محمَّد بن حميد، حدثنا هارون هو ابن المغيرة، عن عنبسة بن سعيد، كلاهما–ابنُ إدريس وعنبسة بن سعيد– عن ليث، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو، قال: «ما آسى على شيءٍ إلا على الصادقة والوهط، وكانت الصادقة صحيفة إذا سمع من النبي ﷺ شيئا كتبه فيها، والوهط أرض كان جعلها صدقة». هذا لفظ الخطيب، ولفظ الرامهرمزي: «ما آسى على شيءٍ إلا على الصادقة، والصادقة صحيفة استأذنتُ فيها النبيَّ ﷺ أن أكتب فيها ما أسمع منه، فأذن لي».

وأخرج ابنُ سعد عن معن بن عيسى القزاز[26]، والرامهرمزي عن علي بن عاصم[27]، والخطيب[28] عن سعيد بن سليمان، ثلاثتهم–معن بن عيسى وعلي بن عاصم وسعيد بن سليمان–حدثنا إسحاق بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله، حدثنا مجاهد، قال: "أتيتُ عبد الله بن عمرو فتناولت صحيفة من تحت مفرشه، فمنعني، قلت: ما كنت تمنعني شيئا، قال: هذه الصَّادقة، هذه ما سمعتُ من رسول الله ﷺ ليس بيني وبينه أحد، إذا سَلِمَتْ لي هذه وكتاب الله تبارك وتعالى والوهط، فما أبالي ما كانت عليه الدنيا". هذا لفظ الخطيب، وليس عند ابن سعد: "إذا سلمت

---

[20] – سنن الدارمي(رقم: 535).

[21] – المحدث الفاصل(ص 374–375 رقم 295).

[22] – جامع بيان العلم وفضله(305/1).

[23] – تقييد العلم(ص 103 رقم 153).

[24] – المحدث الفاصل(ص 374 رقم 294).

[25] – تقييد العلم(ص 104 رقم 155).

[26] – الطبقات الكبرى(373/2 و262/4 و494/7).

[27] – المحدث الفاصل(ص 375 رقم 296).

[28] – تقييد العلم(ص 104 رقم 154).

لي...".

وأخرج الخطيب[29] من طريق إسماعيل بن عياش، عن محمَّد بن زياد الألهاني، عن أبي راشد الحبراني، قال: أتيتُ عبد الله بن عمرو بن العاص، فقلت: حدِّثنا ما سمعت من رسول اللهﷺ، فألقى إليَّ صحيفة، فقال: هذا ما كتبَ لي رسول اللهﷺ، قال: فنظرت فإذا فيها: إنَّ أبا بكر الصديق قال: يا رسول الله علِّمني ما أقول إذا أصبحت وإذا أمسيت، فقال: ...". فذكر الحديث.

ومجموع الرِّوايات المتقدِّمة يدلُّ على ثبوت هذه الصَّحيفة عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وأنَّ عبد الله بن عمرو كتب فيها أحاديثَ عن رسولِ اللهﷺ مباشرة، ولذلك قال الخطيب في تقييد العلم: "ذِكْرُ صحيفة عبد الله بن عمرو الصَّادقة"، ثمَّ أخرج طرقَ حديثِ ابن عمرو المشار إليهم آنفا، وقد تقدَّم في رواية الرَّامهرمزي أنَّ عبد الله استأذن النَّبيَّﷺ أن يكتب هذه الصَّحيفة فكتبها، وقد جاء ما يدلُّ على أنَّ عبد الله بن عمرو كتب في هذه الصحيفة ما سمعه من النَّبيِّﷺ وليست أحاديث يسيرة كما قد يفهم من إطلاق كلمة "صحيفة"، فقد أخرج ابن سعد[30] عن سليمان بن بلال، عن صفوان بن سليم، عن عبد الله بن عمرو، قال: استأذنتُ النَّبيَّﷺ في كتابة ما سمعت منه، قال: فأذن لي فكتبتُه، فكان عبد الله يُسمِّي صحيفته تلك الصَّادقة".

ومما يدلُّ على أَن عبد الله بن عمرو كان يكتب كلَّ ما سمعه من النَّبيِّﷺ ما أخرجه أحمد[31]، وأبو داود[32]، وغيرهما من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، قال: **كنت أكتب كلَّ شيءٍ** أسمعه من رسول اللهﷺ أريد حفظه، فنهتني قريش، فقالوا: **إنَّك تكتب كلَّ شيءٍ** تسمعه من رسول اللهﷺ، ورسولُ اللهﷺ بشرٌ يتكلَّم في الغضب والرِّضا، فأمسكتُ عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول اللهﷺ؟ فقال: "اكتب فوالذي نفسي بيده ما خرج منِّي إلا حق".

قلت: الرِّوايات المتقدِّمة تُفسِّرُ أنَّ ما كتبه هو ما في صحيفته الصَّادقة-والله أعلم-.

ومما ما جاء من الترخيص في كتابة الحديث كذلك ما جاء في حديث أبي هريرةرضي الله عنه: "ما من الصَّحابة أحدٌ أكثر حديثاً مني، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنَّه يكتب وأنا لا أكتب"[33].

---

[29] - تقييد العلم(ص 105 رقم 157).

[30] - الطبقات الكبرى(373/2 و262/4 و494/7).

[31] - المسند(رقم: 6510).

[32] - ممن أخرج الحديث أبو داود(رقم: 3646)، وقد أخرج أبوداود هذا الحديث في كتاب العلم، باب: في كتاب العلم، أي في كتابة العلم، وأخرج أبوداود تحت هذا الباب أربعة أحاديث؛ حديثان لبيان إذن النَّبيِّﷺ بالكتابة؛ هذا الحديث، وحديث: "اكتبوا لأبي شاة"، وهما حديثان صحيحان، وحديثان يدلان على النهي عن الكتابة؛ حديث زيد بن ثابترضي الله عنه: "إن رسول اللهﷺ أمرنا أن لا نكتب شيئا من حديثه"، وحديث أبي سعيد الخدريرضي الله عنه: "ما كنا نكتب غير التَّشهد والقرآن"، فكأنَّ الإمام أبا داود أراد بهذا الباب ما ورد في باب كتابة العلم في عهدهﷺ، فأورد ما يدل على الجواز وما يدل عن النهي، ومع كون حديث زيد بن ثابترضي الله عنه لا يصح، وحديث أبي سعيدرضي الله عنه في رفعه ووقفه اختلاف إلا أن الإمام أبا داود جعل ذلك من باب اختلاف الحديث، وهذا على خلاف ما تقدمت الإشارة إليه من اختيار البخاري.

[33] - أخرجه البخاري في صحيحه(رقم: 113).

ومنها حديث أبي هريرةﷺ كذلك قال: خطب رسولُ اللهﷺ في فتح مكة، فذكر خطبة حجة الوداع وفيه قالﷺ: "اكتبوا لأبي شاة"[34].

المبحث الثاني: التَّدوين في عصر الصَّحابة رضي الله عنهم.

ثمَّ جاء عصرُ الصَّحابة، فاهتمُّوا بكتابة الحديث لكن كان قليلا:

فمن ذلك كتابة السُّنَّة–بعض الأحاديث–بعضهم إلى بعض، فمن ذلك[35]:

–كتَبَ أُسَيْدُ بنُ حُضير الأنصاريﷺ بعض الأحاديث النَّبوية، وقضاء أبي بكر وعمر وعثمان، وأرسله إلى مروان بن الحكم.

–وكتب جابر بن سمرةﷺ بعض أحاديث رسول اللهﷺ وبعث بها إلى عامر بن سعد بن أبي وقاص بطلب منه.

–وكتب زيدُ بنُ أرقمﷺ بعضَ الأحاديث النَّبوية وأرسلَ بها إلى أنس بن مالكﷺ.

–وكتب زيدُ بنُ ثابت في أمر الجَدِّ إلى عمر بن الخطابﷺ وذلك بناء على طلب عمر نفسه.

–وكتب عبدُ الله بن أبي أوفى بأحاديث رسول اللهﷺ إلى عمر بن عبيد الله.

وكل هذه المكاتبات رويت بأسانيد مقبولة في كتب السُّنَّة.

وظهرتْ كثيرٌ من الصَّحائف في عهد الصَّحابة رضي الله عنهم، نذكر منها:

الصَّحيفة الصَّادقة لعبد الله بن عمرو بن العاص–وقد تقدَّم الكلام عليها–.

صحيفة جابر بن عبد الله –رضي اللهُ عَنْهُمَا–التي رواها عنه سليمان بن قيس اليشكري[36].

صحيفة سمرة بن جندبﷺ إلى بنيه[37]، وقد أثنى الإمام محمَّدُ بنُ سيرين على هذه الصَّحيفة، فقال: "في رسالة سمرة إلى ابنه علمٌ كثير".

صحيفة همَّام بن مُنَبِّه عن أبي هريرةﷺ[38].

صحيفة الأعرج عن أبي هريرةﷺ كذلك.

صحيفة بشير بن نَهيك عن أبي هريرةﷺ كذلك[39].

صحيفة عبد الله بن أبي أوفى، ذكرها الإمام البخاري في كتاب الجهاد من "صحيحه" باب الصبر عند القتال.

صحيفة أبي موسى الأشعري.

صحيفة أنس بن مالك[40]ﷺ.

---

[34] – أخرجه البخاري في صحيحه(رقم: 112 و2434 و6880)، وأخرجه مسلم(رقم: 1355).

[35] – ينظر: تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري، محمد مطر الزهراني(ص 76–77).

[36] – انظر: تهذيب التَّهذيب(215/4).

[37] – انظر: تهذيب التَّهذيب(236/4–237).

[38] – مسند الإمام أحمد(475/13–547).

[39] – ينظر: سنن الدارمي(ص 190 رقم 533)، وتقييد العلم للخطيب البغدادي(ص 101).

[40] – ينظر: تقييد العلم(ص 120–122).

وغيرها من الصَّحائف[41].

المبحث الثالث: التدوين في عصر التابعين رحمهم الله.

ثم جاء عهد التَّابعين فكان الأمر كذلك، بل كتابة الحديث في عصر التابعين كان على نطاق أوسع مما كان في عهد الصحابة، فقد كُتبت عدَّة صحائف، نذكر منها:

صحيفة همَّام بن مُنَبِّه عن أبي هريرةﷺ، وكذا صحيفة الأعرج عنه، وصحيفة بشير بن نَهيك عنه وعن غيره- على القول أنها كتبت في عهد التابعين، وإلا فقد تقدَّمت أنها كتب في عصر الصحابة-.

صحيفة أو صُحُف سعيد بن جبير تلميذ ابن عباس.

صحف مُجاهد بن جبر تلميذ ابن عباس، قال أبو يحيى الكناسي: "كان مجاهد يصعد بي إلى غرفته فيخرج إليَّ كتبه فأنسخ منها".

صحيفة أبي الزبير محمَّد بن مسلم بن تدرس المكي تلميذ جابر بن عبد الله.

صحيفة زيد بن أبي أُنيسة الرُّهَاوي.

صحيفة أبي قِلابة عبد الله بن زيد الجرمي التي أوصى بها عند موته لأيوب السختياني.

صحيفة أيوب بن أبي تميمة السختياني.

صحيفة هشام بن عروة بن الزبير.

وغيرها من الصُّحف.

فأنت ترى أنَّ عصر الصَّحابة والتَّابعين دوِّنت فيها صحائفُ كثيرة، وكَتَبَ كثيرٌ منهم بسُنَنٍ وأحاديثَ لبعض، لكن ورغم ظهور تلك الصَّحائف في عصر الصَّحابة وفي صدر عصر التَّابعين إلا أنَّ التَّصنيف على الأبواب لم يظهر بعدُ، بل ولم يظهر حتى مجرد الجمع، لماذا؟ لأنَّ السُّنَّة في ذلك الوقت ليست بِحَاجةٍ إلى الجمع ولا التَّصنيف، لأنَّها بِبَسَاطة محفوظةٌ في صدور الصَّحابة والتَّابعين، فهم وعاؤها المحفوظ الذي لا خوف عليه من الضياع[42]، ولا حاجة للتَّبويب والتَّرتيب أيضًا لتوافر علماءُ الصَّحابة والتابعين وكثرتهم.

لكن لما مات أغلبُ الصَّحابة بل تقريبا كلُّهم وكذا أكثرُ التَّابعين وقلَّ مع ذلك الحفظ، مع انتشار الرِّوايات وبداية طول الأسانيد وتشعُّبِها، خِيفَ على السُّنَّة من هذا الجانب أن تَتَأَثَّر أو أن يضيع شيءٌ منها، فكانت الحَاجَة وقتئذٍ ماسَّة جدًّا لجمع أحاديث النَّبيِّﷺ لأنَّ وسيلة حفظ السُّنة بحفظ الصَّدر قلت، فاحتيج إلى الوسيلة الأخرى- التدوين والكتابة- أكثر، وبالفعل فقد وفَّقَ اللهﷻ الخليفة الرَّاشد الخامس عمر بن عبد العزيز لمحاولة جمع سُنَّةِ النَّبيِّﷺ على سبيل الاستقصاء وإن كان ناقصا، وقد بعث لابن خالته أبي بكر بن عمرو بن حزم وللإمام الزهري وأمرهما بِكَتْبِ أحاديث النَّبيِّﷺ، فقد أخرج البخاري عن عبد الله بن دينار قال: "كتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر

---

[41] - دلائل التوثيق المبكر للسنة والحديث لـ: امتياز أحمد(ص 416-537 ينظر).

[42] - يقول الحافظ ابن رجب كما في شرح علل الترمذي(341/1): "اعلم أنَّ العلم المتلقى من النَّبيِّﷺ من أقواله وأفعاله، كان الصحابة رضي الله عنهم في زمن نبيهمﷺ يتداولونه بينهم حفظاً له ورواية، ومنهم من كان يكتب"، وينظر: الأضواء الكاشفة للمعلِّمي(ص 33-34).

بن حزم: انظر ما كان من حديث رسول اللهﷺ فاكتبه، فإنِّي **خِفْتُ دُروس العلم** وذهاب العلماء، ولا تقبل إلا حديث النَّبيِّﷺ، ولتفشوا العلم، ولتجلسوا حتى يعلم من لا يعلم، فإنَّ العلم لا يَهْلَك حتى يكونَ سرًّا"[43]، وأخرج هذا الأثر أبو نعيم الأصبهاني بلفظ: "كتب عمر بن عبد العزيز إلى الآفاق: انظروا حديث رسول اللهﷺ فاجْمَعُوه"[44]، وعن ابن شهاب الزُّهري قال: "أمرنا عمرُ بن عبد العزيز بجمع السُّنَن **فكتبناها دفتراً دفتراً**، فبعث إلى كلِّ أرضٍ له عليها سلطان دفتراً"[45]، وروى الدَّارمي بسنده أنَّ عمر بن عبد العزيز كتب إلى أهل المدينة: "انظروا حديث رسول اللهﷺ فاكْتُبُوه، فإنِّي قد **خِفْتُ** دروس العلم وذهاب أهله"[46].

وهذا الذي فعله عمر بن عبد العزيز مع سُنَّةِ النَّبيِّﷺ مثل ما فعله أبو بكر الصديقرضي الله عنه بالقرآن سواء، فكان سببُ جمعِ عمرِ بنِ عبد العزيز للحديث هو الخوف عليه من الضياع بسبب موت حُفَّاظ الحديث، فكانت السُّنَّة في تلك المرحلة في أحوج ما تكون للجمع، فظهر هذا النَّوع من خدمة السنَّة، وهو الجمع المجرد بدون تصنيفٍ ولا تبويبٍ ولا ترتيب، لأنَّ القصد من الجمع هو الحفظ من الضياع.

ومع أنَّ أحاديث النَّبيِّﷺ ليست كالقرآن، فإنَّه ورغم محاولة جمع الإمام الزُّهري وأبي بكر ابن حزم لأحاديث النَّبيِّﷺ إلا أنَّ ذلك يُعَدُّ مستحيلا، فمن المحال أن تكون أحاديث النَّبيِّﷺ كلُّها في كتابٍ واحد أو كتبٍ قليلة، في ذلك الوقت، ومع ذلك فالدِّينُ محفوظٌ والسُّنَّةُ محفوظةٌ، فالإضافة إلى الجمع الذي جمعه الإمامان في تلك الدَّفاتر بَقِيَ هناك في هذه المرحلة من الأحاديث مما لم يمسُّه الجمع، ومع ذلك بَقَيَ من يحفظ الأحاديث في صدره، وكان ذلك الحفظ متفاوتا؛ فمنهم من يحفظ العدد اليسير من الأحاديث، وهناك من يحفظ المئات وهناك من يحفظ الآلاف من الحديث، كالأعمش وأبي إسحاق السَّبيعي بعضهم من أهل الكوفة، ويحي بن أبي كثير وقتادة وأيوب السختياني وابن عون وغيرهم من أهل البصرة، وعمرو بن دينار وغيره من أهل مكة، فهؤلاء الذين وصفوا بكونهم ممن تدور عليهم الأحاديث كلهم من طبقة الإمام الزهري، ولك أن تتصور كم كان هؤلاء يحفظون في صدورهم، وكم كان غيرهم يحفظ.

المبحث الرَّابع: التَّدوين في القرن الثَّاني وظهور التَّصنيف والتَّرتيب على الأبواب.

بعد مرحلةِ جَمْعِ الإمامين للحديث مع نهاية القرن الأول وبداية القرن الثَّاني مع ما هو محفوظٌ في الصُّدور عند علماءِ الحديثِ ورواتِه وأئمَّةِ الأمصار في تلك المرحلة، جاءت مرحلةٌ أخرى هي مرحلةُ التَّصنيف والتَّرتيب، فظهرت في طبقةِ تلاميذ الزُّهري، من أمثال الإمام مالك بن أنس المدني ومعمر بن راشد الأزدي اليماني البصري وسفيان بن عيينة المكي وسفيان بن سعيد الثَّوري الكوفي وعبد الله بن المبارك المروزي والرَّبيع بن صَبِيح البصري وسعيد بن أبي عروبة البصري وغيرهم، ما يُسَمَّى بِكُتُبِ الأبواب، فصنَّف كثيرٌ من علماء هذه المرحلة كتبًا مُصنَّفةً مُرَتَّبَةً على

---

[43] – صحيح البخاري(كتاب العلم، باب: كيف يقبض العلم، رقم 99).

[44] – تاريخ أصبهان(366/1).

[45] – جامع بيان العلم وفضله(331/1 رقم 438).

[46] – سنن الدارمي(ص 189 رقم 527).

الأبواب، وكان هذا أوَّل ظهورٍ للتَّصنيف والتَّرتيب في تاريخ أمَّة الإسلام، وكان ذلك لحاجة السُّنَّة لهذا النَّوع من التَّصنيف، قال الرَّامهرمزي: "أوَّل من صنَّف وبوَّب فيما أعلم الرَّبيعُ بنُ صبيح بالبصرة، ثمَّ سعيد بن عروبة بها، وخالد بن جميل الذي يقال له العبد، ومعمر بن راشد باليمن، وابن جريج بمكة، ثمَّ سفيان الثوري بالكوفة، وحماد بن سلمة بالبصرة، وصنَّف سفيانُ بنُ عيينة بمكة، والوليد بن مسلم بالشام، وجرير بن عبد الحميد بالري، وعبد الله بن المبارك بمرو وخراسان، وهُشيم بن بشير بواسط، وصنَّف في هذا العصر بالكوفة ابنُ أبي زائدة، وابنُ فضيل، ووكيع"[47].

فإنَّ في تلك المرحلة قد تمكنَّت كثيرٌ من البدع وانتشرت في النَّاس، وكذلك قد ظهرت مدرسة الرَّأي في العراق، ولا يخفى على طلاب العلم ما كان عليه أهل البدع من مخالفة أهل السُّنة في أصول الاستدلال، كما لا يخفى على طلاب العلم التَّنافس[48] الذي كان بين مدرسة الرَّأي بالعراق ومدرسة الحديث والآثار بالحجاز في تلك المرحلة، ولما طَغَتْ قليلا مدرسة الرأي بادي الرأي وكان كلامهم في الفقه قد انتشر حتى خارج العراق، احتاج أهلُ الحديث للكتب المرَتَّبة على الأبواب الفِقْهية لكي يرجع إليها من يحتاج التَّفَقُّه من أهل الحديث والرَّأي فظهرت تلك الكتب[49]، كالموطأ لمالك، والجامع لسفيان الثوري، والجامع لمعمر بن راشد كذلك، وكتب ابن المبارك وحمَّاد بن سلمة، ومُصَنَّف عبد الرزاق، وغيرها من المصنَّفات، كلُّها كان لها التَّرتيب نفسه والمقصد ذاته وإن اختلفت التَّسميات، وهو جمع الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة في الفقه ليتفقه من أراد من أهل السنَّة.

يقول ابن حجر: "فأوَّلُ من جمع ذلك الربيع بن صبيح (ت: 160هـ)، وسعيد بن أبي عروبة (ت: 156هـ) وغيرهما، وكانوا يُصنِّفون كلَّ بابٍ على حدة، إلى أن قام كبار أهل الطبقة الثَّالثة؛ فدوَّنوا الأحكام، فصنَّف الإمام مالك(ت: 179هـ) "الموطأ" وتوخَّى فيه القويَّ من حديث أهل الحجاز، ومزجه بأقوال الصَّحابة وفتاوى التابعين ومن بعدهم، وصنَّف أبو محمَّد عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج بمكة (ت: ببغداد 150، وقيل: 151)، وصنَّف أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي بالشام (ت: 156هـ أو157هـ)، وأبو عبد الله سفيان بن سعيد الثَّوري بالكوفة (ت: 61 هـ)، وحمَّادُ بنُ سلمة بن دينار أبو سلمة بالبصرة (ت: 176هـ)، ومعمر بن راشد باليمن (ت: 153هـ)، وجرير بن عبد الحميد بالري(ت: 188هـ)، وعبد الله بن المبارك بخراسان(ت: 181هـ)، ثمَّ تلاهم كثيرٌ

---

[47] – المحدث الفاصل(ص 611).

[48] – وعبَّرت بالتَّنافس بدَلَ الصِّراع لكي لا تُضخَّم الأمور ولا تُتَّخَذ هذه المسألة مطيةً في الطَّعن في السلف والأئمَّة والعلماء، ومسألة ما كان بين أهل الحديث وأهل الرأي الناس فيها على ثلاثة طوائف–كما هي حال أكثر المسائل–؛ طرفين ووسط، فقوم بالغوا وأضَّلوا لوجود صراعٍ كبيرٍ بين أهل الحديث وأهلِ الرأي وصل إلى حدِّ العداوة كما صوَّروه، وقابلتهم طائفةٌ فَنَفَوْا أن يكون هناك تنافسًا أو صراعًا أصلا بين المدرستين، وقومٌ توسطوا وقالوا إنَّ بعض الاختلاف والتنافس بين أهل الرأي وأهل الحديث موجودٌ، والواقع وكلام الأئمة المبثوث في كتب العقائد أو كتب السُّنَّة كصحيح البخاري وصحيحيْ ابن خزيمة وابن حبان ومصنف ابن أبي شيبة، أكبرُ دليلٍ على ذلك، لكن لم يرفعوا هذا التنافس إلى حدِّ العداوة والصراع الكبير، وما أثرت من بعض الكلمات القاسية عن بعض السلف في أبي حنيفة أو أهل الرأي، فذلك نادرٌ، إضافة إلى أنَّه تصرف فردي لبعض العلماء في تلك المرحلة له سببه وأحواله، والله أعلم.

[49] – ينظر: تقدمة المعرفة لابن أبي حاتم(ص 3–5)، والمدرسة الفقهية للمحدثين لعبد المجيد محمود(ص 78–97).

من أهل عصرهم في النَّسجِ على منوالهم"[50].

المبحث الخامس: التدوين في القرن الثالث وظهور أكثر كتب السنة من المسانيد والصِّحاح والسنن وكثير من كتب العقيدة والأجزاء الحديثية

بُعَيدَ المرحلة السَّابقة–وهي مرحلة التَّصنيف على الأبواب الأولى– بقليل، ظهرت كتب المسَّانيد، الذي كان قُبيل المائتين أو على رأس المئتين وبعدها بقليل، وكان مقصد المصنِّفين على المسَّانيد في تلك المرحلة هو استقصاء الأحاديث المرفوعة فقط وعدم خلطها بالموقوف والمقطوع كما في المرحلة السَّابقة، وجمع تلك الأحاديث في موسوعاتٍ بغض النَّظر عن الصِّحة والضَّعف وبغض النَّظر على التَّبويب، وإنَّما كانت حاجة السُّنَّة في تلك المرحلة جمعُ القدْرِ الأكبرِ من الأحاديث المرفوعة في كتب مُستقلَّةٍ، فظهرت كتبُ المسانيد، يقول الحافظ ابن حجر تتمَّةٍ لكلامه السَّابق:"...إلى أن رأى بعضُ الأئمَّة منهم أن يُفْرِدَ حديث النَّبيِّﷺ خاصَّة، وذلك على رأس المائتين، فصنَّف عُبيد الله بن موسى العبسي الكوفي مسنداً، وصنَّف مسدَّد بن مسرهد البصري مسنداً، وصنَّف أسدُ بنُ موسى مسنداً، وصنَّف نُعيم بن حماد الخُزاعي نزيل مصر مسندا، ثُمَّ اقتفى الأئمَّةُ بعد ذلك أثرهم، فقلَّ إمامٌ من الحُفَّاظِ إلا وصنَّف حديثَه على المسانيد، كالإمام أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وعثمان بن أبي شيبة، وغيرهم من النُّبلاء، ومنهم من صنَّف على الأبواب وعلى المسانيد معاً كأبي بكر بن أبي شيبة"[51].

والملاحظ على هذه المرحلة كثرة كتب المسانيد وكثرة العلماء الذين صنَّفوا على المسانيد، فما من عالمٍ من المشاهير تقريبا إلا وقد صنَّف مسندا كما سبق في قول ابن حجر، يقول بكر بن خلف: "قال عبد الرَّحمن بن مهدي حين طلبوا المسند: ما أحسن هذا، إلا أنِّي أخاف أن يحملهم هذا أن يكتبوا عن غير الثِّقات"[52]، وقول بكر بن خلف: "حين طلبوا المسند"، تُشْعِرُ أنَّ هذا الطلب كان حثيثًا وقوِّيا لدرجة أنَّ الإمام الناقد عبد الرحمن بن مهدي خشي من التَّفريط في الأخذ عن الرُّواة لِشِدَّة الاهتمام بكتابة المسند.

انتهت مرحلة المسانيد وقد فُرِغ والحمد لله من جمع أكثرِ الأحاديث المرفوعة، وقد تقدَّم أنَّها–أعني كتب المسانيد– لم يلتزم أصحابُها الصِّحة، بل جمعت الصَّحيح والضَّعيف والمنكر والشَّاذ، بل وحتى بعض الموضوع، فكانت الأحاديث ليست صافية، احتاجت المرحلة التي بعدها إلى من يُغربل هذه الأحاديث ويُنَقِّيها ويُخرج لنا الصَّحيح صافيا نقيًّا، فجاء دور المصَنِّفين في الصَّحيح، وهذا الإمام إسحاق بن راهوية وهو أحدُ علماءِ الحديث الكبار وأحدُ أصحابِ المسانيد يُصَوِّر لنا كيف جاءت مرحلة كتب الصِّحاح، فهو أحد المصنِّفين في المسانيد وكان ذات يوم في حلقته فأشار على طلابه أن يجمع أحدُهم الحديث الصَّحيح، فقال: "لو جمعتم كتابا مختصرا لصحيح سُنَّة رسولِ اللهﷺ"[53]، وكان الإمام البخاري أحد تلاميذه في المجلس، فوقع ذلك في قلبه، مع رؤيا رآها، فعزم على تصنيف الجامع الصَّحيح،

---

[50] – هدي السَّاري(ص 4).

[51] – هدي السَّاري(ص 4–5).

[52] – المعرفة والتاريخ للفسوي (60/3).

[53] – المصدر نفسه(ص 5).

ففعل، وتبعه على ذلك تلميذُه مسلم بن الحجَّاج، فكان بذلك سبب ظهور التَّصنيف على الصِّحاح لحاجة الأمَّة لذلك النَّوع من التَّصنيف، يقول ابنُ حجر تتمة لكلامه السَّابق: "فلمَّا رأى البخاريُّ ﷺ هذه التَّصانيف، ورواها، وانتشق رياها، واستجلى مُحيَّاها، وجدَهَا بحسبِ الوَضع جامعةً بين ما يدْخُلُ تحت التَّصحيح والتَّحسين، والكثير منها يشمله التَّضعيف، فلا يُقال لِغَثِّهِ سمين، فحرَّك همتَّه لجمعِ الحديث الصَّحيح الذي لا يَرتابُ فيه أمينٌ، وقوَّى عزمَه على ذلك ما سمعه من أستاذه أمير المؤمنين في الحديث والفقه إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المعروف بابن راهويه، وذلك فيما أخبرنا أبو العباس أحمد بن عمر اللؤلؤي، عن الحافظ أبي الحجاج المزي، أخبرنا يوسف بن يعقوب، أخبرنا أبو اليمن الكندي، أخبرنا أبو منصور القزاز، أخبرنا الحافظ أبو بكر الخطيب، أخبرني محمد بن أحمد بن يعقوب، أخبرنا محمَّدُ بنُ نُعيم، سمعت خلف بن محمَّد البخاري بها يقول: سمعت إبراهيم بن معقل النسفي يقول: قال أبو عبد الله محمَّدُ بنُ إسماعيل البخاري: كنا عند إسحاق بن راهويه، فقال: لو جمعتم كتابا مختصرا لصَّحيح سُنَّةِ رسولِ اللهﷺ، قال: فوقع ذلك في قلبي، فأخذت في جمع الجامع الصَّحيح"[54].

وفي هذه المرحلة وعلى أيدي جهابذة هذا العصر وأئمَّة الحديث فيه من أمثال أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وعلي ابن المديني ويحيى بن معين وأبي عبيد القاسم بن سلام وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمَّد بن مسلم بن وارة وأبي عبد الله البخاري ومسلم بن الحجاج وأبي زرعة وأبي حاتم الرازيان وعبد الله بن عبد الرحمن وعثمان بن سعيد الدارميان، ظهر التأليف في الاعتقاد، خصوصا لَمَّا اشتَّدتْ فتنة الجهمية والمعتزلة بتبنِّي الدولة العباسية في عصر المأمون والمعتصم والواثق لآرائهم وعقائدهم، فظهرت كتب العقيدة، وكانت في ذلك الوقت على ثلاثة أنواع:

الكتب الموسومة بالسنة، ك: "السُنَّة" لابن أبي شيبة، أبي بكر، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي "235هـ"، 2-"كتاب السنة" للإمام أحمد بن محمد بن حنبل، إمام أهل السنة والجماعة "241هـ"، 3-"كتاب السنة" للأثرم، أبي بكر، أحمد بن محمد بن هانئ البغدادي، تلميذ الإمام أحمد "273هـ"، 4-"السنة" لأبي علي، حنبل بن إسحاق بن حنبل بن هلال، تلميذ الإمام أحمد بن حنبل "273هـ"، 5-"السنة" لأبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، صاحب "السنن" "275هـ"، 6-"كتاب السنة" لابن أبي عاصم "287هـ".

والكتب الموسومة بالإيمان، ك: "كتاب الإيمان" للإمام أبي عبيد، القاسم بن سلَّام البغدادي الهروي "224هـ"، و2-"كتاب الإيمان" للحافظ أبي بكر، عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي "225 أو 235هـ"، وطبع كلا الكتابين بتحقيق الشيخ ناصر الدين الألباني، 3-"كتاب الإيمان" للإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني "241هـ" وهو غير كتاب "السنة" الذي سيأتي في فقرة تالية. وحُقق رسالة علمية في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، و4-"الإيمان" تأليف محمد بن أسلم الطوسي "242هـ"، وهو في حكم المفقود، 5-"كتاب الإيمان" للحافظ أبي عبد الله، محمد بن يحيى بن أبي عمر المكي العَدَني "243هـ" تحقيق حمد بن حمدي الجابري.

والكتب التي فيها الرد على الجهمية وأهل البدع، ك: "الرد على الجهمية والزنادقة": الإمام أحمد بن محمد بن

[54] – هدي السَّاري(ص 5).

حنبل، و"الرد على الجهمية": لعثمان بن سعيد الدارمي ولابن أبي حاتم وابن منده، وخلق أفعال العباد والرد على الجهمية للبخاري.

وهذه الكتب وإن لم يرد أصحابها أصالة تصنيف الحديث، يعني هي كتبٌ ليست مصنفة في الحديث إلا أنها حوت أحاديث كثيرة جدا، فهي من مصادر الحديث، وقد كان التصنيف في ذلك الوقت يعتمد على الإسناد، ولذلك تجد أحاديث كثيرة في كل الكتب المصنفة في ذلك الوقت في كل أنواع الفنون.

وفي هذه المرحلة نفسها كذلك بدء ظهور التَّصنيف في "السُّنن" وقد صنَّف في هذه المرحلة الإمام عبد الله بن عبد الرحمن الدَّارمي(ت 255هـ) كتابا سمَّاه: "المسند الجامع"، والنَّاظر في كتاب الدارمي يلحظ أمرين؛ أولهما: أنَّه مُرَتَّبٌ على الأبواب، فتسميته بالمسند يراد به الأحاديث المتَّصلة المرفوعة، وليس معناه التَّصنيف على مسانيد الصَّحابة والتي تقدَّمت في المرحلة قبلها[55]، والأمر الثَّاني: كثرة الأحاديث الموقوفة عن الصَّحابة والمقطوعة عن التَّابعين، وهذا ما يجعله يُشبه كتب المصنَّفات والموطآت، وبذلك نستطيع أن نجعل كتاب الدَّارمي امتدادًا لمرحلة المصنَّفات.

ثمَّ صُنِّفَتْ السُّنن الثلاثة؛ أبي داود والنَّسائي وابن ماجه، والجامع للترمذي، ثمَّ صنَّف ابن الجارود(ت: 307هـ) "المنتقى"، وتتابع العلماءُ بعد القرن الثَّالث في التَّصنيف على حسب حاجة السُّنَّة.

فإذا عرَفْتَ هذا، علمتَ لماذا دُوِّنَ الحديث في صدر الإسلام، ولماذا جُمع أكثره على رأس المائة الأولى، ولماذا تأخر تصنيف صحيح البخاري والسنن الثلاثة والجامع للترمذي، إلى ذلك الوقت، فمكان صحيح البخاري من حيث الزمن هو هذه المرحلة لا يمكن أن يكون قبلُ، للأسباب العلمية والموضوعية التي تمت الإشارة إليها خلال السَّرد التاريخي السَّابق لمراحل تدوين السنَّة، والله أعلم بالصَّواب.

المبحث السَّادس: التدوين في القرن الرَّابع

فلما كان رأس ثلاثمائة وبعدها بقليل يعني في بداية القرن الرَّابع صُنِّفت مصنفات أخرى في السُّنَّة تُعتبر امتدادٌ للمرحلة السَّابقة(مرحلة الصِّحاح والمسانيد)، فصنَّف ابنُ خزيمة(ت: 311هـ) كتابه "الصَّحيح"، وصحيح ابن خزيمة كتابٌ من السنن، فقد نصَّ غيرُ واحدٍ من العلماء أنَّ صحيحَ ابن خزيمة مرتَّبٌ على أبواب الفقه، وما وصلنا منه وهو قدر الربع يدلُّ على ذلك، ثمَّ صنَّف تلميذه أبو حاتم ابن حبان(ت:354هـ) كتابه "التقاسيم والأنواع" المعروف بصحيح ابن حبان.

وصنَّف في هذه المرحلة ابنُ جرير الطبري(ت: 310هـ) كتابه "تهذيب الآثار"، وأبو جعفر الطحاوي(ت: 321هـ) كتابيْه: "شرح مشكل الآثار"، و"شرح معاني الآثار".

---

[55] – عدَّ ابن الصلاح في علوم الحديث(ص 28) كتاب الدارمي من المسانيد، وتعقَّبه غيرُ واحدٍ من أهل العلم أنَّه ليس من المسانيد بالمعنى المتبادر إلى الذهن وهو الكتاب المرتب على أسماء الصَّحابة، ينظر: التقييد والإيضاح(ص 56).

وكذلك صُنِّفت في هذه المرحلة كُتُبًا في العقيدة على نحو ما تقدَّم في المرحلة السَّابقة، كالسُّنَّة للخلال، و"كتاب التَّوحيد" لأبي العباس أحمد بن عمر بن سُرَيْج البغدادي (ت: 306هـ)، و"كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل"، للإمام ابن خزيمة، أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة.

وظهرت كذلك في هذه المرحلة كتب التفسير بالمأثور، كتفسير ابنِ أبي حاتم، وتفسير الطبري، وهي مليئةٌ بالأحاديث المرفوعة إلى النَّبيِّﷺ والآثار الموقوفة عن الصَّحابة، ولذلك تُعتبر مصادر للأحاديث وإن لم يتقصَّد أصحابُها تصنيفَ الحديثِ أصالةً، كما نبَّهنا عليه فيما تقدَّم.

فما إنْ جاء منتصف القرن الرَّابع تقريبا(350هـ) إلا وكانت السُّنَّة قد جُمعت تقريبا واشتهرت الأحاديث وانتشرت وعُرفت الأحاديث ودُوِّنت.

ولذلك فالمرحلةُ التي بعد هذه تنَّوع خدمة السنَّة على حسب الحاجة، فلا يمكن في هذه المرحلة تصنيف صحيح بالمعنى الذي فعله البخاري ومسلم أو حتى ابن خزيمة، كما أنَّه لا داعي لتصنيف سُنَنًا على المعنى الذي صنَّفه أبو داود والنسائي وغيرهم.

إذا فما هي حاجةُ السُّنَّة في هذه المرحلة؟ الجواب إجمالا هو: الاهتمام بتتبُّع طرق الحديث وجمعها ومعرفة المشاهير من الأحاديث والغرائب، وذلك لـ:

-تكثير طرق الحديث لإعطاء شهرة لأحاديث كتب السُّنة المشهورة المتقدمة.

-الاعتبار بتلك الطرق في تقوية الأحاديث ومعرفة ما يصلح للاعتبار مما لا يصلح.

-إبراز الأحاديث الغريبة في مقابل المشهور ليحذر منها أو لكي المرء منها على حذر، فإن الغالب عليها في هذه المرحلة النكارة.

ولذلك ظهرت في هذه المرحلة(منتصف القرن الرابع وقبلها بقليل وبعدها بقليل) كتب المستخرجات، ومن نظر في كتب المستخرجات يلحظ أنَّ أكثرها ظهر في نفس المرحلة، فصنَّف الحافظ أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني(ت: 316 هـ) مستخرجا على صحيح مسلم، وصنَّف أبو جعفر أحمد بن حمدان بن علي الحيري النيسابوري(ت: 311 هـ) مستخرجا على صحيح مسلم، وصنَّف قبلهم الحافظ أبو بكر محمد بن محمد بن رجاء النيسابوري -وهو يشارك مسلماً في أكثر شيوخه-(ت: 286 هـ) مستخرجا على صحيح مسلم، وصنَّف أبو عبد الله محمد بن يعقوب المعروف بابن الأخرم (ت: 344 هـ) مستخرجا على صحيح مسلم، وصنَّف الحافظ أبو نصر محمد بن محمد بن يوسف الطوسي(ت: 344 هـ) على صحيح مسلم، وصنف أبو بكر الإسماعيلي(ت: 371 هـ) مستخرجا على صحيح البخاري، وصنَّف الحافظ أبو أحمد محمد بن أحمد بن الحسن الغطريفي(ت: 377هـ) مستخرجا على البخاري، وصنف أبو بكر أحمد بن عبدان بن محمد الفرج الشيرازي(ت: 388 هـ) مستخرجا على الصَّحيحين، وصنف أبو نعيم الأصبهاني(ت: 430هـ) مستخرجا على صحيح مسلم.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل اجتمع هؤلاء الأئمَّةُ وهم من أماكن مختلفة وتواطؤوا وتفاهموا على تصنيف المستخرجات؟ الجواب طبعا: لا، ولكن حاجة السنَّة في تلك المرحلة كان لهذا النوع من الخدمة فظهرت.

وقد ذكر العلماء فوائد المستخرجات وأوصلها بعضهم إلى سبعة عشر فائدة، ومن أهم الفوائد–والتي لم يذكرها أغلب من صنف في المصطلح أو تكلم على المستخرجات–تكثير طرق الحديث ليزداد شهرةً واستفاضة، أي لكي يكون مشهورا مستفيضا وقد يكون متواترا، فإنَّ الصراع في تلك المرحلة قد بلغ أشده بيت أهل السُّنَّة وأهل البدع وخصوصا الجهمية، واشتد الكلام على مسألة حديث الآحاد وعدم حجته في العقائد، فهبَّ أهلُ السُّنَّة في الردِّ على هؤلاء كلٌّ على حسب تخصصه وأُلِّفَتْ في ذلك المؤلفات، ككتب التوحيد والإيمان والشَّريعة في العقيدة، كـ: "كتاب السنة" للعسَّال، أبي أحمد، محمد بن أحمد بن إبراهيم الأصفهاني العسال "349هـ"، و"السنة" لأبي القاسم، سليمان بن أحمد الطبراني "360هـ"، و"كتاب السنة" لأبي الشيخ الأصبهاني"369هـ"، و"كتاب السنة" لمحمد بن نصر المروزي "394هـ"، و"كتاب الإيمان" و"التوحيد" والرد على الجهمية"، ثلاثتهم للحافظ محمَّد بن إسحاق بن يحيى بن منده "ت: 395هـ"، و"كتاب الشريعة" للإمام أبي بكر، محمد بن الحسن بن عبد الله الآجُرّي "360هـ".

وكان ممن شارك في ذلك–يعني في الردِّ على أهل البدع في مسألة الآحاد–أصحابُ المستخرجات، وذلك بتكثير طرق الحديث الواحد، فقد يكون للحديث الواحد عند مسلم–رغم اهتمامه بكثرة الطرق–ست أو سبع طرق، فيأتي أبو عوانة وأبو نعيم فيخرجونه من أكثر من ثلاثين وجها، فيزيدوا على مسلم أكثر من عشرين طريقا، ومن نظر في كتابيهما علم ذلك، فتزداد شهرة الحديث بكثرة تلك الطرق.

وصنَّف في هذه المرحلة الإمام الطبراني(ت: 360هـ) معاجمه الثلاثة، أما الكبير فهو امتدادٌ لكتب المسانيد لأنَّه مُسندٌ، وأمَّا الأوسط والصَّغير، فهما مخصَّصان لجمع الأحاديث الغريبة، وهو مقصودُ الإمام الدارقطني(ت: 385هـ) الذي هو في نفس مرحلة الطبراني بتصنيف كتابه "السُّنن"، إلا أنَّ طريقة الطبراني تختلف على طريقة الدارقطني، فالطبراني أخرج فقط الأحاديث الغريبة وفي جميع أبواب الدين، بينما أراد الدارقطني جمع ذلك في السُّنن خاصة، لكن أخرجها بجانب الصَّحيح، يعني يخرج الدارقطني الأحاديث الصَّحيحة والحسنة المشهورة في الباب ثُمَّ يُتبعها بالأحاديث الغريبة، فمقصوده الحديث الغريب في الفقه(يذكر كلام ابن تيمية وابن القيم)، وعمله شبيهٌ بعمل ابنِ جرير الطبري في "تهذيب الآثار" إلا أنَّ ابنَ جرير يذكر الأحاديث الصَّحيحة ثمَّ يُتبِعُها بالأحاديث المعلولة في أبواب الدِّين، وهو كتاب نفيسٌ مُمَيِّز، لكن للأسف أكثرُه في عِدَادِ المفقود، ولم يظهر منه إلا جزءًا يسيرًا من مسند عمرٍ وعليٍّ وابنِ عباس.

ثم صنَّف في نهاية القرن الرَّابع الإمام الحاكم النَّيسابوري(ت: 405هـ) كتابه "المستدرك على الصَّحيحين".

المبحث السَّابع: التدوين بعد القرن الرابع

انتهى القرن الرَّابع ودخل القرن الخامس، فجاءتْ خدمةٌ جديدةٌ أخرى للسنَّة، وذلك أنَّ علماء الحديث والسنة يعملون فكرهم ويبذلون ما في وسعهم لخدمة السُّنَّة في كلِّ عصر.

وخدمة السُّنَّة في هذا القرن وما بعده اختلفت عن خدمة السُّنَّة في القرون التي قبلها، فقد انصبَّت الخدمة حول كتب السُّنَّة السَّابقة، فانتقلت خدمة السُّنَّة من التَّصنيف المستقل لكتب مستقلةٍ، إلى خدمةِ الكتب السَّابقة، وذلك أنَّ الأحاديث في هذه المرحلة قد جُمعت ودُونِّت وفرغ منها ولله الحمد، وتنوعتْ مناهجُ وطرقُ أصحابها في ذلك، بين كتبٍ مُرتَّبةٍ على الأبواب، وأخرى على المسانيد، وثالثة على السُّنن، وأخرى أفردت الصحيح في أبواب الدين، وأخرى الصحيح في السنن(الفقه)، وأخرى كثَّرتْ الطرق والأسانيد، وأخرى جمعت الغرائب، وأخرى استدركت، فليس هناك الآن حاجة لتأليف كُتُبٍ مُستقلَّة على منهجٍ يختلف عمَّا تقدَّم، وإنَّما هذه المرحلة تحتاج إلى خِدْمَةِ الكتب السَّابقة.

والذي يُميِّز المرحلة الآتية هو تجريدُ الكتب من الأسانيد إلا فيما ندر[56]، ولذلك لا يمكن اعتبار هذه الكتب–كتب هذه المرحلة وما بعدها–مصادرَ للسُّنَّة إلا تجوُّزًا إلا ما كان منها بالأسانيد[57]، وذلك أنَّ الأحاديث التي حوتها ترجع إلى مصادر السُّنَّة المصنَّفة بالأسانيد.

ولذلك سنذكر أشهر كتب السنة المصنفة في القرن الخامس وما بعده في مطالب:

المطلب الأول: تدوين السنة في القرن الخامس

ظهرت في هذا القرن الخامس كتب الجمع بين الصحيحين:

–الجمع بين الصحيحين للحافظ أبي مسعود إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي(ت 401 ه)، رتَّبه على المسانيد كما ذكر ذلك الحافظ ابن الأثير.

–الجمع بين الصحيحين، لإسماعيل بن أحمد المعروف بابن الفرات(ت: 414ه).

–الجمع بين الصحيحين، لأبي بكر أحمد بن محمد بن غالب البرقاني(ت: 425ه).

–الجمع بين الصحيحين، للإمام أبي عبد الله محمد بن نصر الحُميدي الأندلسي(ت: 488ه)، وله زيادات عليهما في المتون والأسانيد وغيرها من الفوائد المهمة.

وظهرت في هذا القرن كذلك كتب الأطراف.

فصنَّف أبو مسعود إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي المتوفى سنَة (ت: 401ه) "أطراف الصحيحين".

وصنَّف أبو محمد خلف بن علي بن حمدون الواسطي(ت: 401 ه) كذلك "أطراف الصحيحين".

وصنَّف الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي المعروف بابن القيسراني(ت: 507ه) "أطراف الكتب الستة".

---

[56] –ككتب: البيهقي(ت: 458)، والخطيب البغدادي(ت: 463)، وابن عبد البر(ت: 463)، وابن حزم()، وغيرهم من الأئمة، وبعض كتب الأجزاء الحديثية والأمالي والفوائد والموضوعات، التي جاءت بعد القرن الخامس، وهي قليلة، مع الملاحظ أنَّ أحاديث هذه الكتب؛ إمَّا أنها ترجع إلى كتب السُّنَّة في القرون التي قبلها، وأما الأحاديث التي تفردت بها ولم تكن موجودة في كتب السنة في القرون التي قبلها، فأحاديث غرائب الغالب عليها النَّكارة أو أحاديث موضوعة مكذوبة عن النَّبيِّﷺ.

[57] – ينظر التعليق السَّابق.

المطلب الثاني: تدوين السنة في القرن السَّادس

امتد في هذا القرن التَّصنيف على الأطراف، فصنَّف أبو القاسم علي بن حسن بن هبة الله الحافظ المعروف بابن عساكر الدمشقي(ت: 571هـ) "الإشراف على معرفة الأطراف-أطراف السنن الأربعة-".

وظهر في هذا القرن كذلك كتب الموضوعات.

فصنَّف أبو الفضل محمد بن طاهر المعروف بابن القيسراني(ت: 507هـ) "تذكرة الموضوعات".

وصنَّف للحسين بن إبراهيم الجورقاني (ت: 543هـ) "الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير".

وصنَّف الحافظ أبو الفرج ابن الجوزي(ت: 597 هـ) "الموضوعات".

وظهر بعدها الجمع بين الكتب الخمسة أو الستة، وامتد الجمع بين الصحيحين إلى القرن السَّابع.

-فصنف الحُسين بُنُ مسعودٍ البغوي(ت: 516هـ) "الجمع بين الصحيحين".

-وصنَّف كذلك البغوي: "مصابيح السُّنن".

- وصنَّف أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن ابن عبد الله الأشبيلي البجائي(ت: 581هـ) "الجمع بين الصحيحين".

- وصنَّف أبو عبد الله محمد بن حسين المري الأنصاري(ت: 582هـ) "الجمع بين الصحيحين".

وفي هذا القرن كذلك ظهر الجمع بين الكتب الخمسة أو الستة

فصنَّف الحافظ أبو الحَسن رَزِين بنُ معاوية السَّرقسطي(ت: 535 هـ) "التجريد للصحاح والسنن"-الصَّحيحان والموطأ والترمذي وأبو داود والنسائي-، وعليه عَمِلَ ابنُ الأثير في "جامع الأصول".

وصنَّف الإمام أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الأشبيلي البجائي(ت: 581هـ) "الجمع بين الكتب الستة-الصحيحان والموطأ والسنن ما عدا ابن ماجه-".

وصنَّف مجدُ الدين المبارك ابن محمد بن الأثير الجزري(ت: 606 هـ) "جامع الأصول في أحاديث الرسولﷺ".

وفي هذا القرن كذلك بدأ التَّصنيف في أحاديث الأحكام غير المسندة.

فصنَّف أبو محمَّد عبد الحق الإشبيلي البجائي المعروف بابن الخراط (ت 581 هـ) الأحكام الكبرى، والأحكام الوسطى، وقيل له الأحكام الصغرى أيضا.

وصنَّف تقيُّ الدين أبو محمَّد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي الجمَّاعيلي(ت: 600 هـ) كتابه: "عمدة الأحكام الكبرى"، و"عمدة الأحكام الصغرى"، المعروفة والمتداولة.

المطلب الثالث: تدوين السنة في القرن السَّابع

امتدَّ في هذا القرن وما بعده الجمع بين الصَّحيحين أو الكتب الخمسة أو الستة:

-فصنف أبو حفص عمر بن بدر بن سعيد الموصلي(ت: 622 هـ) "الجمع بين الصحيحين".

-وصنَّف أبو محمَّد الحسن بن محمد بن الحسن الصَّغاني(ت: 650 هـ) "الجمع بين الصحيحين"، وهو مطبوعٌ باسم: "مشارق الأنوار النَّبوية من صحاح الأخبار المصطفوية".

-وصنَّف أبو عبد الله بن عتيق بن علي التجيبي الغرناطي(ت: 646 ه) "أنوار المصباح في الجمع بين الكتب الستة الصِّحاح".

وفي هذا القرن ظهرت كثيرٌ من كتب أحاديث الأحكام غير المسندة.

فصنَّف مجدُ الدين عبدُ السلام بن عبد الله بن تيمية الحراني(ت: 653ه)، كتابيه: "الأحكام الكبرى"[58]، و"المنتقى من أخبار المصطفىﷺ".

وصنَّف الإمامُ الحافظ ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي الجمَّاعيلي الحنبلي(ت: 643ه) "السُّنن والأحكام عن المصطفى عليه السَّلام": ويُعرف بـ: أحكام الضياء.

وصنَّف تقيُّ الدِّين أبو الفتح محمَّد بن دقيق العيد(ت: 702ه) كتابه "الإلمام في أحاديث الأحكام".

المطلب الرَّابع: تدوين السُّنَّة في القرن الثَّامن والتَّاسع والعاشر

ففي القرن الثامن امتد التَّصنيف في الأطراف وأحاديث الأحكام.

فصنَّف الحافظ جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي(ت: 742ه) "تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف".

وصنَّف في الأحكام الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي المعروف بابن عبد الهادي(ت: 744ه) "المحرر في أحاديث الأحكام"، وهو مختصر من كتاب "الإلمام" لابن دقيق العيد.

ويمكن أن يضاف إليه كتاب "تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد" للحافظ زين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي(ت: 806 ه).

وفي نهاية القرن الثَّامن وبداية القرن التاسع ظهرت كتب الزوائد، وكان صاحبُ فكرتها الحافظ العراقي(ت: 806ه) وإن لم يؤلف فيها، لكنَّها أشار بها على تلاميذه؛ الحافظ أبي بكر نور الدين الهيثمي (ت: 807ه)، والحافظ شهابِ الدين أبي العباس البوصيري(ت: 840ه)، والحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(ت: 852 ه)، فصنَّفوا في الزوائد.

فصنَّف الهيثمي:

-غاية المقصد في زوائد المسند(مسند الإمام أحمد).

-كشف الاستار عن زوائد البزار.

-المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي.

-البدر المنير على زوائد المعجم الكبير للطبراني للهيثمي يحقق في جامعة أم القرى.

-مجمع البحرين في زوائد المعجمين -الصغير والأوسط-للطبراني.

-مجمع الزوائد ومنبع الفوائد وهو مطبوع في عشرة أجزاء.

---

[58] - ذكره ابن رجب في ذيل طبقات الحنابلة(6/4).

-موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان.

-بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث.

وصنَّف البوصيري

-إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة.

-مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه على الخمسة.

وصنَّف الحافظ ابن حجر

-المطالب العالية في زوائد المسانيد الثمانية.

-زوائد البزار على الكتب الستة ومسند أحمد.

وفي القرن التاسع امتد التَّصنيف على أحاديث الأحكام وكذلك كتب الزَّوائد والتي سبق ذكرها وكذلك كتب الأطراف.

فصنَّف الحافظ أبو الفضل شهاب الدين ابن حجر العسقلاني(ت: 852هـ) "بلوغ المرام من أحاديث الأحكام".

وصنَّف كذلك-يعني ابن حجر- "إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة".

وصنَّف كذلك-ابن حجر-"النكت الظراف على الأطراف"، وهي تعليقات واستدراكات على كتاب المزي.

وصنَّف كذلك-ابن حجر-"إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي".

ثم ظهرت في نهاية القرن التَّاسع وبداية العاشر صُنِّفت كتب الجوامع الضخمة، فصنَّف السيوطي(ت: 911) كتبه الثلاثة:

"الجامع الكبير المعروف بجمع الجوامع".

"الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير"

"زيادة الجامع الصغير".

ثمَّ صنَّف علاءُ الدِّين عليُّ ابنُ حسام الدين عبد الملك قاضي خان الهندي الشَّهير بالمتقِّي(ت: 985هـ) "كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال"، وهو ترتيبٌ لكتب السيوطي الثلاثة-الكبير والصَّغير وزيادته- على الأبواب الفقهية.

الفصل الثاني: شبهات حول تدوين السُنَّة والردُّ عليها.

تُعتبر شُبهة النَّهي عن كتابة الحديث وتأخر تدوين السُنَّة من أهمِّ الشُّبهات المثارة حول السُّنة من المستشرقين وأذنابهم من الحداثيين والتَّنوريين، فإنَّ الشُّبهَ المثارة حول السُّنَّة متنوعة يمكن إرجاعها إلى ثلاثة شبه رئيسة تعتبر أصول الشُّبه:

الأولى: عدم حُجيَّة السُّنَّة والاكتفاء بالقرآن، ويدخل تحت هذه الشبهة شبه كثيرة، مثل شبهة عدم وحيية السُّنة وأنَّها ليستْ شرعًا، وشُبهة تقسيم السُّنَّة إلى تشريعية وغير تشريعية، وتقسيم الحديث إلى متواترٍ وآحادٍ وعدم الاحتجاج بأحاديث الآحاد في العقائد لأنَّها تفيد الظن في زعمهم.

الثانية: شبهة النَّهي عن كتابة الحديث وتأخر تدوين السنة إلى القرن الثالث، مدَّعين أنَّ السُّنَّة ضاعت، ولم تُدوَّن، وأنَّ المدوَّن منها-وهي كتب الحديث المعروفة-كان تحت تأثير الضغط السياسي، أو بعبارةٍ أخرى أنَّ الظُّروف السِّياسية والخلاف الواقع بين طوائف المسلمين هو سبب تدوين الحديث عموما، والصحيحين وخصوصا البخاري على وجه الخصوص، ويدخل تحت هذه الشبهة استغلال مسألة الوضع في الحديث وأن ذلك دليل على عدم تدوينه.

الثالثة: شبهٌ تتعلق بمنهج المحدثين في النَّقد ومنه علم الجرح والتعديل، أو برُواةِ الحديث، وأن منهج المحدثين النقدي قاصر على الحكم على الأحاديث وقبولها، وأخرى تتعلَّق بالكلام على أحاديث بعينها وأنَّها مناقضةٌ للعقل أو القرآن، أو ما يُثار حول الأحاديث المشكلة والمتعارضة في الظاهر.

والذي سنتكلم عليه بإذن اللهﷻ هو شبهة النَّهي عن كتابة الحديث من النَّبيِّﷺ ومن الخلفاء الرَّاشدين مع شبهة تأخر تدوين السُّنَّة إلى القرن الثَّاني وأكثر كتب السُّنَّة إلى القرن الثَّالث، وأثر الظُّروف السِّياسية والخلاف الواقع بين طوائف المسلمين في تدوين الحديث عموما، وبعض كتب الحديث كالبخاري على وجه الخصوص، ويمكن إدخال الكلام على مسألة الوضع في الحديث واستغلالها في الطعن في تدوين الحديث، والجواب على هذه الشُّبه.

وفي حقيقة الأمر هذه الشُّبَه يرجع بعضُها إلى بعض ويتداخل الكلام عليها، لأنَّ تقرير النَّهي عن كتابة الحديث سواء منهﷺ أو من خلفائه الرَّاشدين يلزم منه عدم كتابته في الصَّدر الأوَّل في عهد النَّبيِّﷺ والصَّحابة، فكيف إذًا نفسِّر تأخُّر تدوين الحديث إلى ما بعد مائة سنة من موت النَّبيِّﷺ، بل إلى القرن الثالث كالحال مع صحيحيْ البخاري ومسلم؟ حمل الحداثيون ذلك على أنَّ السُّنَّة من وضع النَّاس، وليست من قول النَّبيِّﷺ، فضلا أن تكون وحيًا، وأنَّ ما هو موجودٌ منها دُوِّنَّ تحت تأثير الضَّغط السياسي، أي أنَّ الظُّروف السِّياسية والخلاف الواقع بين طوائف المسلمين هو سبب تدوين الحديث عموما، والصَّحيحين وخصوصا البخاري على وجه الخصوص.

فهي شُبُهاتٍ في شبهة، ومضمون هذه الشُّبهات أنَّ النَّبيﷺ منع من كتابة الحديث[59]، وكذلك مَنَعَ الخلفاءُ الراشدون من ذلك بل وشدَّدوا فيه، وهذا يعني أنَّ الأحاديث لم تُدوَّن في عصر النَّبيﷺ ولا في عصر صحابته الكرام، فتأخر تدوين السنَّة إلى بدايةِ القرن الثَّاني يعني بعد موت النَّبيﷺ بأكثر من مائة سنة دليلٌ على أنَّها من وضع النَّاس وليس وحيًا أو حتى ليس من قول النَّبيﷺ، إذ لو كانت كذلك لدُوِّنت في عصر الصَّحابة كما دُوِّن القرآن، هذا في شيءٍ تأخر تدوينه مائة سنة، فكيف بمن تأخَّر تدوينه بأكثر من مائتي سنة، وهي أكثرُ كُتبِ السُّنَّةِ وعلى رأسها الصَّحيحان؟ فلا شكَّ أنَّ ذلك يجعل هذه الكتب مصنوعة موضوعة.

كما أنَّ وقوع الوضع في الحديث وإخراج المحدثين لذلك فيما صنَّفوا ودونوا يضعف الوثوق بالسُّنَّة، وبما دوِّن منها.

ومع أنَّ هذه الشُّبه لا تنطلي على أهل العلم وخصوصا المتخصصين في علوم الشريعة إلا أنَّ كثيرا من الشباب المسلم وخصوصا ما يُسمَّى بالطبقة المثقفة قد تعلقوا ببعض الشبهات التي بثها أولئك من خلال تلك الطعون.

ولذلك سنتكلم على هذه الشُّبه والجواب عليها في ثلاثة مباحث.

المبحث الأوَّل: شبهة نهي النَّبيﷺ عن كتابة حديثه، وعدم حدوث ذلك في عصرهﷺ.

المبحث الثَّاني: منع الخلفاء الرَّاشدين من كتابة حديث النَّبيﷺ، وعدم وقوع ذلك في عصرهم.

المبحث الثالث: تأخُّر تدوين الأحاديث إلى مائة سنة، وتأخَّر تدوين أكثر كتب السُّنَّة وعلى رأسها الصحيحان أكثر من مائتي سنة(وهذا قد سبق الجواب على أكثره في الفصل الأول، فكل ما ذكر في الفصل الأول هو ردٌّ على هذه الشبهة).

المبحث الرَّابع: أثر الظُّروف السِّياسية والخلاف الواقع بين طوائف المسلمين في تدوين الحديث عموما، وبعض كتب السنة كصحيح البخاري على وجه الخصوص.

المبحث الخامس: وقوع الوضع في الحديث وأثره في تدوين السُّنَّة(الادعاء بأنَّ وقوع الوضع في الحديث يُضْعِفُ الثقة بتدوين الحديث)

[59] – كما في الحديث الذي أخرجه مسلم في صحيحه(رقم: 3004) عن أبي سعيد الخدريﷺ أنَّ النَّبيَّﷺ قال: "لا تكتبوا عنِّي شيئًا غير القرآن، فمن كتب عنِّي شيئًا غيرَ القرآن، فَلْيَمْحُه".

المبحث الأوَّل: شبهة نهي النَّبيِّﷺ عن كتابة حديثه والأمر بكتابة القرآن، وعدم حدوث ذلك في عصرهﷺ.

ومضمون هذه الشُّبهة والتي ذكرها المستشرقون وأذنابُهم من الحداثيين هو أنَّ النَّبيﷺ منع من كتابة الحديث، وقد جاء ذلك في عددٍ من الأحاديث أشهرها؛ حديث أبي سعيد الخدريرضي الله عنه أنَّ النَّبيَّﷺ قال: "لا تكتبوا عنِّي شيئًا غير القرآن، فمن كتب عنِّي شيئًا غيرَ القرآن، فَلْيَمْحُه"[60]، فهذا الحديث يدلُّ دلالة واضحة على أنَّ النَّبيَّﷺ نهي عن كتابة ما يخرج منه غير كلام اللهﷻ وهو القرآن، وهو نهيٌ صريحٌ عن كتابة حديثهﷺ، لأنَّ ما يخرج من النَّبيِّﷺ إما قرآنا وإمَّا سنة، فلمَّا نهي عن كتابة سوى القرآن دلَّ ذلك على الأمر بكتابة القرآن والنَّهي عن كتابة ما سواه وهو الحديث.

وقد وقفتُ على خمسةِ أحاديث أخرى تدلُّ على النَّهي عن كتابةِ الحديث، وهي:

1- حديث أبي هريرةرضي الله عنه قال: قال رسول اللهﷺ: "لا تكتبوا عَنِّي إلا القرآن، فمن كتب عنِّي غير القرآن فليمحه، وحدِّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب عليَّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار".

2- وحديث زيد بن ثابترضي الله عنه: أنَّه دخل على معاويةرضي الله عنه، فسأله عن حديث فأمر إنساناً يكتبه، فقال له زيد: "إنَّ رسولَ اللهﷺ أمرنا ألا نكتب شيئاً من حديثه".

3- وحديث معاذرضي الله عنه قال: خرج علينا رسول اللهﷺ ونحن نكتب شيئاً من الحديث، فقال: "ما هذا يا معاذ؟ " قلنا: سمعناه منك يا رسول الله، قال: "يكفيكم هذا القرآن مما سواه"، فما كتبنا شيئاً بعد.

4 و5- وحديث ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم قالا: خرج رسول اللهﷺ معصوباً رأسه، فرقى درجات المنبر، فقال: "ما هذه الكتب التي بلغني أنكم تكتبونها، أكتابٌ مع كتاب الله؟ يُوشك أن يغضب الله لكتابه، فَيُسْرَى عليه ليلاً، فلا يُتْرَكُ في ورقٍ ولا قلبٍ منه حرفاً إلا ذهب إليه".

ثمَّ بنى الحداثيون على هذه المقدِّمة أنَّ كتابة الحديث لم يحدُث في عصر النَّبيِّﷺ، والأحاديث المتقدِّمة تكفي في الطَّعن في كُتب السنَّة على وجْهِ العموم وفي صحيح البخاري على وجه الخصوص، لأنَّه إذا كان النَّهي في الصَّدر الأوَّل عن كتابة الحديث ولم يقع ذلك في عهدهﷺ فكيف يحصل ذلك بعده بمئات السنين.

يقول رشيد أيلال: "لا يمكن أن نناقش كتاب الجامع الصَّحيح قبل أن نقف جميعًا من خلال هذا الفصل على ظروف تدوين الحديث، بشكل عام...غير أنَّ الحقيقة غير ذلك، فقد حكى العديد من رواة الحديث أنفسهم منع رسول الله صحابته الكرام من تدوين كلامه"[61]، ثم ذكر بعض الأحاديث المشار إليه آنفا.

والجواب على هذه الشُّبهة من وجوه:

الأوَّل: أنَّ الأحاديث المتقدِّمة في النَّهي والتي هي عمدةُ القوم كلَّها ضعيفة ما عدا حديث أبي سعيدرضي الله عنه ففيه اختلافٌ بين النُّقَّاد، وهو أقوى تلك الأحاديث وأقوى حُجَجِ القوم، بل لم يزد بعضهم عن الاحتجاج به في هذه

---

[60] - أخرجه: مسلم(رقم: 3004)، وأحمد(الأرقام: 11085 و11087 و 11092و11158 و 11344 و11536)، وغيرهما.

[61] - صحيح البخاري نهاية أسطورة(ص 17).

المسألة.

أمَّا حديث أبي هريرةﷺ، فسيأتي الكلام عليه بإذن اللهﷻ عند تخريج حديث أبي سعيد الخدريﷺ.

وأمَّا حديث زيد بن ثابتﷺ، فأخرجه أحمد[62]، وأبو داود[63] ومن طريقه الخطيب[64] وابن عبد البر[65] عن أبي أحمد الزبيري، والخطيب عن محمَّد بن عبد الله بن الزبير وسليمان بن بلال[66]، ثلاثتهم-أبو أحمد الزبيري ومحمَّد بن عبد الله بن الزبير وسليمان بن بلال-حدَّثنا كثير بن زيد، عن المطلب بن عبد الله بن حنطب، قال: دخل زيدُ بن ثابت على معاوية فسأله عن حديثٍ فأمر إنسانا يكتبه، فقال له زيد: «إنَّ رسولَ اللهﷺ أمرنا أن لا نكتب شيئا من حديثه» فمحاه. هذا لفظ أبي أحمد الزبيري، ولفظ سليمان بن بلال عن المطلب بن حنطب عن زيد بن ثابت: "أنَّ النَّبيَّﷺ نهى أن يُكتب حديثُه"، وأما لفظ ومحمد بن عبد الله بن الزبير فأحال فيه الخطيب إلا لفظ أبي أحمد.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ فيه علتان؛ الأولى: المطَّلب بن عبد الله بن حنطب لم يسمع من زيدِ بن ثابتﷺ[67]، والعلة الثانية: كثير بن زيد صدوق يخطىء وفيه لين[68]، ولا يتابع على هذا الحديث، فلا يحتمل تفرده بمثل هذا الإسناد.

وأمَّا حديث معاذﷺ، فأخرجه إسحاق بن راهوية[69]: أخبرنا عطاء بن مسلم الحلبي، قال: قلت لعمرو بن قيس الملائي: اكتب لي هذا الحديث فقال: لا، إنَّ إبراهيم النخعي قال: لا تكتبوا فتَتَّكِلوا، ثمَّ قال إبراهيم: قال معاذ بن جبلﷺ: خرج علينا رسول اللهﷺ ونحن نكتب شيئا من الحديث، فقال: ما هذا يا معاذ؟ قلنا سمعناه منك يا رسول اللهﷺ قالﷺ: "يكفيكم هذا القرآن مما سواه، فما كتبنا شيئا بعد".

وهذا إسنادٌ كذلك ضعيف فيه علتان كسابقه؛ الأولى: إبراهيم النخعي لم يسمع من معاذ بن جبلﷺ فهو بعيد عنه جدا، ولذلك قال ابن حجر عقب ذكره: "هذا منقطع"، والعلة الثَّانية: عطاء بن مسلم الحلبي وهو الخفاف فيه كلام فوثَّقه ابنُ معين وضعَّفه الأكثر[70]، وأنكروا عليه أحاديث تفرَّد بها، وقد فسَّر أبو حاتم وابن حبان سبب دخول المناكير في حديثه، فقال أبو حاتم: "كان شيخا صالحا يشبه يوسف بن أسباط وكان دفن كتبه فلا يثبت حديثه وليس بقويٍّ"[71]، وقال ابن حبان: "كان شيخًا صالحًا دفن كتبَه ثمَّ جعل يُحدِّث، فكان يأتي بالشيء على

---

[62] - المسند(456/35 رقم 21579).

[63] - سنن أبي داود(رقم: 3649).

[64] - تقييد العلم(ص 25).

[65] - جامع بيان العلم وفضله(270/1).

[66] - تقييد العلم(ص 25 و26).

[67] - ينظر: المراسيل لابن أبي حاتم(ص 210)، وجامع التحصيل للعلائي(ص 281).

[68] - ينظر ترجمته: تهذيب الكمال(113/24-117).

[69] - في مسنده كما في المطالب العالية لابن حجر(610/12 رقم 3032)، وإتحاف الخيرة للبوصيري(244/1).

[70] - ينظر ترجمته: تهذيب التهذيب(211/10-212).

[71] - الجرح والتعديل(336/6).

التوهم فيخطئ، فكثر المناكير في أخباره وبطل الاحتجاج به إلا فيما وافق الثقات"[72]، وقال فيه ابن حجر ملخصا كلام الأئمة: "صدوق يخطئ كثيرا"[73].

وأمَّا حديث ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم، فأخرجه الطبراني[74]: حدثنا محمد بن عبد الله بن رسته، نا شيبان بن فروخ، ثنا عيسى بن ميمون، عن محمَّد بن كعب القرظي، عن ابن عباس، وعن زيد بن أسلم، عن ابن عمر، قالا: خرج رسولُ اللهﷺ معصوبًا رأسه، فرقي درجات المنبر، فقال: «ما هذه الكتب التي بلغني أنَّكم تكتبونها؟ أكتابٌ مع كتاب الله؟ يوشك أن يغضب الله لكتابه فيسرى عليه ليلا، فلا يترك في ورقة ولا قلب منه حرفا إلا ذهب به»، فقال من حضر المجلس: فكيف يا رسول الله بالمؤمنين والمؤمنات؟ قال: «من أراد الله به خيرا أبقى في قلبه لا إله إلا الله».

وهذا حديثٌ منكر بهذا السياق؛ عيسى بن ميمون هو المدني مولى القاسم بن محمد يعرف بالواسطي، صاحب محمد بن كعب القرظي، يقال له ابن تليدان، قال البخاري: "منكر الحديث"[75]، وقال الفلاس[76] وأبو حاتم[77] والنسائي[78]: "متروك الحديث"، وقال أبو زرعة: "واهي الحديث"[79].

وقد روى هذا الحديث عيسى بن ميمون بوجه آخر وجعله من مسند عبد الله بن عمرو، فقد أخرج ابن عساكر[80] من طريق أبي الضَّحَّاك بن الصلت، نا عبد الكريم بن روح بن عنبسة البصري مولى عثمان بن عفان، نا عيسى بن ميمون، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو: "أنَّ رسول اللهﷺ خرج وهو معصوبُ الرَّأس من وَجَعٍ، فصعد المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثمَّ قال: "يا أيها النَّاس ما هذا الكتاب الذي تكتبون؟ أكتابٌ مع كتاب الله؟ يوشك أنَّ يغضب الله لكتابه فلا يدع في رقٍّ ولا في يَدِ أحدٍ منه شيئا إلا أذهبه"، فقالوا: يا رسول الله فكيف بالمؤمنين والمؤمنات يومئذ؟ قال: "من أراد الله به خيرا أبقى في قلبه لا إله إلا الله".

وأنت ترى أنَّ سياق هذا الحديث هو نفسه سياق الحديث المتقدِّم، وهذا يدلُّ على أنَّ عيسى بن ميمون منكر الحديث فعلا ولذلك كان يخلِّطُ في هذا الحديث.

وأمَّا حديث أبي سعيد الخدريرضي الله عنه فقد اختلف في حكمه النُّقَّاد، فصحَّحه مرفوعا باللفظ المتقدِّم الإمام مسلم حيث أودعه كتابه "الصَّحيح"، وأعلَّه بالوقف شيخه البخاري، وأبو داود السجستاني.

---

[72] – المجروحين(231/2).

[73] – التقريب(ص 392).

[74] – المعجم الأوسط(287/7 رقم 7514).

[75] – التاريخ الكبير(401/6-402).

[76] – الجرح والتعديل(287/6).

[77] – الجرح والتعديل(287/6).

[78] – الضعفاء والمتروكين(ص 216).

[79] – الضعفاء لأبي زرعة(397/2).

[80] – تاريخ دمشق(44/62-45).

والحديث أخرجه مسلم[81] والبيهقي[82] والخطيب[83] عن هدبة بن خالد، وأحمد[84] والنَّسائي[85] والدَّارمي[86] وابن أبي داود[87] عن يزيد بن هارون، وأحمد[88] والنسائي[89] والجورقاني[90] والخطيب[91] عن عفَّان بن مسلم، وابن أبي خيثمة[92] وابن عبد البر[93] عن موسى بن إسماعيل التبوذكي، وأحمد[94] ومن طريقه الخطيب[95] عن إسماعيل بن علية، وأحمد[96] والخطيب[97] عن أبي عبيدة الحدَّاد واسمه عبد الواحد بن واصل السدوسي، وأحمد عن شعيب بن حرب[98]، وأبو يعلى[99] وابن أبي داود[100] والحاكم[101] والخطَّابي[102] والخطيب[103] عن أبي الوليد الطيالسي هشام بن عبد الملك، وابن حبان[104] والخطيب[105] عن كثير بن يحيى أبي مالك صاحب البصري، والخطيب عن عمرو بن عاصم[106]، عشرتهم–هدبة بن خالد ويزيد بن هارون وعفَّان بن مسلم وموسى بن إسماعيل وإسماعيل بن علية وأبو عبيدة الحدَّاد وشعيب بن حرب وأبو الوليد الطيالسي وكثير بن يحيى وعمرو بن عاصم– قالوا: حدثنا همَّام بن يحيى، عن زيد بن

---

[81] – صحيح مسلم(رقم: 3004).

[82] – المدخل إلى السنن الكبرى(رقم: 724).

[83] – تقييد العلم(ص 18 رقم 3).

[84] – المسند(رقم: 11158).

[85] – السنن الكبرى(254/7 رقم 7954)، وفضائل القرآن(رقم: 33).

[86] – السنن(رقم: 464).

[87] – المصاحف(ص 39).

[88] – المسند(رقم: 11536).

[89] – السنن الكبرى(254/7 رقم 7954)، وفضائل القرآن(رقم: 33).

[90] – الأباطيل والمناكير().

[91] – تقييد العلم(ص 17 رقم 1).

[92] – التاريخ(رقم: 4163).

[93] – جامع بيان العلم وفضله().

[94] – المسند(149/17 رقم: 11085).

[95] – تقييد العلم(ص 20 رقم 7).

[96] – المسند(رقم: 11344).

[97] – تقييد العلم(ص 19).

[98] – المسند(رقم: 11087).

[99] – المسند(466/2).

[100] – المصاحف(ص 39).

[101] – المستدرك(216/1 رقم 437).

[102] – غريب الحديث(632/1).

[103] – تقييد العلم(ص 18).

[104] – صحيح ابن حبان(265/1 رقم 64).

[105] – تقييد العلم(ص 18 رقم 4).

[106] – تقييد العلم(ص 20–21 رقم 8).

أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدريﷺ أنَّ رسولَ اللهﷺ قال: "لا تكتبوا عَنِّي، ومن كتب عَنِّي غير القرآن فَلْيَمْحُه، وحدِّثوا عَنِّي ولا حرج، ومن كذب عليَّ-قال همَّام: أحسبه قال-مُتَعمِّدا فليتبوأ مقعده من النَّار".

هذا لفظ هدبة بن خالد عند مسلم والخطيب، وقريبٌ منه لفظ أبي عبيدة الحداد إلا أنَّ الخطيب زاد عنهما: «وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج»، واقتصر عفَّان بن مسلم وإسماعيل بن علية على قوله: "لا تكتبوا عني شيئا غير القرآن، فمن كتب عني شيئا غير القرآن، فليمحه" وهو لفظ أحمد عن عفَّان ولفظ أبي يعلى عن أبي داود الطيالسي، وهو لفظ يزيد بن هارون إلا أنه قال عند أحمد النسائي: "إلا القرآن" في الجملة الأولى، وعند ابن أبي داود يزيد بن هارون: "سوى القرآن... سوى القرآن" في الجملتين، وقال ابن عُليَّة: "إلا القرآن...سوى القرآن"، ولم يذكر شعيب بن حرب: "غير القرآن".

وهذا إسنادٌ صحيحٌ وقد أخرجه الإمام مسلم في "صحيحه"، وهو ذهابٌ منه إلى تصحيح الحديث، لكن ضعَّف هذا الحديث مرفوعا الإمام البخاري وأبو داود وغيرهما، وذكروا أنَّ الصَّحيح وقفه على أبي سعيدﷺ، وأنَّ همَّام بنَ يحيى وهم في رفعه، ومال إلى تعليله مرفوعا أيضا الخطيب البغدادي.

فقد نقل ابنُ حجر عن الإمام البخاري وغيره أنَّ الصحيح وقفه على أبي سعيدﷺ[107].

وقال أبو داود: "وهو منكرٌ، أخطأ فيه همَّام، هو من قول أبي سعيد"[108].

وقال الخطيب: "ويقال: إنَّ المحفوظ رواية هذا الحديث عن أبي سعيد الخدريﷺ من قوله غير مرفوع إلى النَّبيِّﷺ"[109].

قلت: حمل الإمام أبوداود في هذا الحديث على همَّام، وقال إنَّه وهم في رفعه، وهو مقتضى قول البخاري الذي قال إنَّ الصحيح فيه الوقف.

وهمَّام بن يحيى ثقةٌ صدوق إلا أنَّ في حفظه شيء، وبالرجوع إلى كلام الأئمَّة نجد أنَّ همَّاما كان صحيح الكتاب وفي حفظه شيء، فكان سبب وهمه هو أنه يحدث من حفظه ولا يرجع إلى كتابه فيخطئ، وهذا معناه أنَّه إذا اعتمد على كتابه فحديثه قوي، أمَّا إذا حدَّث من حفظه فإنَّه يهمُ، ولذلك نصَّ غيرُ واحد من العلماء ومنهم عفَّان بن مسلم وهو من أخصِّ تلاميذ همَّام أنَّه إذا حدَّث من حفظه يخطىء فيرجع إلى كتابه فيجد نفسه أنَّه أخطأ فيستغفر الله، قال الحسن بن علي الحلواني: "سمعت عفَّان قال: كان همَّام لا يكادُ يرجع إلى كتابه ولا ينظر فيه، وكان يخالف فلا يرجع إلى كتابه وكان يكره ذلك، قال: ثم رجع بعدُ فنظر في كتبه فقال: يا عفَّان كنَّا نُخطئ كثيرا فنستغفر الله"[110]، وقال عبد الله بن أحمد: "سمعت أبي يقول: قال عفَّان: حدثَّنا يوماً همَّام، قال: فقلت له: إنَّ يزيد بن زريع حدثنا عن سعيد عن قتادة، ذكر خلاف ذلك الحديث، قال: فذهبَ **فنظرَ في الكتاب**، ثمَّ جاء فقال: يا عفَّان،

---

[107] - فتح الباري(208/1).

[108] - تحفة الأشراف(408/3).

[109] - تقييد العلم(ص 21).

[110] - ميزان الاعتدال(309/4).

ألا تراني أخطئ وأنا لا أعلم، قال عفَّان: وكان همَّام إذا حدَّثنا بِقُرْبِ عهدِه بالكتاب فقلَّ ما كان يخطىء، قال أبي: ومن سمع من همَّام بآخره فهو أجود، لأنَّ هماماً كان في آخر عمره أصابته زَمَانَة فكان يقرب عهده بالكتاب، فقلَّ ما كان يخطىء"[111]، وقال عبد الرحمن بن مهدي: "إذا حدَّث من كتابٍ فهو صحيح، وكان يحي بن سعيد لا يرضى كتابه ولا حفظه"[112]، وقال فيه يزيد بن زريع: "همَّام حفظُه رديء، وكتابُه صالح"[113]، وسئل أبو حاتم عن همَّام وأبان العطار من يُقَدَّم منهما؟ قال: همَّام أحبُّ إليَّ **ما حدَّث من كتابه**، وإذا حدَّث من حفظه فهما مُتقاربان في الحفظ والغلط"[114]، وقال السَّاجي: "صدوقٌ سيئ الحفظ، ما حدَّث من كتاب فهو صالح، وما حدَّث من حفظه فليس بشيء"[115].

وقد خطَّأ الأئمَّةُ همَّام بن يحي في أحاديث كثيرة ذكروا أنَّه اعتمد فيها على حفظه.

وهذا يعني أنَّ ما تفرَّد به همَّام بن يحي يُنظر فيه، هل حدَّث به من كتابه، أو من حفظه فيخشى من وهمه؟ وقد ذكر غير واحد من الأئمة أنَّ همَّاما تفرَّد بهذا الحديث؛ منهم الخطيب، حيث قال عقب تخريجه للحديث من طرق عن همام: "تفرَّد همام برواية هذا الحديث، عن زيد بن أسلم هكذا مرفوعا".

لكن قد وُجِدَ متابِعان لهمَّام؛ تابعه سفيان الثوري وسفيان بن عيينة، ولذلك قال الخطيب تَتِمَّةً لكلامه السَّابق: "وقد رُوِي عن سفيان الثَّوري أيضا، عن زيد، ويقال: إنَّ المحفوظ رواية هذا الحديث عن أبي سعيد الخدري من قوله، غير مرفوع إلى النبيﷺ"، ثمَّ أخرج رواية الثَّوري وابن عيينة.

أمَّا متابعة الثوري، فأخرجها ابن عدي[116]، والخطيب عن محمَّد بن المظفر الحافظ[117]، كلاهما-ابنُ عدي ومحمَّد بن المظفر-ثنا محمد بن الحسين بن شهريار القطَّان، حدثنا النَّضر بن طاهر، حدثنا عمرو بن النُّعمان، عن الثَّوري، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدريرضي الله عنه، عن النَّبيِّﷺ قال: «لا تكتبوا عنِّي غير القرآن، فمن كتب عَنِّي غيرَ القرآن فليمحه».

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدا؛ النَّضر بن طاهر هو أبو الحجَّاج البصري: متروك، يسرق الحديث، وكذَّبه ابنُ أبي عاصم، قال فيه ابن عدي: "ضعيفٌ جدا، يسرقُ الحديث ويحدِّث عمَّن لم يرهم، ولا يحمل سنُّه أن يراهم"[118]، وقال الدارقطني: "متروك"[119]، وقال ابن أبي عاصم: "كان عندنا شيخ بالبصرة، وكان كبير السن، صاحب غزو

---

[111] - العلل ومعرفة الرجال(357/1 رقم 682-683).

[112] - إكمال تهذيب الكمال(167/12).

[113] - الجرح والتعديل(108/9).

[114] - الجرح والتعديل(109/9).

[115] - إكمال تهذيب الكمال(167/12).

[116] - الكامل(212/6).

[117] - تقييد العلم(ص 21 رقم 9).

[118] - الكامل(268/8).

[119] - سؤالات البرقاني(ص 68 رقم 521).

وخير يقال له: النَّضر بن طاهر أبو الحجاج، كتبنا عنه حديثا كثيرا، عن أبي عوانة وسليمان والناس، ثم أخرج حديث دلهم بطوله، حدثني به عن دلهم، فقلت له: فإنك لقيت دلهما؟ قال: قدم علينا مع عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، فنزل موضعا قد سمَّاه، فسألت: فما سمعت أحدا يذكر أن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم قدم البصرة، وعبد الرحمن في شهرته لو قدم لكتب عنه الناس، ثم وقفت من هذا الشيخ بعده على الكذب، ورأيته بعدما كف بصره، وهو يحدث عن الوليد بن مسلم، وعن غيره بأحاديث ليس من حديثه، وتتابع في الكذب، نسأل الله العصمة"[120]، ومع هذا كلِّه ذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: "ربما أخطأ وَوهم"[121]، وهذا مستغربٌ منه رحمه الله، ولعلَّه لم يقف على قول ابن أبي عاصم كما قال ابن حجر[122]، أو لم يقف له على أحاديث مكذوبة مسروقة ليحكم عليه بها.

قلت: هكذا رواه النَّضر بن طاهر، حدثنا عمرو بن النعمان، وخالفه يوسفُ بن أسباط، فرواه عن الثَّوري، عن خارجة بن مصعب، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار به، فقد أخرجه ابن عدي في ترجمة خارجة بن مصعب السرخسي الضبعي، فقال[123]: حدثنا إبراهيم بن إسحاق بن عمر السمرقندي في مصر، حدثنا عبد الله بن حبيق، قال: حدثنا يوسف بن أسباط، عن سفيان، عن خارجة بن مصعب، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدريﷺ عن النبيﷺ قال: "كلُّ ما يقع من الحي فهو ميت"، وبإسناده؛ عن النَّبيِّﷺ قال: "لا تكتبوا عنِّي شيئًا سوى القرآن".

وهذا كذلك إسنادٌ ضعيفٌ جدا؛ فيه خارجةُ بن مصعب، وهو خارجة بن مصعب بن خارجة، أبو الحجَّاج السرخسي الخرساني، ضعيفٌ تركه غيرُ واحد من الأئمَّة[124]، قال البخاري: "تركه وكيع"[125]، وقال النسائي[126] وابن خراش[127]، وأبو أحمد الحاكم[128]: "متروك الحديث"، وقال ابن سعد: "اتَّقى الناسُ حديثَه فتركوه"[129]، وضعَّفه أحمد وابن معين[130]، وقال أبو حاتم: "مضطرب الحديث، ليس بقوي"[131].

وممَّا تقدَّم تعلم أنَّ هذه المتابعة ساقطة لا تنفع شيئا إن لم تكن تضر، ولذلك صدَّر عليها الكلام الخطيب بصيغة التَّمريض فقال فيما تقدم النَّقل عنه: "وقد رُوِي عن سفيان الثوري أيضا".

---

[120] – السنَّة(286/1).

[121] – الثقات(214/9).

[122] – في اللسان(276/8).

[123] – الكامل لابن عدي(502/3).

[124] – ينظر ترجمته: تهذيب التهذيب(76/3-78).

[125] – التاريخ الكبير(205/3)، والصغير(ص 44).

[126] – الضعفاء والمتروكين(ص 172).

[127] – تهذيب الكمال(21/8).

[128] – المصدر نفسه.

[129] – الطبقات الكبرى(371/7).

[130] – ينظر: علل المروذي(ص 88 رقم 117)، وتاريخ الدوري عن ابن معين(252/3 و356 و419)، والجرح والتعديل(376/3).

[131] – الجرح والتعديل(376/3).

أمَّا متابعة سفيان بن عيينة، فأخرجها الدَّارمي عن أبي معمر إسماعيل بن إبراهيم[132]، والترمذي عن سفيان بن وكيع[133]، كلاهما-أبو معمر وسفيان بن وكيع-حدثنا سفيان بن عيينة، عن زيد بن أسلم، وقال أبو معمر: حدَّث[134] زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدريﷺ قال: «استأذنا النبيﷺ في الكتابة فلم يأذن لنا». هذا لفظ التَّرمذي عن سفيان، ولفظ الدَّارمي عن أبي سعيد الخدريﷺ "أنَّهم استأذنوا النَّبيَّﷺ في أن يكتبوا عنه فلم يأذن لهم".

وهذا إسناد صحيحٌ، فرغم أنَّ إسناد التَّرمذي فيه كلام لحال سفيان بن وكيع، إلا أَّن إسناد الدَّارمي صحيح؛ أبو معمر هو إسماعيل بن إبراهيم ثقة مأمون، وقال فيه الذهبي: "الإمام الحافظ الكبير الثبت، أبو معمر، إسماعيل بن إبراهيم بن معمر بن الحسن الهذلي الهروي، ثم البغدادي القطيعي، كان ينزل القطيعة"[135].

قلت: ومع أنَّ إسناد هذا الحديث صحيح إلا أنَّ الظاهر فيه أنَّه معلول، وذلك لسببين:

الأوَّل: أنَّ سفيان بن عيينة رواه بالعنعنة في إسناد التَّرمذي، فقال: "عن زيد بن أسلم"، وقال في إسناد الدارمي: "حدَّث زيد بن أسلم"، وما وقع في بعض المطبوع "حدثنا زيد بن أسلم" فهو تصحيفٌ، قد تقدَّم أنَّ المحقِّق نبَّه إلى أنَّها في جميع النُّسخ الخطية "حدَّث" وهي كذلك في "تحفة الأشراف"، وعليه، فالظاهر جدا بهاتين الصيغتين أنَّ ابنَ عيينة لم يسمع الحديث من زيد بن أسلم وكان يُدَلِّسهُ، فإنَّ ابنَ عُيينة كان يُدَلِّسُ بل قال بعض العلماء أنَّه مشهور به[136]؛ صحيحٌ هو ممَّن احتمل الأئمَّة تدليسه؛ لأنَّه لا يدلس إلا عن ثقة كما صرَّح به الأئمَّةُ، ونصَّ غيرُ واحدٍ كذلك أنَّه لا يكاد يوجد لابن عيينة خبرٌ دلَّس فيه إلا وقد بيَّن سماعه عن ثقة مثل ثقته[137]، لكن يجبُ التَّنبيه هنا أنَّ ابنَ عيينة لا يدلس إلا عن ثقة عنده لكنَّه قد يكون ضعيف عند غيره، وعليه إذا ثبت التَّدليس عن ضعيف عند غيره أو دلَّت القرائن على ذلك فإنَّ تدليسه قادح في هاته الحالة.

السَّبب الثَّاني وهو أهمُّ من الذي قبله: أنَّ أبا معمر وسفيان بن وكيع قد خُولفا في إسنادِ هذا الحديث، فقد رواه جماعةٌ من الرُّواة عن سفيان بن عيينة، عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، فقد أخرج محمَّد بن سليمان المعروف بلوين[138] ومن طريقه الخطيب[139]، والرامهرمزي[140] والخطيب[141] من طريق الحسين بن الحسن بن حرب

---

[132] – سنن الدارمي(رقم: 485).

[133] – السنن(رقم: 2665).

[134] – نبَّه المحقق أنها كذلك في الأصول الخطية وفي تحفة الأشراف خلافا لما في المطبوع: حدثنا.

[135] – سير أعلام النبلاء(69/11).

[136] – صرَّح بذلك: أبو زرعة العراقي في المدلسين(ص 53): والسيوطي في أسماء المدلسين(ص 53)،

[137] – ينظر: التبيين لأسماء المدلسين لسبط ابن العجمي(ص 29).

[138] – جزء لوين(ص 69 رقم 55).

[139] – تقييد العلم(ص 22 و23 رقم 10 و11).

[140] – المحدث الفاصل(ص 389 رقم 334).

[141] – تقييد العلم(ص 23).

المروزي، وابن عدي عن الحسن بن سفيان عن محمَّد بن خلَّاد[142]، والطحاوي عن ابن خزيمة عن إبراهيم بن بشار[143]، أربعتهم-لوين والحسين بن الحسن المروزي ومحمَّد بن خلَّاد وإبراهيم بن بشار-حدَّثنا سفيان بن عيينة، عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدريﷺ قال: "استأذنتُ رسولَ اللهﷺ أن يأذن لي أن أكتب الحديث فأبى أن يأذن لي". هذا لفظ لوين، ولفظ: "استأذنا النَّبيَّﷺ أن نكتب ما سمعنا، فلم يأذن لنا"، وقريب منه لفظ الحسين بن الحسن عند الخطيب أما لفظ الحسين عند الرامهرمزي: "جَهَدْنَا بالنبيِّﷺ أن يأذن لنا في الكتاب فأبى"، ولفظ إبراهيم بن بشار عند الطحاوي عن أبي سعيد الخدري «أنَّه استأذن النَّبيﷺ في كتابة العلم، فلم يأذن له».

قلت: هذه الرِّوايات تؤكِّدُ بما لا مجال للشَكِّ فيه أنَّ هذا الحديث كان يرويه سفيان بن عيينة عن عبد الرَّحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، وعليه فإنَّ الحديث بالإسناد الأوَّل؛ سفيان بن عيينة، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار؛ إمَّا أنَّ ابنَ عيينة دَلَّسهُ فأسقط منه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم مرة وبيَّنه مرَّة أخرى؛ فإنَّه كان يبينُ ما يدلس فيه كما سبقت الإشارة إليه آنفا، وإمَّا أنَّ أبا معمر وسفيان بن وكيع وَهِمَا فيه لمخالفة لوين والحسين بن الحسن المروزي ومحمَّد بن خلَّاد وإبراهيم بن بشار لهم، لا سيما وأنَّ سفيان بن وكيع ضعيف، وأبا معمر رغم أنَّه ثقة مأمون، فإنَّه يخطىء في أحاديث وقد قال أبو يعلى الموصلي: "يحكى أنَّ أبا معمر حدَّث بالموصل بنحو ألفيْ حديث حِفْظًا، فلمَّا رَجَعَ إلى بغداد كتب إليهم بالصَّحيح من أحاديث كان أخطأ فيها؛ أحبسه قال: نحو من ثلاثين أو أربعين"[144]، والله أعلم.

وبهذا تعرف أنَّ الحديث هو حديث ابن عيينة، عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه.

وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم ضعيف مجمعٌ على ضعفه وهناك من شدَّد العبارة فيه من الأئمَّة، فضعَّفه أحمد وابن معين وأبو زرعة والنَّسائي[145]، وقال البخاري: "ضعَّفه عليٌّ جدًّا"[146]، وقال أبو حاتم: "ليس بقويٍّ الحديث، كان في نفسه صالحا، وفي الحديث وَاهِيًا، ضعَّفه عليٌّ-يعني ابنَ المديني-جدًّا"[147]، وسئل أبو حاتم في موضع آخر عن عبد العزيز بن حصين فقال: "ليس بقويٍّ، منكر الحديث، وهو في الضَّعف مثل عبد الرحمن بن زيد بن أسلم"[148]، وهذا يقتضي أنَّه منكر الحديث عند أبي حاتم، وقال ابن سعد: "وكان كثيرَ الحديث، ضعيفا جدًّا"[149]، وقال ابن حبان: "كان ممَّن يقلب الأخبار وهو لا يعلم حتى كَثُرَ ذلك في روايته من رفع المراسيل وإسناد الموقوف

---

[142] - الكامل(96/1).

[143] - شرح معاني الآثار(318/4).

[144] - تهذيب الكمال(21/3-22).

[145] - ينظر: الجرح والتعديل(233/5-234)، وتهذيب الكمال للمزي(116/17-118).

[146] - التاريخ الكبير(284/5)، والصغير(ص 84)، ونحوه في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم(234/5).

[147] - الجرح والتعديل(233/5-234).

[148] - الجرح والتعديل(380/5).

[149] - الطبقات(413/5).

فاستحقَّ الترك"[150]، وقال الحاكم: "روى عن أبيه أحاديث موضوعة لا يخفى على من تأمَّلها من أهل الصَّنعة أنَّ الحمل فيها عليه"[151].

فإذا تقرَّر هذا وأنَّ الصَّحيح في رواية ابن عيينة أنَّها عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيدﷺ، فإنَّه قد روى هذا الحديث غيرُ واحدٍ عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه؛ لكن جعلوه عن عطاء بن يسار عن أبي هريرةﷺ وليس عن أبي سعيدﷺ، فقد أخرج أحمد[152] ومن طريقه الجورقاني[153] والخطيب[154] عن إسحاق بن عيسى الطبَّاع، والبزار[155] والخطيب[156] من طريق يعقوب بن محمد، والخطيب عن سهل بن المغيرة والد علي بن سهل وعبد الله بن عمرو[157]، أربعتهم-إسحاق بن عيسى ويعقوب بن محمد وسهل بن المغيرة وعبد الله بن عمرو- حدثنا عبد الرحمن بن زيد، عن أبيه، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرةﷺ، قال: كنَّا قعودا نكتب ما نسمع من النَّبيِّﷺ فخرج علينا، فقال: "ما هذا تكتبون؟ "فقلنا: ما نسمع منك، فقال: "أكتابٌ مع كتاب الله؟" فقلنا: ما نسمع، فقال: "أكتابٌ غيرَ كتاب الله؟ امحضوا كتاب الله، وأخلصوه"، قال: فجمعنا ما كتبنا في صعيدٍ واحد، ثمَّ أحرقناه بالنَّار، قلنا: أي رسول اللهﷺ أنتحدث عنك؟ قال: "نعم تحدثوا عني ولا حرج، ومن كذب عليَّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار"، قال: فقلنا: يا رسول الله أنتحدث عن بني إسرائيل؟ قال: "نعم، تحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، فإنكم لا تحدثون عنهم بشيء إلا وقد كان فيهم أعجب منه". لفظهم متقارب إلا أن البزار رواه بلفظ: "لا تكتبوا عني إلا القرآن فمن كتب عني غير القرآن فليمحه وحدثوا عن بني إسرائيل، ولا حرج، ومن كذب عليَّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار"، وقال عقبه: "وهذا الحديث رواه همام، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيدﷺ، عن النَّبيِّﷺ، وعبد الرحمن بن زيد قد أجمع أهل العلم بالنَّقل على تضعيف أخباره التي رواها، وإنَّما ذكرنا حديثه لنُبَيِّن أنَّه خالف همَّاما، وأنَّه ليس بحجَّة فيما يتفرد به".

وهذا الحديث بهذا السياق منكر، تفرَّد به عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، ولذلك قال الجورقاني عقب إخراجه: "هذا حديث منكر"، وهي العبارة نفسها التي أطلقها الذهبي عقب ذكر هذا الحديث في ترجمة عبد الرحمن من "الميزان"[158].

ومما سبق بيانه يتبيَّن أنَّ رواية ابن عيينة ترجع إلى عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وقد رواه كذلك عن أبيه عن

---

150 – المجروحين(57/2).

151 – المدخل إلى الصحيح(ص 154 رقم 97).

152 – المسند(156/17-157 رقم 11092).

153 – الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير(255/1 رقم 112).

154 – تقييد العلم(ص 24).

155 – المسند(277/15 رقم 8763).

156 – تقييد العلم(ص 25).

157 – تقييد العلم(ص 23 و24).

158 – ميزان الاعتدال(565/2).

عطاء عن أبي هريرةﷺ، ومنه نستخلص أنَّ متابعة ابن عيينة لهمَّام كذلك لا تصح، فصحَّ بذلك تفرد همَّام بن يحيى بهذا الحديث مرفوعا.

هذا وقد سبق أنَّ الإمام البخاري وأبا داود أعلَّا حديث همَّام المرفوع وذكروا أنَّ الصَّحيح وقفه على أبي سعيدﷺ، ومال إلى تعليله مرفوعا أيضا الخطيب البغدادي.

وقد صحَّت الرِّواية الموقوفة عن أبي سعيدﷺ من عِدَّةِ أوجهٍ عنه، فقد أخرج الدارمي[159] والبيهقي[160] عن يزيد بن هارون، وأحمد[161] وأبو خيثمة[162] والبغوي[163] والحاكم[164] والخطيب[165] عن إسماعيل بن علية، وابن أبي خيثمة ومن طريقه ابن عبد البر عن عبد الأعلى بن عبد الأعلى[166]، وابن عدي عن خالد بن عبد الله[167]، والخطيب عن عبد الله بن المبارك وشعبة والقاسم بن الفضل[168]، سبعتهم-يزيد بن هارون وإسماعيل بن علية وعبد الأعلى بن عبد الأعلى وخالد بن عبد الله وعبد الله بن المبارك وشعبة والقاسم بن الفضل-أنبأنا الجُريري، عن أبي نضرة قال: قلتُ لأبي سعيد الخدري: ألا تَكْتِبْنَا فإنَّا لا نحفظ؟ فقال: لا، إنَّا لن نُكْتِبَكم، ولن نجعله قرآنا، ولكن احفظوا عنا كما حفظنا نحن عن رسول اللهﷺ. هذا لفظ يزيد بن هارون عند الدارمي، ولفظ الحاكم عن إسماعيل بن علية عن الجريري، عن أبي نضرة قال: قلنا لأبي سعيد: إنَّك تحدثنا بأحاديث معجبة وإنا نخاف أن نزيد أو ننقص فلو كتبناها، قال: «لن تكتبوه، ولن تجعلوه قرآنا، ولكن احفظوا عنا كما حفظنا»، ثم قال مرة أخرى: «خذوا عنا كما أخذنا عن رسول اللهﷺ»، ولم يذكر أحمد وأبو خيثمة عن إسماعيل بن علية الجملة الأخيرة، ونحوه لفظ البيهقي عن يزيد بن هارون، وقريب منه لفظ ابن أبي خيثمة عن عبد الأعلى.

وهذا إسنادٌ صحيحٌ جدًّا، والجُريري واسمه سعيد بن إياس أحد الأئمَّة الثِّقات المشاهير كان قد اختلط لكن روى عنه قبل الاختلاط جماعةٌ منهم إسماعيل بن عُلَيَّة وهو ممَّن روى عنه هذا الأثر، ومع ذلك فلم ينفرد الجُريري بهذا الأثر عن أبي نضرة بل قد توبع؛ تابعه كهمس بن الحسن والمستمر بن الريان وسعيد بن يزيد.

أمَّا متابعة كهمس بن الحسن، فأخرجها ابنُ أبي شيبة عن أبي أسامة حمَّاد بن أسامة[169]، وأخرجها الحارث بن

---

159 – السنن(رقم: 508).

160 – المدخل إلى السنن الكبرى(ص 405 رقم 726).

161 – العلل ومعرفة الرجال(392/2).

162 – العلم(رقم: 95).

163 – معجم الصحابة(رقم 929).

164 – المستدرك(رقم: 6393).

165 – تقييد العلم(ص 30).

166 – تاريخ ابن أبي خيثمة(رقم: 4165)، وجامع بيان العلم وفضله(272/1 رقم 338).

167 – الكامل(96/1).

168 – تقييد العلم(ص 29-30 رقم 24 و25 و27).

169 – مصنف ابن أبي شيبة(رقم: 26440).

أبي أسامة[170] ومن طريقة الخطيب[171]، والبيهقي[172]، والخطيب من وجه آخر[173] عن روح بن عُبادة، وأخرجها الطبراني عن عبد الرحمن بن حمَّاد[174]، ثلاثتهم–حمَّاد بن أسامة وروح بن عُبادة وعبد الرحمن بن حمَّاد –نا كهمس بن الحسن، عن أبي نضرة قال: قلت لأبي سعيد الخدري: أَكْتِبْنَا قال: «لم نُكْتِبُكُمْ؟ ولن نجعله قرآنا، ولكن خذوا عنا كما كنَّا نأخذ عن نبيِّ اللهﷺ»، وكان أبو سعيد يقول: تحدَّثوا، فإنَّ الحديث يذكر بعضه بعضا". هذا لفظ عبد الرحمن بن حماد عند الطبراني وهو لفظ روح بن عبادة عند الحارث بن أبي أسامة والبيهقي والخطيب إلا أنَّه لم يذكر: "ولن نجعله قرآنا"، ولفظ حمَّاد بن أسامة عند ابن أبي شيبة، عن أبي نضرة: قلنا لأبي سعيد الخدري: لو أَكْتَبْنَا الحديث؟ فقال: «لا نُكْتِبُكُمْ، خذوا عنا كما أخذنا عن نبينا».

وأمَّا متابعة المستمر بن الريان، فأخرجها ابن أبي خيثمة[175] ومن طريقه ابن عبد البر[176] عن مسلم بن إبراهيم، والبيهقي[177] والخطيب[178] عن عثمان بن عمر، والخطيب عن يحيى بن السكن[179]، ثلاثتهم–مسلم بن إبراهيم وعثمان بن عمر ويحيى بن السكن–نا المستمر بن الريان، عن أبي نضرة، قال: قلت لأبي سعيد الخدري: ألا نكتب ما نسمع منك؟ قال: "أتريدون أن تجعلوها مصاحف؟ إنَّ نبيَّكمﷺ كان يُحدِّثنا فنحفظُ، فاحفظوا كما كنَّا نحفظ". هذا لفظ ابن عبد البر ونحوه لفظ ابن أبي خيثمة.

وأمَّا متابعة سعيد بن يزيد، فأخرجها ابن الجعد[180] عن شعبة، والرَّامهرمزي[181] عن غسَّان بن مُضر، كلاهما–شعبة وغسَّان بن مُضر–عن سعيد بن يزيد، عن أبي نضرة قال: قيل لأبي سعيدرضي الله عنه: أنكتب حديثكم هذا؟ قال: "لا، لم تجعلونه قرآنا؟ ولكن احفظوا كما حفظنا". هذا لفظ الرامهرمزي، ولفظ ابن الجعد عن أبي نضرة عن أبي سعيدرضي الله عنه قال: "تحدَّثوا؛ فإنَّ الحديث يُهَيِّجُ الحديث، قال: قلتُ له: اكْتِبْنِي الحديث، قال: تريد أن تتَّخذه قرآنا؟ اسمع كما كنا نسمع".

وفي ختام الكلام على حديث أبي سعيدرضي الله عنه، فالقلب إلى القول بتضعيفه مرفوعا أميل، خصوصا وقد اجتمع على الحكم عليه بالوقف البخاري وأبو داود، والله تعالى أعلم بالصَّواب.

---

[170] – المسند(رقم: 47) وهو في بغية الحارث في زوائد الحارث(رقم: 49).

[171] – تقييد العلم(ص 28).

[172] – المدخل إلى السنن الكبرى(ص 405 رقم: 725).

[173] – تقييد العلم(ص 28 و29).

[174] – المعجم الأوسط(60/3 رقم 2477).

[175] – التاريخ(139/3 رقم 4164).

[176] – جامع بيان العلم وفضله(رقم: 233).

[177] – المدخل إلى السنن الكبرى(ص 406 رقم 727).

[178] – تقييد العلم(ص 27).

[179] – المصدر نفسه.

[180] – المسند(رقم 1449).

[181] – المحدث الفاصل(ص 389 رقم 335).

الوجه الثَّاني(يعني من الأجوبة عن الشبهة): بعدما تبيَّن ضعف حديث زيد بن ثابت وحديث معاذ وحديث ابن عباس وابن عمر رضي الله عن الجميع الدالة عن النَّهي عن كتابة الحديث، يبقي حديث أبي سعيدﷺ أقوى تلك الأحاديث، وقد تقدَّم بيان اختلاف النُّقاد فيه رفعه ووقفه، وأنَّ الذي يترجَّح أنَّ المرفوع لا يصح.

وعلى فرض صِحَّة حديث أبي سعيدﷺ مرفوعا، فهناك أحاديث أخرى تدلُّ على أنَّ كتابة الحديث قد وقع في عهد النَّبيِّﷺ، وأَذِنَ النَّبيُّﷺ بالكتابة في بعضها، بل وأَمَرَﷺ بالكتابة في البعض الآخر.

فمِمَّا كتَبهُ النَّبيِّﷺ أو أمر بكتابته-وقد سبق ذكر ذلك-:

1 - **كتاب عمرو بن حزم إلى أهل اليمن في الفرائض وأنصبة الزكاة والسنن والديات،**

ومما وقع كتابته في الصحائف والكتب في عهدهﷺ وبعده بقليل-وقد تقدَّم ذكره كذلك-:

2 – كتاب الصَّدقات الذي كتبه أبو بكر الصديقﷺ، وقد بعث به أبو بكر أنس بن مالك لما بعثه إلى أهل البحرين.

3 – صحيفة علي بن أبي طالبﷺ، وهو حديث الشعبي، عن أبي جُحيفة، قال: سألنا عليًّا: هل عندكم من رسول اللهﷺ شيءٌ بعد القرآن؟ قال: لا والذي فَلَقَ الحبَّة، وبرأ النَّسَمَة، إلا فهمٌ يؤتيه اللهﷻ رجلا في القرآن، **أو ما في الصحيفة**. قلت: **وما في الصحيفة؟** قال: "العقل، وفِكاك الأسير، ولا يقتل مسلم بكافر"، وفي لفظ عن أبي جحيفة، قال: قلت لعلي بن أبي طالب: **هل عندكم كتاب؟** قال: "لا، إلا كتاب الله، أو فهم أعطيه رجل مسلم، أو **ما في هذه الصحيفة**. قال: قلت: **فما في هذه الصحيفة؟** قال: "العقل، وفكاك الأسير، ولا يقتل مسلم بكافر".

4 – صحيفة عبد الله بن عمرو بن العاصﷺ التي تعرف بالصَّحيفة الصادقة.

ومما يدلُّ على أَن عبد الله بن عمرو كان يكتب كلَّ ما سمعه من النَّبيِّﷺ ما أخرجه أحمد[182]، وأبو داود[183]، وغيرهما من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، قال: **كنت أكتب كلَّ شيءٍ** أسمعه من رسول اللهﷺ أريد حفظه، فنهتني قريش، فقالوا: **إنَّك تكتب كلَّ شيءٍ** تسمعه من رسول اللهﷺ، ورسولُ اللهﷺ بشرٌ يتكلَّم في الغضب والرِّضا، فأمسكتُ عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول اللهﷺ؟ فقال: "اكتب فوالذي نفسي بيده ما خرج منِّي إلا حق"، والروايات المتقدمة تفسر أن ما كتبه هو ما في صحيفته الصادقة.

---

182 – المسند(رقم: 6510).

183 – ممن أخرج الحديث أبو داود(رقم: 3646)، وقد أخرج أبوداود هذا الحديث في كتاب العلم، باب: في كتاب العلم، أي في كتابة العلم، وأخرج أبوداود تحت هذا الباب أربعة أحاديث؛ حديثان لبيان إذن النَّبيِّﷺ بالكتابة؛ هذا الحديث، وحديث: "اكتبوا لأبي شاة"، وهما حديثان صحيحان، وحديثان يدلان على النهي عن الكتابة؛ حديث زيد بن ثابتﷺ: "إن رسول اللهﷺ أمرنا أن لا نكتب شيئا من حديثه"، وحديث أبي سعيد الخدريﷺ: "ما كنا نكتب غير التَّشهد والقرآن"، فكأنَّ الإمام أبا داود أراد بهذا الباب ما ورد في باب كتابة العلم في عهدهﷺ، فأورد ما يدل على الجواز وما يدل عن النهي، ومع كون حديث زيد بن ثابتﷺ لا يصح، وحديث أبي سعيدﷺ في رفعه ووقفه اختلاف إلا أن الإمام أبا داود جعل ذلك من باب اختلاف الحديث، وهذا على خلاف ما تقدمت الإشارة إليه من اختيار البخاري.

ومما ما جاء من الترخيص في كتابة الحديث كذلك ما جاء في قول أبي هريرةﷺ: "ما من الصَّحابة أحدٌ أكثر حديثاً مني، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنَّه يكتب وأنا لا أكتب"[184].

ومنها حديث أبي هريرةﷺ كذلك قال: خطب رسولُ اللهﷺ في فتح مكة، فذكر خطبة حجة الوداع وفيه قالﷺ: "اكتبوا لأبي شاة"[185].

وبالإضافة إلى الصُّحُف المتقدِّمة، فقد كُتِبَتْ كثيرٌ من الصَّحائف في عهد الصحابة رضوان الله عليهم، كصحيفة جابر بن عبد الله -رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا-التي رواها عنه سليمان بن قيس اليشكري[186]، وصحيفة سمرة بن جندبﷺ[187]، وصحيفة همَّام بن مُنَبِّه عن أبي هريرةﷺ[188] وكذا صحيفة الأعرج عنه، وصحيفة بشير بن نَهيك عنه كذلك[189]، وصحيفة أنس بن مالكﷺ[190]، وغيرها من الصحائف[191].

فعلى فرض صحة حديث أبي سعيدﷺ فإنَّه مع الأحاديث المتقدِّمة التي فيها الإذن بالكتابة أو الأمر بها يجعل المسألة من باب مختلف الحديث، وعندئذٍ فلا بدَّ أن يُسلك معها ما يسلكه العلماء في باب المختلف، لا أن يُضرب أحاديث النَّبيِّﷺ بعضها ببعض، أو يُؤتى ببعض الأحاديث دون بعض، فالحداثيون تشبَّثُوا بحديث أبي سعيدﷺ هذا في المنع وبنوا عليه القواعد وكأنه لا يوجد في الباب[192] غيره، وهذا من التلبيس وزيادة التَّضليل، وإلا فالخصمُ يستطيع أن يأتي كذلك بأحاديث الإذن بالكتابة ويجعلها حُجة له دون أن يُعَرِّج على أحاديث المنع؛ والبحث العلمي والإنصاف يقتضي أن تُذكر أحاديث الباب كلها؛ سواء ما جاء في المنع أم الإذن، لأنَّها خرجت من مشكاة واحدة، ثمَّ يتمُّ التَّعامل معها على وفق المنهج العلمي الأصيل في التعامل مع الأحاديث التي ظاهرها التعارض وهو ما يعرف بمختلف الحديث، وهو الأمر الذي فعله علماء الحديث والفقهاء في هذه المسألة؛ فإنَّ كلَّ من تكلَّم عليها جعلها من المختلف وذلك ما يُفهم من تبويب الأئمَّة؛ الدارمي وأبي داود والترمذي في كتبهم المصنفة، وكما عالجه ابنُ قتيبة

---

184 – أخرجه البخاري في صحيحه(رقم: 113)، وقد أخرجه البخاري في نفس كتاب وباب الحديث المتقدم.

185 – أخرجه البخاري في صحيحه(رقم: 112 و2434 و6880)، وقد أخرجه البخاري في الموضع الأول في نفس كتاب وباب الحديثين المتقدمين، وأخرجه مسلم(رقم: 1355).

186 – انظر: تهذيب التَّهذيب(215/4).

187 – انظر: تهذيب التَّهذيب(236/4-237).

188 – هي صحيفةٌ معروفةٌ مشهورة، رواها عن همَّام بن منبِّه معمرُ بن راشد الأزدي، ورواها عبد الرَّزاق الصنعاني عن معمر، ورواها أصحاب عبد الرزاق عنه، وهذه الصَّحيفة فيها 139 حديثا، أخرجها الإمام أحمد كاملةً متسلسلة في مسنده، وأخرج منها البخاري ومسلم بعض الأحاديث، وينظر: مسند الإمام أحمد(475/13-547)، وصحيفة همَّام بن منبه عن أبي هريرةﷺ بتحقيق رفعت فوزي عبد المطلب، وبتحقيق علي حسن بن عبد الحميد.

189 – ينظر: سنن الدارمي(ص 190 رقم 533)، وتقييد العلم للخطيب البغدادي(ص 101).

190 – ينظر: تقييد العلم(ص 120-122).

191 – دلائل التوثيق المبكر للسنة والحديث لـ: امتياز أحمد(ص 416-537 **ينظر**).

192 – أقصد في باب كتابة حديث النبيﷺ؛ سواء المنع أو الإذن.

والرَّامهرمزي والطحاوي وابن عبد البر[193] والخطيب[194]، وكذلك أخذه شُرَّاح الحديث كالمازري والقاضي عياض والبغوي والنَّووي وابن حجر وغيرهم.

لأجل ذلك نقول: إنَّ الأحاديث المتقدِّمة في الإذن بكتابة حديث النَّبيِّﷺ بل وفي بعضها الأمر بذلك في ظاهرها تَتَعَارض مع حديث أبي سعيدﷺ المتقدِّم في النَّهيِّ عن كتابة الحديث، لكن لا تعارض في حقيقة الأمر بين تلك الأحاديث وحديث أبي سعيدﷺ، فالجمع بينهما ممكن للغاية -إذا صحَّ حديث أبي سعيد مرفوعا طبعا-؛ صحيحٌ أنَّ العلماء اختلفوا في وجه الجمع بينهما، لكنَّهم اتَّفَقُّوا على أنَّ كتابة بعض الأحاديث قد وقعت في عهد النَّبيِّﷺ، وقد تقدَّم ذكر عددٍ منها[195]، بل وقد نقل غير واحد من العلماء الاتِّفاق على استحباب كتابة الحديث بل وعلى وجوبه[196].

هذا وقد سلك العُلماء في الجمع بين الأحاديث التي فيها الإذن أو الأمر بالكتابة وبين وحديث أبي سعيدﷺ الدال على النهي أوجه عدة:

الوجه الأوَّل: النَّسخ، بمعنى أنَّ النَّهي الوارد في حديث أبي سعيدﷺ منسوخٌ بأحاديث الإذن بالكتابة بل والأمر بها، وهذا قول جمهور العلماء[197]، قال ابن قتيبة: "أن يكون من منسوخ السُّنَّة بالسنة، كأنَّه نَهَى في أوَّلِ

---

[193] – حيث عقد في كتابه الفريد: جامع بيان العلم وفضله بابا في ذكر كراهية كتابة العلم وتخليده في الصحف، ثمَّ ذكر علة النهي، ثم أتبعه بباب: ذكر الرخصة في كتاب العلم، وأخرج تحته الأحاديث والآثار الدالة على الإذن بكتابة الحديث ووقوعه في عصرهﷺ وفي عهد الصحابة والتابعين.

وعمل ابن عبد البر في كتابه يشبه إلى حد كبير عمل الخطيب في تقييد العلم إلا كتاب الخطيب أوسع.

[194] – قال في مقدمة كتابه(ص 14): " وقد جاء عن رسول اللهﷺ أنَّه قال: «لا تكتبوا عني شيئا سوى القرآن، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه»، فحمل جماعةٌ من السَّلف حُكم كتاب العلم على ظاهر هذا الخبر، وكرهوا أن يكتب شيء من الحديث وغيره في الصُّحف، وشدَّدوا في ذلك، وأجاز آخرون منهم كتاب العلم وتدوينه، وأنا أذكر بمشيئة الله ما روي في ذلك من الكراهة وأبين وجهها وأنَّ كَتْبَ العلم مباحٌ غير محظور، ومُستحبٌ غير مكروه، وبالله تعالى أستعين، وهو حسبي، ونعم الوكيل".

ويعتبر الخطيب من أفضل من تكلَّم على هذه المسألة، وكتابه بإذن الله فيه غُنية عن بقية الكتب، فقد أتى على المسألة من جميع وجوهها، فقد قسَّم رحمه الله كتابه إلى أربعة أقسام؛ القسم الأوَّل: ذكر فيه الأثار والأخبار الواردة في الكراهة، وأخذ في القسم الثاني: العلة التي لأجلها كره كتابة العلم، وأخرج في القسم الثالث: الأثار والأخبار الواردة في إباحة كتابة العلم، أما القسم الرابع: فذكر فيه فضل الكتب وما قيل فيها، ليخلص في الأخير إلى جواز كتب العلم بل هو مستحب، والنهي المذكور إن صح فيحمل على علة ذكرها في القسم الثاني من كتابه، وسيأتي ذكرها بإذن اللهﷻ.

[195] – وينظر زيادة بيان: تقييد العلم للخطيب البغدادي(ص 28-93)، وتدوين السُّنَّة النَّبوية نشأته وتطوره من القرن الأوَّل إلى نهاية القرن التَّاسع الهجري لمحمَّد بن مطر الزهراني(ص 67 حاشية).

[196] – قال ابن الملقن في التوضيح(560/3): " إنه زال ذَلِكَ الخلاف وأجمعوا عَلَى الجواز، ولولا تدوينه لدرس في الأعصار الأخيرة"، وقال النووي في شرح مسلم(129/9-130): "وجاءت أحاديث بالنهي عن كتابة غير القرآن فمن السلف من منع كتابة العلم وقال جمهور السلف بجوازه ثم أجمعت الأمة بعدهم على استحبابه"، وقال في(142/13): "وفيه جواز كتابة العلم، وهو مجمعٌ عليه الآن"، وقال ابن الصلاح(ص 108): "ثمَّ إنَّه زال ذلك الخلاف وأجمع المسلمون على تسويغ ذلك وإباحته، ولولا تدوينه في الكتب لدرس في الأعصر الآخرة، والله أعلم"، وقال ابن القيم في تهذيب السنن(1780/4): "وقد وقع الاتِّفاق على جواز الكتابة وإبقائها، ولولا الكتابة ما كان بأيدينا اليوم من السنة إلا أقل القليل"، وينظر: إكمال المعلم للقاضي عياض(554/8)، وعلوم الحديث لابن الصلاح(ص 108)، وسير أعلام النبلاء(80/3).

[197] – مجموع الفتاوى لابن تيمية(318/21)، وإكمال المعلم للقاضي عياض(553/8)، وشرح مسلم للنووي(129/9-130)، وينظر: كشف المشكل من الصحيحين لابن الجوزي(387/3).

الأمر عن أن يكتب قوله، ثمَّ رأى بعدُ –لما علم أنَّ السُّننَ تكثر وتفوت الحفظ–أن تُكْتَبَ وتُقَيَّد"[198]، وقال ابن القيم: "قد صحَّ عن النَّبيِّﷺ النَّهي عن الكتابة والإذن فيها، والإذن متأخِّر، فيكون ناسخا لحديث النَّهي، فإنَّ النَّبيَّﷺ قال في غزاة الفتح "اكتبوا لأبي شاة " يعني خطبته التي سأل أبو شاة كتابتها، وأَذِنَ لعبد الله بن عمرو في الكتابة، وحديثُه متأخِّرٌ عن النَّهي لأنَّه لم يزل يكتب، ومات وعنده كتابته وهي الصَّحيفة التي كان يسمِّيها "الصادقة"، ولو كان النَّهيُ عن الكتابة متأخِّرا لمحاها عبد الله لأمر النَّبيُّﷺ بمحو ما كتب عنه غير القرآن، فلمَّا لم يَمْحُها وأثبتها دلَّ على أنَّ الإذن في الكتابة متأخِّرٌ عن النَّهي عنها، وهذا واضح، والحمد لله"[199]، وقال الخطَّابي: "وأَمْرُه بأن يكتب له–يعني لأبي شاه– دليلٌ على أنَّ كتابة الحديث غير مكروهة، وأنَّ النَّهي عن كتابِ شيءٍ غير القرآن منسوخ"[200].

وعلى هذا القول وهو نسخ حُكم النَّهي عن كتابة الحديث، فما هي العلة التي لأجلها نُهيَ عن الكتابة ثمَّ أُذن فيها بعدُ؟ اختلف العلماء في العلَّة[201] من النَّهي عن كتابة الحديث على قولين:

القول الأوَّل: أنَّ العلة في أوَّل الإسلام هي خوف الاشتغال بالحديث عن القرآن، وذلك لتَتَوفَّر هممهم على كتابة القرآن والاعتناء به وحده، ذكر هذا القول الرامهرمزي والخطيب والذهبي[202]، وقد عبَّر عن هذا الخطيب بقوله: "خوف الانكباب عن درس غير القرآن"، ثمَّ أخرج أحاديث وأثارا تدلُّ على هذا الأمر، ثمَّ قال بعدها: "فقد ثَبَتَ أنَّ كراهةَ من كره الكتاب من الصدر الأوَّل إنَّما هي لئلا يُضاهى بكتاب الله تعالى غيره، أو يشتغل عن القرآن بسواه"[203].

القول الثَّاني: خوف اختلاطه واشتباهه والتباسه بالقرآن، ذكر هذا القول ابن شاهين والبيهقي والقرطبي والسمعاني وابن الصلاح والنووي والذهبي وابن القيم وابن الملقن والسيوطي واختاره أكثر هؤلاء[204]، يقول ابن القيم مثلا: "وإنَّما نهى النَّبيُّﷺ عن كتابة غير القرآن في أوَّل الإسلام لئلا يختلط القرآن بغيره، فلمَّا علم القرآن وتميز وأُفرد بالضبط والحفظ وأُمنت عليه مفسدة الاختلاط أذن في الكتابة"[205].

ويتفرَّع على هذا القول صورتان؛ **الصورة الأولى**: النَّهي عن كتابة الحديث مع القرآن مُطلقا؛ بمعنى أنه لا

---

198 – تأويل مختلف الحديث(ص 412).

199 – تهذيب سنن أبي داود(4/1777–1778).

200 – أعلام الحديث(1/216)، وينظر كذلك: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير(4/148).

201 – بعض العلماء ذهب إلى النسخ إلا أنه لم يصرِّح بالعلة.

202 – المحدث الفاصل(ص 397)، وتقييد العلم(ص 61)، وتذكرة الحفَّاظ(1/12).

203 – تقييد العلم(ص 61).

204 – فتح المغيث للسخاوي(3/39)، والمدخل إلى السنن الكبرى(ص 406 و411)، وتفسير القرطبي(11/207)، وأدب الإملاء والاستملاء(ص 146)،وشرح مسلم للنووي(9/130)، وتهذيب سنن أبي داود(4/1780)، والتوضيح في شرح الجامع الصحيح لابن الملقن(3/560)، وفتح الباري(1/208)، والبحر الذي زخر(2/484).

205 – تهذيب سنن أبي داود(4/1780).

يكتب عنهﷺ إلا القرآن، **والصورة الثانية**: أنَّ النهي عن كتابة القرآن والحديث في صحيفة واحدة لئلا يختلط ويلتبس به، فيشتبه على الناظر أو القارئ فيه[206]، يقول ابن القيم: "وقد قال بعضهم: إنَّما كان النَّهيُ عن كتابةٍ مخصوصةٍ؛ وهي أن يُجمع بين كتابة الحديث والقرآن في صحيفة واحدة خشية الالتباس، وكان بعض السَّلف يكره الكتابة مطلقا"[207]، وقد ذكر بعضهم الصورة الثانية كقول مستقلٍّ، لكن ذكره هنا أليق.

قلت: إن صحَّ حديث أبي سعيدرضي الله عنه مرفوعا فإنَّ دلالته ظاهرة جدًّا على النَّهي عن كتابة الحديث مطلقا سواء في صحيفة مع القرآن أو لوحده.

الوجه الثَّاني من أوجه الجمع: أنَّ النَّهي مخافة الاتِّكال على الكتاب وترك الحفظ، بمعنى أنَّ النهي إنَّما هو لمن وثق بحفظه وخِيف اتكاله على الكتابة والإذن لمن لم يوثق بحفظه، وممن ذكر هذا القول ابن حبان والبيهقي والرامهرمزي وابن عبد البر والخطيب وابن الصلاح[208].

فإنَّه من المعلوم أنَّ مقومات الحفظ في الصدر الأوَّل من قصر الإسناد وقرب العهد وقوة الحافظة وسيلان الذهن قويَّة متوفرة فلا حاجة عندئذ للكتابة لأنَّ الاتكال عليها يؤدي إلى إهمال الحفظ، يقول الخطيب: "وأُمِرَ النَّاسُ بحفظ السُّنن إذْ الإسناد قريب والعهد غير بعيد، ونُهِيَ عن الاتِّكال على الكتاب، لأنَّ ذلك يُؤدِّي إلى اضطراب الحفظ حتى يكاد يبطل، وإذا عُدم الكتاب قَوِيَ لذلك الحفظ الذي يصحب الإنسان في كل مكان"[209].

فلما ضَعُفَت تلك المقوِّمات بسبب تباعد العهد وانشار الرِّوايات وطول الأسانيد وتشعبها واشتباه الأسماء كان كتابة العلم أمر لا بدَّ منه بل لا يمكن حفظه إلا بالكتابة فأصبحت مستحبة بل واجبة، يقول الرامهرمزي: "وإنَّما كَرِهَ الكتابَ مَنْ كَرِهَ من الصَّدر الأوَّل، لقرب العهد، وتقارب الإسناد، ولئلا يعتمده الكاتب فيُهمله، أو يرغب عن تحفُّظِه والعمل به، فأمَّا والوقتُ متباعد، والإسناد غيرُ متقارب، والطرق مختلفة، والنَّقلة متشابهون، وآفة النسيان معترضة، والوهم غير مأمون، فإنَّ تَقْييد العلم بالكتاب أولى وأشفى، والدليل على وجوبه أقوى، وحديث أبي سعيد: «حرصنا أن يأذن لنا رسول اللهﷺ في الكتاب فأبى»، فأحسبه -إن كان محفوظا- في أول الهجرة، وحين كان لا يؤمن الاشتغال به عن القرآن"[210]، ويقول الخطيب: "إنَّما اتَّسَعَ النَّاسُ في كَتْبِ العلم وعوَّلوا على تدوينه في الصُّحف بعد الكراهة لذلك، لأنَّ الرِّوايات انتشرت والأسانيد طالت وأسماء الرجال وكناهم وأنسابهم كثرت والعبارات بالألفاظ اختلفت، فعجزت القلوب عن حفظ ما ذكرنا، وصار علمُ الحديث في هذا الزمان أثبت من علم الحافظ، مع رخصة رسول اللهﷺ لمن ضعف حفظه في الكتاب، وعمل السلف من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من

---

[206] - إكمال المعلم(553/8)، وشرح مسلم(130/18)، وفتح الباري(208/1).

[207] - تهذيب سنن أبي داود(1780/4).

[208] - صحيح ابن حبان(265/1)، والمدخل إلى السنن الكبرى(ص 410)، والمحدث الفاصل(ص 397)، وتقييد العلم(ص 62)، ومعرفة علوم الحديث لابن الصلاح(ص 107)، وإكمال المعلم(553/8)، وشرح مسلم(130/18).

[209] - تقييد العلم(ص 62).

[210] - المحدث الفاصل(ص 397).

الخالفين بذلك"[211].

الوجه الثَّالث من أوجه الجَّمع: ذكره ابن قتيبة أنَّه رخص لبعض الصَّحابة ممن كان قارئا دون من لم يكن كذلك، قال رحمه الله: "أن يكون خصَّ بهذا عبد الله بن عمرو، لأنَّه كان قارئا للكتب المتقدِّمة، ويكتب بالسُريانية والعربية، وكان غيره من الصحابة أُمِيِّين، لا يكتب منهم إلا الواحد والاثنان، وإذا كتب لم يتقن، ولم يصب التهجي، فلمَّا خشي عليهم الغلط فيما يكتبون نهاهم، ولما أَمِن على عبد الله بن عمرو ذلك، أذن له"[212].

قلت: هذا الوجه رغم جلالة قائله إلا أنه ضعيف؛ لأنَّه قد تقدَّم أنَّ النَّبيَّﷺ قد أذن لعددٍ من الصَّحابة غير عبد الله بن عمرو في الكتابة، وكان كثير منهم كاتبا.

المبحث الثَّاني: منع الخلفاء الرَّاشدين من كتابة حديث النَّبيِّﷺ، وعدم وقوع ذلك في عصرهم بل ولا في القرن الأوَّل.

والمقصود بهذه الشبهة هو أنَّ الخلفاء الراشدين وكثيرا من الصَّحابة والتَّابعين منعوا منعا شديدا من كتابة حديث النَّبيِّﷺ، ولم يقع ذلك في عصرهم، بل ولم يقع خلال مائة سنة من الزَّمان، وهذا دليلٌ على أنَّ كُتبَ الحديث ومنها صحيح البخاري مختلقةٌ من عمل البشر.

وقد ادَّعى الحداثيون أنَّ السُّنَّة لم تُدَوَّن طيلة المائة سنة الأولى، وكان من أكبر أسباب ذلك زيادة على نهي النَّبيِّﷺ منع الخلفاء الراشدين لكتابتها، بل ومحاربة ذلك كما عبَّر بعضهم، يقول إبراهيم فوري: "حارب الخلفاءُ الرَّاشدون وعلى رأسهم الخليفتان أبو بكر وعمر كتابة السُّنَّة، ومضى القرن الأوَّل للهجرة ولم يكتب شيءٌ منها"[213]، ويقول رشيد أيلال: "وقد سار الخلفاء الراشدون على نفس النَّهج في عدم كتابة الحديث"[214].

وقد ذكر الحداثيون جملةً من الآثار عن الصَّحابة وخصوصا الخلفاء تُدلِّل على ما ذهبوا إليه:

منها ما أخرجه الحاكم عن القاسم بن محمَّد، قالت عائشة: جمع أَبِي الحديثَ عن رسول اللهﷺ، وكانت خمسمائة حديث، فبات ليلتَه يتقلَّب كثيرا، قالت: فغَمَّنِي، فقلت: أَتَتَقَلَّبُ لشكوى أو لشيء بلغك؟ فلمَّا أصبح قال: أي بنية، هلمي الأحاديث التي عندك، فجئتُه بها فدعا بنا فحرقها، فقلت: لم أحرقتها؟ قال: خشيتُ أن أموت وهي عندي فيكون فيها أحاديث عن رجل قد ائتمنته ووثقت ولم يكن كما حدَّثني فأكون قد نقلتُ ذاك".

ومنها ما أخرجه ابن سعد وعبد الرزاق والبيهقي والخطيب وابن عبد البر وغيرهم من طرق عن الزهري، عن عروة بن الزبير، أنَّ عمر بن الخطابرضي الله عنه أراد أن يكتب السنن فاستشار في ذلك أصحاب رسول اللهﷺ فأشاروا عليه أن يكتبها، فطفق عمر يستخير الله فيها شهرا، ثمَّ أصبح يوما وقد عزم الله له قال: إنِّي كنُت أردتُ أن أكتب السُّنن، وإنِّي ذكرتُ قومًا كانوا قبلكم كتبوا كتبا فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله، وإنِّي والله لا ألبس كتاب الله بشيء أبدا"،

---

[211] – تقييد العلم(ص 73-74).

[212] – تأويل مختلف الحديث(ص 412).

[213] – تدوين السنة(ص 21) بواسطة كتاب: الاتجاه العلماني المعاصر في دراسة السنة النبوية(ص 134).

[214] – صحيح البخاري نهاية أسطورة(ص 17).

وقد روي بألفاظ[215].

ومنها ما ذكره الذهبي[216] "أنَّ أبا بكر الصديقﷺ جمع النَّاس بعد وفاة نبيِّهم فقال: إنَّكم تُحدِّثون عن رسول اللهﷺ أحاديث تختلفون فيها، والنَّاسُ بعدكم أشدُّ اختلافا، فلا تحدِّثوا عن رسول الله شيئا، فمن سألكم فقولوا: بيننا وبينكم كتاب الله، فاستحلوا حلاله وحرموا حرامه".(ينظر في الرد الاتجاه: 166)

قال الحداثيون إنَّ فعل الخلفاء الراشدين والصَّحابة الذين ثبت عنهم النَّهي عن كتابة العلم تأكيدٌ لنهي النَّبيﷺ عن كتابة حديثه، فالخلفاء الرَّاشدون تمسَّكوا بنهي النَّبيِّﷺ عن كتابة الحديث، ومنع الخلفاء الراشدين وكذا الصحابة المتقدم ذكرهم من كتابة الحديث يُعطي النَّهي صِفَة الاستمرارية ويردُّ على من تأوَّل النَّهي في حديث أبي سعيدﷺ المتقدِّم على خشية التباس الحديث بالقرآن في أوَّلِ الأمر فلما زالت العلة بموت النَّبيِّﷺ جاز كتابة حديثه لأنه القرآن دون وعرف، بمعنى أنَّ النهي ليس خاصا بعصر النُّبُوة فقط بل هو باقٍ على إطلاقه، ففهم الخلفاء الراشدين يدلُّ على أنَّ النَّهي عن كتابة الحديث ليس خاصًّا بعصر النُّبوة فقط، بل هو باق على إطلاقه، ويؤيد هذا ما كان عليه كثيرٌ من الصَّحابة في النَّهي عن كتابة الحديث، وهذا فيه الدلالة الواضحة على أن كتب الحديث من وضع النَّاس وليس هي من أقوال النَّبيِّﷺ وإلا لجمعه الصَّحابة رضي الله عنهم كما فعلوا مع القرآن ولفعله التابعون كذلك.

يقول إبراهيم فوزي: "تمسَّك الصحابة بعد وفاة النَّبيِّﷺ بحديثه الذي نهى فيه عن كتابةِ السُّنَّة، فأمسكوا عن تدوينها، وتشدَّدوا ضدَّ الذين كانوا يكتبونها، وكانوا يَتْلِفُون ما كُتب منها، ولم يرِدْ على لسانِ أحدٍ من الصحابة أنَّ النَّبيَّﷺ نسخ حديث النَّهي عن كتابتها"[217].

ويقول إبراهيم فوزي كذلك: "مضى القرن الأوَّل للهجرة ولم يُعرف عن أحدٍ من الصَّحابة والتَّابعين أنَّه دوَّن صحيفة، أو كتب كتابًا يحوي أحاديث النَّبيِّﷺ وسننه، سوى ما روي عن بعضهم أنَّه كتبوا لأنفسهم أحاديث عن الرسولﷺ لكي يحفظوها، ثمَّ أَتْلفوها، ولم يصل شيءٌ منها إلى الذين قاموا بجمع السُّنَّة في القرن الثالث الهجري[218]"[219].

قلت: هذا تهويلٌ فظيع، ومن لم يعرف المسألة على حقيقتها يغْتَر بكلامه لشدة تهويله، لكن حقيقة الأمر أنَّ هذا الكلام مجازفة كبيرة لأنَّه محض الكذب والافتراء والتلبيس، وإلا فقد تقدَّم قريبا أنَّه قد كُتِبت صحائف كثيرة في عهد النَّبيِّﷺ وعهد الصَّحابة والتَّابعين.

---

[215] – استدل بهذا الأثر: رشيد أيلال في كتابه: صحيح البخاري نهاية أسطورة(ص 18)، وإبراهيم فوزي في تدوين السنة(ص 21) بواسطة كتاب: الاتجاه العلماني المعاصر في دراسة السُنَّة النبوية(ص 157).

[216] – تذكرة الحفَّاظ(9/1)، وقد استدل بهذا الأثر: رشيد أيلال في كتابه: صحيح البخاري نهاية أسطورة(ص 17-18)، وإبراهيم فوزي في تدوين السنة(ص 58) بواسطة كتاب: الاتجاه العلماني المعاصر في دراسة السنة النبوية(ص 165-166)، وقبلهما: أبو رية في أضواء على السنة المحمدية(ص 29) كما في الأنوار الكاشفة للمعلمي(ص 54).

[217] – تدوين السنة(ص 67) بواسطة كتاب: الاتجاه العلماني المعاصر في دراسة السنة النبوية(ص 157).

[218] – ومنهم طبعا الإمام البخاري.

[219] – تدوين السنة(ص 57) بواسطة كتاب: الاتجاه العلماني المعاصر في دراسة السنة النبوية(ص 146-147).

والجواب على هذه الشبهة من وجوه:

الأوَّل: أنَّ الصَّحابة رضي الله عنهم وفي مقدَّمتهم الخلفاء الرَّاشدون كانوا أشدَّ النَّاس تعظيما لأحاديث النَّبيﷺ، وأحرص النَّاس على اتِّباع السنة، ولا شكَّ أنَّ اتِّباع السُّنَّة يقتضي حفظها حفظا جيدا والحرص على فهمها، ولذلك حرص الصَّحابة على نقل كلِّ دقيقٍ وجليلٍ من سُنَّةِ النَّبيِّﷺ.

يقول أبوبكرؓ في حديث طويل في مطالبة فاطمة رضي الله عنها بالميراث وفيه: "لست تاركا شيئًا كان رسولُ اللهﷺ يعمل به إلا عملت به، فإني أخشى إن تركت شيئا من أمره أن أزيغ"[220].

ويقول عمرؓ في حديث طويل في قصَّة رُؤيا رآها وفيه: "وإنِّي أشهدُ اللهَ على أمراء الأمصار إنِّي إنَّما بعثتهم ليُعلِّموا النَّاس دينهم، ويُبيِّنوا لهم سُنَّةَ نَبِيِّهمﷺ، ويرفعوا إليَّ ما عمي عليهم"[221].

ويقول ابن عباس[222] ووائل ابن حجر[223] وزيد بن خالد الجهني[224] رضي الله عنهم، قال كل منهم: "لأنظرنَّ إلى صلاةِ رسول اللهﷺ..." الأحاديث بطولهما في وصف صلاة النَّبيِّﷺ.

فالصحابة رضي الله عنهم أحَسُّوا بالمسؤولية في نقل السُّنَّة لأنَّها من الدِّين، فقاموا على ذلك على أكمل وجه، ولما كان جيل الصحابة أقوى الناس حفظا لاجتماع مقوِّمات الحفظ فيهم كما تقدَّمت الإشارة إليه كان اعتمادهم على الحفظ، فلمَّا ضَعُفَتْ تلك المقوِّمات كتَبَ من كتب بحسب درجة ضعف تلك المقومات المشار إليها آنفا؛ لأنَّ العبرة والمقصد هو نقل السُّنَّة؛ فإذا نُقلت بالحفظ والضبط –وهذا ما كان عليه الجيل الأوَّل– فبِهَا ونعمت وحبَّذا هذا الأمر، وإذا اختلَّ الحفظ وقلَّ الضبط شُرِعَ الكتاب بل وَوَجب، لأنَّ واجب حفظ السنة في هذه الحالة مقدَّمٌ على مجرد الاهتمام بالحفظ الرديء.

ولذلك فمن المحال شرعا وعقلا أن يمنع صحابة النَّبيِّﷺ وهم أحرصُ النَّاس على الاقتداء بالنَّبيِّﷺ من كتابةِ حديثه منعا مُطلقا، كيف لا وقد أدُّوا السُّنَّة لمن جاء بعدهم كما سمعوها من النَّبيِّﷺ، فحفظوا ما حفظوا وأدوه، وكتبوا ما كتبوا وأدوه.

الثَّاني: أنَّ جلَّ الآثار المتقدِّمة إن لم يكن كلها ضعيفة لا تثبت وبعضها ضعيفٌ جدا:

أمَّا حديث عائشة رضي الله عنها في حرق أبيها خمسمائة حديث، فأخرجه الحاكم[225]: حدثني بكر بن محمد الصيرفي بمرو، أنا محمد بن موسى[226] البربري، أنا المفضل بن غسان، أنا علي بن صالح، أنا موسى بن عبد الله بن

---

220 – صحيح البخاري(رقم: 3093).

221 – مسند أحمد(1/249-251 رقم 89)، وإسناده صحيح.

222 – صحيح البخاري(رقم: 4570).

223 – مسند أحمد(رقم 18850 و18870 و18876).

224 – صحيح مسلم(رقم: 765)، ولفظه: " لَأُرْمُقَنَّ صلاةَ رسول اللهﷺ..." الحديث.

225 – فيما نقله عنه الذهبي في تذكرة الحفاظ(1/10-11).

226 – في مسند الصديق لابن كثير كما في كنز العمال(10/285): " موسى بن حمَّاد". قلت: هو أبو محمد بن موسى.

حسن بن حسن، عن إبراهيم بن عمر[227] بن عبيد الله التيمي، حدثني القاسم بن محمد، قالت عائشة: جمع أبي الحديث عن رسول اللهﷺ، وكانت خمسمائة حديث، فبات ليلته يَتَقَلَّبُ كثيرا، قالت: فغَمَّنِي، فقلتُ: أَتَتقلَّبُ لشكوى أو لشيء بلغك؟ فلمَّا أصبح قال: أيّ بُنَيَّة هلمي الأحاديث التي عندك، فجئتُه بها، فدعا بنا فحرَّقها، فقلت: لم أحرقتها؟ قال: خَشِيتُ أن أموت وهي عندي فيكون فيها أحاديث عن رجلٍ قد ائتمنتُه ووثقتُ ولم يكن كما حدَّثني فأكون قد نقلت ذاك".

وهذا حديث ضعيف؛ فيه محمَّد بن موسى البربري وهو محمد بن موسى بن حماد أبو أحمد المعروف بالبربري، قال الدارقطني: "ليس بالقوي"[228]، وقيل إنه لم يحفظ إلا حديثين هذا ليس منها[229]، وقد قال الذهبي بعد إيراد هذا الحديث في "تذكرة الحفاظ": "فهذا لا يصح".

ومن تدليس الحداثيين في نقل هذا الأثر أنَّهم بتروه وحذفوا منه ما لا يوافقهم، وتركوا منه ما يوافق ما ذهبوا إليه، كما فعل إبراهيم فوزي[230] وقبله أبو ريَّة.

يقول مثلا إبراهيم فوزي: "روت السيدة عائشة عن أبيها قالت: "جمع أبي الحديث عن رسول اللهﷺ وكان خمسمائة حديث، فبات ليلته يتقلب كثيرا، فلما أصبح قال: أيّ بُنيَّة: هلمي الأحاديث التي عندك، فجئته بها، فدعا بنار فحرقها"[231].

وأنت ترى أنَّ هذا الرجل حذف الجملة الأخيرة من الأثر وهي التي تُبَيِّنُ المعني وهو قوله: "فقلت: لم أحرقتها؟ قال: خشيت أن أموت وهي عندي فيكون فيها أحاديث عن رجل قد ائتمنته ووثقت ولم يكن كما حدثني فأكون قد نقلت ذاك".

فالأثر بهذه الجملة يتغير معناه تماما ويكون حجة على من استدل به لا حجة له.

ومن تدليسهم أنهم لم يذكروا حكم الذهبي عليه وقد نقل بُعضُهم هذا الأثر من تذكرة الذهبي كفوزي، ولو كان القوم منصفين حقًّا لنقلوا الأثر كاملا ولنقلوا على الأقل تضعيف من ضعَّف الأثر ومنهم الذهبي.

وأمَّا أثر عمررضي الله عنه في عزمه على جمع السُّنن ثمَّ تراجعه بعد الاستخارة، فأخرجه عبد الرزاق[232] ومن طريقه البيهقي[233] وابن عبد البر[234] والخطيب[235] عن معمر، عن الزهري، عن عروة، أن عمر بن الخطاب أراد أن يكتب

---

227 – في مسند الصديق لابن كثير كما في كنز العمال(285/10): "إبراهيم بن عمرو عن عبيد الله التيمي".

228 – سؤالات الحاكم للدارقطني(رقم 221).

229 – تاريخ بغداد(397/4).

230 – تدوين السنة(ص 57) بواسطة كتاب: الاتجاه العلماني المعاصر في دراسة السنة النبوية(ص 157).

231 – تدوين السنة(ص 57) بواسطة كتاب: الاتجاه العلماني المعاصر في دراسة السنة النبوية(ص 158).

232 – المصنف(رقم: 20484).

233 – المدخل إلى السنن الكبرى(ص 407).

234 – جامع بيان العلم وفضله(274/1).

235 – تقييد العلم(ص 49 رقم 66).

السنن، فاستشار أصحاب رسول اللهﷺ في ذلك، فأشاروا عليه أن يكتبها، فطفق يستخير الله فيها شهرا، ثم أصبح يوما وقد عزم الله له، فقال: «إني كنت أريد أن أكتب السنن، وإني ذكرت قوما كانوا قبلكم كتبوا كتبا، فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله، وإني والله لا ألبس كتاب الله بشيء أبدا».

وهذا الأثر لا يصح، لأنَّه منقطع بين عروة وعمرﷺ، وهكذا رواه معمر، وتابعه شعيب بن أبي حمزة والثوري.

أما متابعة شعيب بن أبي حمزة، فأخرجها أبو إسماعيل الهروي[236] والحنائي[237] والخطيب[238] من طرق عن أبي اليمان، أخبرني شعيب، عن الزهري، أخبرني عروة بن الزبير "أنَّ عمر بن الخطابﷺ أراد أن يكتب السنن..." فذكره.

وأما متابعة سفيان، فأخرجها الخطيب[239] عن حنبل بن إسحاق، حدثنا قبيصة بن عقبة، حدثنا سفيان، عن معمر، عن الزهري، عن عروة قال: أراد عمر أن يكتب السنن، فاستخار الله تعالى شهرا، ثم أصبح وقد عزم له فقال: «ذكرت قوما كتبوا كتابا فأقبلوا عليه وتركوا كتاب الله عز وجل».

هكذا روى هذا الحديث حنبل بن إسحاق عن قبيصة، وخالفه ابن سعد[240] فرواه عن قبيصة أخبرنا سفيان، عن معمر، عن الزهري قال: " أراد عمر بن الخطاب أن يكتب السنن..." فذكره

وروى هذا الحديث محمد بن يوسف الفريابي عن الثوري بوجه آخر، رواه عنه[241]، عن معمر بن راشد، عن الزهري، عن عروة بن الزبير، عن عبد الله بن عمر، عن عمر بن الخطابﷺ: "أنه أراد أن يكتب السنن فاستخار الله شهر...". فذكره، فزاد الفريابي في الإسناد عبد الله بن عمر ويكون الإسناد به متصلا، وهذه الرواية الظاهر جدا أنها شاذة لمخالفتها رواية عبد الرزاق عن معمر عن الزهري ورواية شعيب عن الزهري وكذا رواية قبيصة عن الثوري عن معمر عن الزهري من وجه، والفريابي وقبيصة متقاربان في الثوري[242]، فترجح رواية قبيصة عنه من الوجه الذي يوافق رواية معمر وشعيب، ولذلك قال الخطيب: "هكذا قال في هذه الرواية عن عروة بن الزبير، عن عبد الله بن عمر، عن عمر بخلاف رواية قبيصة عن الثوري، وقد روى هذا الحديث شعيب بن أبي حمزة عن الزهري، فوافق رواية عبد الرزاق عن معمر، ورواية قبيصة عن الثوري عن معمر، وقال: عن الزهري، عن عروة، عن عمر".

وروى هذا الحديث يونس بن يزيد عن الزهري بوجه آخر، فقد أخرج الخطيب من طريق ابن أبي داود، حدثنا أحمد ابن عمرو بن السرح، حدثنا ابن وهب عن يونس، عن ابن شهاب، قال: أخبرني يحي بن عروة بن الزبير، عن أبيه عروة، قال: "أراد عمر بن الخطابﷺ أن يكتب السنن فاستشار فيها أصحاب رسول اللهﷺ..." فذكره. وهذه

---

[236] – ذم الكلام(3/247-248).

[237] – الحنائيات، وهو فوائد أبي القاسم الحنائي(1/579).

[238] – تقييد العلم(ص 50-51 رقم 69).

[239] – تقييد العلم(ص 49-50 رقم 67).

[240] – الطبقات الكبرى(3/286).

[241] – أخرجه روايته: الخطيب في تقييد العلم(ص 50 رقم 68).

[242] – ينظر: شرح علل الترمذي لابن رجب(2/722-726).

الرواية ترجع إلى عروة.

وأمَّا أثر أبي بكر الصِّديقﷺ، فلم أقف له على إسناد، وقد ذكره الذهبي في "التذكرة"[243] التي نقل منها من تقدَّم ذكرهم، وقد قال الذهبي: ومن مراسيل ابن أبي مليكة أنَّ الصديق جمع النَّاس بعد وفاة نبيهم فقال: إنَّكم تحدِّثون عن رسول اللهﷺ أحاديث تختلفون فيها، والناس بعدكم أشد اختلافا، فلا تحدِّثوا عن رسول الله شيئا، فمن سألكم فقولوا: بيننا وبينكم كتاب الله، فاستحلوا حلاله وحرِّموا حرامه".

وأنت ترى أن الذهبي صدَّر ذكره لهذا الأثر بقوله: "ومن مراسيل بن أبي مليكة أن الصديق جمع الناس"، وهذا يكفي في إسقاط هذا الأثر.

الثَّالث: أنَّ كثيرا من الصَّحابة ومنهم بعض الخلفاء الراشدين قد كَتَبُوا في عهد النَّبيِّﷺ واستمروا على الكتابة بعده، لا كما ادعاه إبراهيم فوزي وغيره من الحداثيين، وقد تقدَّم ذكر كثيرٍ من ذلك في المبحث السَّابق ومن ذلك كتاب أبي بكرﷺ في الصدقات، وصحيفة علي بن أبي طالبﷺ وهما من الخلفاء الراشدين.

يقول ابن القيم رحمه الله: "قد صحَّ عن النَّبيِّﷺ النَّهي عن الكتابة والإذن فيها، والإذن متأخِّر، فيكون ناسخا لحديث النَّهي، فإنَّ النَّبيَّﷺ قال في غزاة الفتح "اكتبوا لأبي شاة " يعني خطبته التي سأل أبو شاة كتابتها، وأَذِنَ لعبد الله بن عمرو في الكتابة، وحديثُه متأخِّرٌ عن النَّهي **لأنَّه لم يزل يكتب، ومات وعنده كتابته وهي الصَّحيفة التي كان يسمِّيها "الصادقة"، ولو كان النَّهيُ عن الكتابة متأخِّرا لمحاها عبد الله لأمر النَّبيُّﷺ بمحو ما كتب عنه غير القرآن، فلمَّا لم يَمْحُها وأثبتها دلَّ على أنَّ الإذن في الكتابة متأخِّرٌ عن النَّهي عنها**، وهذا واضح، والحمد لله"[244].

الرَّابع وهو تابعٌ للذي قبله: أنَّه وإن ثبت نهي بعض الصَّحابة والتَّابعين عن كتابة الحديث، إلا أنَّه قد ثبت عن كثيرٍ منهم الإذن في ذلك ومنهم بعض الخلفاء الراشدين كما تقدَّم، بل من ورد عنهم الإذن في الكتابة أكثر بكثير مِمَّن ورد عنهم المنع، وكلٌّ من النَّهي والإذن كان لِعِلَّة وحاجة، فينبغي عندئذٍ حمل كلٍّ منهما على العِلَّة التي لأجلها نهى بعضهم وأذن الآخر؛ لأنَّ الحكم يدور مع علته وجودا وعدما.

يقول الخطيب البغدادي: "فلمَّا أَمِنَ ذلك ودَعَتْ الحاجةُ إلى كَتْبِ العِلْمِ لم يُكره كَتْبَه كما لم تكره الصحابة كتب التشهُّد، ولا فرق بين التَّشهُّدِ وبين غيره من العلوم في أنَّ الجميع ليس بقرآن، ولن يكون كتبَ الصَّحابة ما كتبوه من العلم وأَمَرُوا بكتبه إلا احتياطا كما كان كراهتهم لكتبه احتياطا، والله أعلم"[245].

فلمَّا تطلبنا العلة عن نهي الصحابة والتابعين عن الكتابة وجدنا أنَّ بعضهم كان ينهى عن الكتابة خشية الاتكال على الكتاب وترك الحفظ وقد تقدَّم، ومنهم من نهى عن الكتابة خشية أن يصير العلم إلى غير أهله فلا

---

[243] – تذكرة الحفَّاظ(ص 9).

[244] – تهذيب سنن أبي داود(4/1777-1778).

[245] – تقييد العلم(ص 118).

يفهموه على وجهه[246].

ولما تَطَلَّبْنَا عِلَّة الإذن وجدنا أنَّ الذين كتبوا من الصحابة والتابعين كان مقصدهم حفظ العلم لا غير، فلما خشوا ضياع العلم إن لم يقيِّدوه كتبوه.

وبعد مرحلة التابعين ومن بعدهم بقليل، استقرَّ الإجماع على جواز كتابة الحديث بل على استحبابه بل على وجوبه وقد تقدَّم النقل عن العلماء في تقرير ذلك.

ومما تقدَّم تعلم أنَّه لا تعارض في حقيقة الأمر بين مَنْ نهى مِنَ الصَّحابة والتَّابعين عن كتابة الحديث وبين مَنْ أَذِنَ، لأنَّ كلَّ قولٍ يحمل على حالٍ وظرفٍ وسببٍ قد تقدَّم ذكره، وفي هذه الحالة تكون المسألة من باب المختلف كما سبق تقريره في الأحاديث المرفوعة الواردة عن النَّهي عن كتابة الحديث والأحاديث الواردة عن الإذن بالكتابة، إلا أنَّه يضاف هنا إلى أوجه الجمع التي لم تذكر في المبحث السابق أوجه أخرى باعتبار أنَّ في المبحث الأوَّل تمَّ الجمع بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض، أمَّا هنا فالجمع بين فعل الصَّحابة والتَّابعين التي ظاهرها التَّعارض، ومما ذكر في أوجه الجمع غير ما سبق:

خوف ضياع العلم: قال الحافظ ابن حجر: "قال العلماء: كره جماعة من الصَّحابة والتَّابعين كتابة الحديث، واستحبوا أن يؤخذ عنهم حفظا، كما أخذوا حفظا، لكن لما قصرت الهِمَمُ وخشِيَ الأئمَّة ضياع العلم دوَّنوه"[247].

خوف أنَّ يصير العلم إلى غير أهله، فمنع من الكتابة جماعة من التابعين خشية أن يصير العلم إلى غير أهله فلا يفهموه على وجهه، ولذلك هناك من أتلف الكتب ودفنها لأجل ذلك[248].

المبحث الثالث: تأخُّر تدوين الأحاديث إلى مائة سنة، وتأخر تدوين البخاري إلى منتصف القرن الثالث.

والمقصود بهذه الشبهة أنَّه لما منع النَّبيﷺ من كتابة الحديث الذي تقدَّم ذكره في الشبهة الأولى، وكذلك مَنَعَ الخلفاءُ الراشدون من ذلك وقد تقدَّم ذكره في الشبهة الثَّانية، فهذا يعني أنَّ الأحاديث لم تُدوَّن لا في عصر النَّبيﷺ ولا في عصر صحابته الكرام، فتَأَخُّر تدوين السُنَّة إلى بدايةِ القرن الثَّاني يعني بعد موت النَّبيﷺ بأكثر من مائة سنة دليلٌ على أنَّها من وضع النَّاس وليس وحيا أو حتى ليس من قول النَّبيﷺ، إذ لو كانت كذلك لدُوِّنت في عصر الصَّحابة كما دُوِّن القرآن.

هذا ما قرَّره الحداثيون فيما تأخر تدوينه مائة سنة، فكيف بما دُوِّن في أواسط المائة الثالثة–وهو صحيح البخاري–فلا شكَّ في أنَّه مختلق مصنوع.

والجواب على هذه الشبهة من وجوه:

الأوَّل: أنَّه ورُغم ما تقدَّم بيانُه في المبحث الأوَّل من أنَّه قد كُتبتْ بعضُ الأحاديث في عصر النَّبيﷺ، وبعض الصَّحائف في عهد الصَّحابة إلا أنَّ جمع السُنَّة النَّبوية كلَّها في عهد النَّبيﷺ أو في عهد الخلفاء الراشدين أمرٌ شاقٌّ

---

246 – ذكر هذا الوجه: الخطيب في تقييد العلم(ص 66).

247 – فتح الباري(208/1).

248 – ذكره الخطيب في تقييد العلم(ص 66).

للغاية وهو من الأسباب التي لم تُجمع لأجلها السنة جملةً واحدة أو في وقتٍ قصير، فهي ليست كالقرآن، فمن المعلوم أنَّ سنَّة النَّبيِّﷺ سواء القولية أم الفعلية أم التقريرية شارحة للقرآن، فالقرآن العظيم لما كان معجزا بألفاظه ومعانيه وبلغ في ذلك الغاية، ومتعبَّدٌ بتلاوته في الصَّلاة وغيرها جاء مجملا وعامًّا ومطلقا، جاءت السنة فبيَّنت معانيه بيانا شافيا تمثلت في جميع أقوالهﷺ وأفعاله وتقريراته، فحجم المصحف بالنسبة إليها صغيرٌ جِدًّا، فتكون عملية جمعه سهلة ميسورة، أمَّا أحاديث النَّبيِّﷺ فكثيرة جدًّا لا تكاد تُحصى، فجمعها يحتاج إلى وقتٍ طويل وزمن مديد، ويكون على مراحل، وهذا هو الذي حدَث فعلا كما تقدَّم بيانه في الفصل الأول.

الثَّاني: أنَّ القرآن كذلك لم يُدَوَّن في مصحفٍ واحد في عهدِ النَّبيِّﷺ، فمع أمر النَّبيِّﷺ بكتابة القرآن لم يفعله النَّبيُّﷺ، ولم يجمع في عهدهﷺ، بل كان أوَّل جمعٍ للقرآن في مصحف واحد في عهد أبي بكر الصديقرضي الله عنه، ثمَّ جمع الجمع الثاني في عهد عثمان بن عفانرضي الله عنه، فالنَّبيُّﷺ حثَّ على كتابة القرآن والحديث جميعا كما تقدم تقريره إلا أن ذلك كله يقع في عهدهﷺ، فلما جاء عهد الصحابة وكان الحاجة لجمع القرآن جمعوه في مصحف واحد، ولما جاء عهد التابعين فمن بعدهم جمعوا السُّنَّة في كتب[249].

فهذا الذي حدث مع جمع القرآن وقع مع جمع السُّنَّة كما سبق بيانه في الفصل الأوَّل.

وعليه فإذا حاكمنا هؤلاء الحداثيين إلى أصلهم هذا، فلا بدَّ من الطعن في القرآن، لأنَّ أوَّل من جمعه في مصحفٍ واحد هو أبوبكر الصديقرضي الله عنه وهو الجمع الأوَّل، ثمَّ جمعه بصفة أخرى الجمع الثَّاني عثمان بن عفانرضي الله عنه، بل إنَّ أبا بكررضي الله عنه لما أشار عليه عمر بجمع القرآن في مصحف واحد تردَّد أوَّل الأمر وعلل ذلك بأن النبيﷺ لم يفعله، قال أبو بكررضي الله عنه لزيد بن ثابت في قصة تكليفه بجمع القرآن في مصحف: "إنَّ عمر أتاني فقال: إنَّ القتل قد استحرَّ يوم اليمامة بقرَّاء القرآن، وإني أخشى أن يستحر القتل بالقرَّاء بالمواطن، فيذهب كثير من القرآن، وإني أرى أن تأمر بجمع القرآن، قلت لعمر: «كيف تفعل شيئا لم يفعله رسول اللهﷺ؟» قال عمر: هذا والله خير، «فلم يزل عمر يراجعني حتى شرح الله صدري لذلك، ورأيت في ذلك الذي رأى عمر» وسيأتي هذا الأثر قريبا.

فها هو أبو بكررضي الله عنه يتردد في جمع القرآن لأنَّ النَّبيَّﷺ لم يفعله، فلمَّا تدبر جيدا في اقتراح عمررضي الله عنه وجد أنَّ المصلحة تقتضي فعل ذلك ففعله، فكذلك كان الأمر تماما بالنسبة للسنة، وهو ما سنأخذه في الوجه الثالث.

الثَّالث: أنَّ السَّبب الذي لأجله تأخَّر تدوين السُّنَّة هو نفسه السَّبب الذي لأجله تأخَّر جمع القرآن في المصحف، فإنَّ تدوين كلٍّ من القرآن والحديث إنَّما كان لحاجة الأمَّة لذلك، فلعدم حاجة الأُمَّة في الصدر الأوَّل في عهد النَّبيِّﷺ لجمع القرآن في مصحفٍ واحد لم يجمع، وكذلك الأمر بالنسبة للأحاديث.

يقول زيد بن ثابترضي الله عنه فيما يخص جمع القرآن: «أرسل إليَّ أبو بكررضي الله عنه مقتل أهل اليمامة، فإذا عمر بن الخطاب عنده»، قال أبو بكررضي الله عنه: إن عمر أتاني فقال: إنَّ القتل قد استحرَّ يوم اليمامة بقرَّاء القرآن، وإني أخشى

---

[249] – ينظر: الأنوار الكاشفة للمعلمي(ص 38 و39 و51)، وحجية السنة لعبد الغني عبد الخالق(ص 422-423)، وعلوم الحديث ومصطلحه لصبحي الصالح(ص 18 و19)، والسنة قبل التدوين محمد عجاج الخطيب(ص 224).

أن يستحر القتل بالقرَّاء بالمواطن، فيذهب كثير من القرآن، وإني أرى أن تأمر بجمع القرآن، قلت لعمر: «كيف تفعل شيئا لم يفعله رسول اللهﷺ؟» قال عمر: هذا والله خير، «فلم يزل عمر يراجعني حتى شرح الله صدري لذلك، ورأيت في ذلك الذي رأى عمر»، قال زيد: قال أبو بكر: إنَّك رجل شاب عاقل لا نتهمك، وقد كنت تكتب الوحي لرسول اللهﷺ، فتتبع القرآن فاجمعه، «فوالله لو كلفوني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل علي مما أمرني به من جمع القرآن»، قلت: «كيف تفعلون شيئا لم يفعله رسول اللهﷺ؟»، قال: هو والله خير، " فلم يزل أبو بكر يراجعني حتى شرح الله صدري للذي شرح له صدر أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، فتتبعت القرآن أجمعه من العُسب واللخاف، وصدور الرجال، حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري لم أجدها مع أحد غيره، {لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم} [التوبة: 128] حتى خاتمة براءة، فكانت الصحف عند أبي بكر حتى توفاه الله، ثم عند عمر حياته، ثم عند حفصة بنت عمررضي الله عنه"[250].

وأمَّا فيما يخص جمع السنة فقد قال عبد الله بن دينار: "كتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم: انظر ما كان من حديث رسول اللهﷺ فاكتبه، فإنِّي **خِفْتُ دُروس العلم** وذهاب العلماء، ولا تقبل إلا حديث النَّبيِّﷺ، ولتفشوا العلم، ولتجلسوا حتى يعلم من لا يعلم، فإنَّ العلم لا يَهْلَك حتى يكونَ سرًّا"[251]، وروى الدَّارمي بسنده أنَّ عمر بن عبد العزيز كتب إلى أهل المدينة: "انظروا حديث رسول اللهﷺ فاكْتُبُوه، فإنِّي قد **خِفْتُ** دروس العلم وذهاب أهله"[252].

فأنت ترى أنَّ العلة التي لأجلها جمع أبو بكررضي الله عنه القرآن هي نفسها التي أمر عمر بن عبد العزيز رحمه الله لأجلها بجمع السنَّة، ولئن كان القرآن في عهد النبيﷺ وصدرٍ من خلافة أبي بكررضي الله عنه محفوظا في الصُّدور وفي بعض الوسائل الأخرى كلخاف الأشجار والجلود والعظام، فكذلك الشأن بالنسبة للسُّنَّة؛ كانت في عهد النَّبيِّﷺ وزمن الخلفاء الراشدين وصدرا من خلافة بني أمية محفوظة في الصُّدور وفي بعض الصَّحائف التي كتبت في عهد النَّبيِّﷺ والصَّحابة والتابعين التي تقدم ذكر كثير منها في الأول.

والجواب على هذه الشُّبهة تقدَّم ذكره بالتفصيل في الفصل الأوَّل، فنكتفي بذلك.

المبحث الرَّابع: أثر الظُّروف السِّياسية والخلاف الواقع بين طوائف المسلمين في تدوين الحديث عموما، وبعض كتب السنة كصحيح البخاري على وجه الخصوص.

والمقصود بهذه الشُّبهة وهي تابعةٌ لما قبلها ومرتبطةٌ بها أنَّ تَأَخُّر تدوين السُنَّة إلى بدايةِ القرن الثَّاني، يعني بعد موت النَّبيِّﷺ بأكثر من مائة سنة دليلٌ على أنَّها من وضع النَّاس وليس وحيا أو حتى ليس من قول النَّبيِّﷺ، إذ لو كانت كذلك لدُوِّنت في عصر الصَّحابة كما دُوِّن القرآن.

إذا فمن وضعها؟ زعم الحداثيون تبعا للمستشرقين أنَّ الظُّروف السِّياسية، والخلاف الواقع بين طوائف المسلمين

---

[250] – أخرجه البخاري(رقم: 4986).

[251] – صحيح البخاري(كتاب العلم، باب: كيف يقبض العلم، رقم 99).

[252] – سنن الدارمي(ص 189 رقم 527).

كالسُّنَّةِ والشِّيعة والخوارج هي السبب في تدوين الحديث، فتارة يدَّعون أن السلطة السياسية تدخلت في تدوين السنة وتوجيهها حسب مصلحتها فهي وضعت الأحاديث التي تريد، وتارة يزعمون أنَّ الخلاف الواقع بين طوائف المسلمين كالسُّنَّةِ والشِّيعة والخوارج جعلت كلَّ طائفة تختلق الأحاديث وتضيفها إلى النَّبيِّﷺ لتبرير ما هم عليه.

فهذه الشُّبهة أذاعها كبيرُ المستشرقين جولدتسيهر وروَّج لها، وتبعه على ذلك المستشرقون الغربيون، وأُشْرِبها الحداثيون العرب فَتَقَيَّئُوها في بني جلدتهم.

يقول محمَّد شحرور: "إنَّ السَّبب الأساسي لجمع الحديث أوَّلا، وللتأكيد عليه ثانيا، هو سببٌ سياسيٌّ بحت"[253].

ويقول مُحمَّد أركون: "إنَّ السُّنَّة كُتبت متأخرة بعد موت الرسولﷺ بزمن طويل، وهذا ولَّد خلافات لم يتجاوزها المسلمون حتى اليوم بين الطوائف الثلاث؛ السُّنيَّة والشيعية والخارجية، وصراعُ هذه الفرق الثلاث جعلهم يحتكرون الحديث ويسيطرون عليه لما للحديث من علاقة بالسلطة القائمة... وهكذا راح السُّنَّة يعترفون بمجموعتي البخاري ومسلم المدعوتين بالصَّحيحين"[254].

وقد تهجَّم الحداثيون تبعًا للمستشرقين على كثيرٍ من عُلماء الصَّحابة والتَّابعين ومن بعدهم من رُواة الأخبار، وعلى رأسهم أبي هريرةرضي الله عنه من الصَّحابة، والزُّهري من التَّابعين، واتهموهم بوضع الأحاديث للخلفاء والأمراء وخصوصا لبني أمية، كما تهجَّموا في المقابل على خلفاء بني أمية واتَّهموهم باستعمال السُّلطة واستغلالها لنزواتهم ومآربهم الشَّخصية وذلك بوضعِ الأحاديث التي تدعم اتجاهاتهم السِّياسية وأطماعهم الدنيوية، واختلاق الكذب عن النَّبيِّﷺ لأجل ذلك، وقد أخرج جملةً من تلك الأحاديث البخاري في جامعه فتهجموا عليه وطعنوا فيه بسبب ذلك.

كما نجد جماعةً من الحداثيين يَتَّهمون المحدثين عامة والإمام البخاري خاصة بالتأثُّر بالسياسة في التَّأليف والتَّصنيف، فالبخاري مثلا في زعمهم قد أعرض عن إخراج أحاديث أهل البيت مداهنةً للملوك والسَّلاطين، كما أخرج في المقابل أحاديث تدعم السَّلاطين تَمَلُّقا لهم كما تقدَّم.

يقول عبد الحسين العبيدي: "إنَّ البخاري وغيرهَ-ولا نستثني أحدا من مدوِّني الحديث وكتَّاب السير- لم يكونوا إلا نتاج-إن لم نقل: أدوات-لأولئك الخلفاء الذين تسلَّطوا على رقاب الناس خلال العهدين الأموي والعبَّاسي...ومن المستحيل ألا يكون لهذه الفترات السوداء المظلمة تأثيرها على شيوخ البخاري وعلى البخاري نفسه وعلى طريقته غي كتابة صحيحه الذي اعتمد فيه كثيرا على شخصيات هي من إنتاج تلك الفترات"[255].

والجواب على هذه الشُّبهة من وجوه:

الأوَّل: أن هذه الدعوى مصادمة لما ثبت في كتاب اللهﷻ في تكفُّل الله جل وعلا بحفظ السنَّة، فإنَّ الله جل وعلا قال: {إنا نحن نزَّلنا الذكر وإنا له لحافظون}، ووجه الاستدلال من الآية أنَّ لفظ الذكر المراد منه الوحي المنزَّل

---

[253] – الكتاب والقرآن(ص 566)، بواسطة: الاتجاه العلماني المعاصر في دراسة السنة(ص 180).

[254] – محمَّد أركون، الفكر الإسلامي نقد واجتهاد(ص101).

[255] – جولة في صحيح البخاري، حوار بين العقل والنقل(ص 65) نقلا عن دعوى تأثير السياسة في تأليف صحيح البخاري، نبيل بلهي ص 369.

على النبيﷺ وهو القرآن والسنة، وعلى القول أن الذكر هنا القرآن وحده، فإنَّ السنَّة كذلك محفوظة بدلالة الآية، وذلك أن حفظ القرآن شامل لحفظ ألفاظه ومعانيه، وهذا مستلزم لحفظ السنة لأنَّ السنة هي الشارحة للقرآن والمبينة لمعانيه، ولو لم تحفظ السنة لضاع بيان القرآن وهذا محالٌ شرعا وعقلا[256].

الثَّاني: أنَّ هذه الدعوى مجرَّد افتراء ناتج إما عن قصد أو عن جهل لواقع الحال، وأحلاهما مر، فإنَّها-أقصد هذه الدعوى-مصادمة للحقائق التاريخية الصريحة أن ابتداء التدوين كان قبل وجود السلطات السياسية التي ذكروها-دولة بني أمية وبعدها دولة بين العباس-، فقد عرفت أنَّ التدوين قد كان في عهد النبيﷺ وزمن الصحابة والتابعين.

الثالث: أنَّ المعروف من سيرة أئمَّة الحديث، وعلى رأسهم عددٌ من الأئمَّة ممن جمعوا الحديث في عصر التدوين وبداية التبويب، كالإمام الأوزاعي والثوري وابن أبي ذئب، ومَنْ بعدهم، كالإمام أحمد والبخاري، أنَّهم كانوا لا يدخلون أبواب السلاطين ولا يغشون مجالسهم، بل ويحذرون من ذلك في الغالب، كما في قصة البخاري مع أمير بخاري لما بعث إليه يحدث أبناءه[257].

الرَّابع: أنَّ واقع كتب السُّنَّة وما أخرجوا فيها من أحاديث يناقض هذه الدعوى تماما، فلو كانت هذه الدعوى صادقة لنشر المحدثون وأخرجوا الأحاديث في فضائل أصحاب السلطة السياسية كبني أمية، ولَمُنِعُوا من إخراج الأحاديث في فضائل خصومهم كآل البيت مثلا، في حين نجد الواقع ضد هذا تماما، فالتدوين الرسمي كان في زمن بني أمية-كما سبق-ومع ذلك لا نجد أحاديث صحيحة في فضائل بني أمية، وبالعكس نجد أنَّ المحدثين أخرجوا فضائل أهل البيت وأحاديث تحول الخلافة بعد ثلاثين سنة من موت النبيﷺ إلى ملك عضوض، وتداولوا هذه الأحاديث في زمن بني أمية.

الخامس: أن الإمام البخاري الذي اتهم بمناصبة آل البيت قد أخرج كثيرا من مرويات آل البيت وأخرج لكثير من رواة آل البيت، بل وخصَّص أبوابًا لبيان مناقب آل البيت، كمناقب عليرضي الله عنه والعباس وابنه، مما يدلُّ دلالةً واضحة عدم تأثره بالسلطة القائمة أو التملق لها في تخريج الأحاديث من عدمها.

السَّادس: أنَّ أكثر المحدثين ممن صنَّف العلم بل جلهم لم يعايش الدولة الأموية قط، وهذا يردُّ على شبهة الحداثيين في اتهامهم بعضُ الرواة كأبي هريرة والزهري من وضع الحديث لبني أمية، ويرد تهمة استعمال بني أمية للسلطة واستغلالها لنزواتهم ومآربهم الشَّخصية، فأصحاب المسانيد كأحمد وابن راهوية وأصحاب الجوامع كالبخاري ومسلم والترمذي وأصحاب السنن كأبي داود والنسائي ولدوا وماتوا في زمن الدولة العباسية.

السَّابع: أنَّ الدولة العباسية كانت شديدة العداوة للدولة الأموية، بل قد قامت على أنقاضها، فكيف يقال بأنَّ المحدثين والذي أكثرهم عاشوا في هذه الدولة-كما سبق في النقطة السابقة-تأثروا بالدولة الأموية، فأكثروا للإخراج عن أبي هريرة المستغل من طرف خلفاء بني أمية، أو عن الزهري الذي وضع أحاديث لبني أمية كحديث

---

256 – قال ابن جرير: (السنة النبوية، مركز إحسان ص 50-51)، وقال ابن حزم: ().

257 – ينظر: إعلاء البخاري(ص: 143).

شدِّ الرِّحال.

المبحث الخامس: وقوع الوضع في الحديث وأثره في تدوين السنة(الادعاء بأنَّ وقوع الوضع في الحديث يُضْعِفُ الثقة بتدوين الحديث).

مضمون هذه الشبهة أنَّ وقوع الوضع في الحديث وإخراج المحدثين لذلك فيما صنَّفوا ودونوا يضعف الوثوق بالسُّنَّة، فقد هوَّل جماعةٌ من الحداثيين من هذه القضية وزعموا أنَّ الأحاديث الموضوعة كثيرةٌ جدًّا، وأنَّ هذه الكثرة جمعت في دواوين مما صنَّفه المحدثون تجعل تأثير هذه الأحاديث فيما دون من السُّنَّة كبير حيث إنه شغل حيِّزا كبيرا من ذلك، فهذا يجعل الوثوق بكلِّ السُّنَّة ضعيف جدًّا لكثرة الأحاديث الموضوعة.

والجواب على هذه الشبة من وجوه:

الأوَّل: ما سبق في الأجوبة السَّابقة أنَّ هذه دعوى مصادمة لتكفل الله جل وعلا بحفظ السنة الذي جاء في القرآن.

الثاني: أنَّ ابتداء التدوين كان سابقا لظهور الوضع في الحديث، فقد كان في عهد النَّبيِّﷺ والصحابة، وتدوين كثير من كتب الحديث كان قبل انشار الوضع والوضاعين الذي جاء متأخرا جدا، فإنَّ بداية الوضع كان في آخر عصر الصَّحابة لكنَّه كان قليلا جدا، وأما انتشار الوضع والوضاعين فقد جاء بعده بفترة طويلة، فلا بد أنَّ يميز هنا بين بداية ظهور الوضع وفُشُوِّه وانتشاره.

الثالث: أنَّ أئمة الحديث والنُّقَّاد قد سخروا أنفسهم لتتبع الروايات وتمحيصها تنقيتها من كل دخيل، وهذا واقع لا ينكره إلا جاهل، وهذا يلزم منه تمييز ما هو مقبول مما ليس مقبولا، وبيانه ذلك للأمة ومن ذلك الحديث الموضوع، فقد عرفوه وميزوه وبينوه للناس، وفي قصة هارون الرشيد مع ذلك الزنديق دليل على ذلك، وقد قيل لعبد الله بن المبارك: هذه الأحاديث الموضوعة، قال: "تعيش لها الجهابذة".

الرابع وهو تابع للذي قبله: أنَّ الزعم بأنَّ الأحاديث الموضوعة كثيرةٌ جدًّا وقد اختلطت بالأحاديث المقبولة، دعوى تُصادم حقيقة الواقع، فالأحاديث الموضوعة قليلةٌ بالنسبة للأحاديث المقبولة أو الضعيفة ضعفا يسيرًا، هذا من جهة، ومن جهةٍ أخرى فإنَّ علماء الحديث-وقد جاء ذلك متأخرا-قد أفردوا الموضوع بالتصنيف بعد استقرار كُتب السنة بأنواعها واشتهار الأحاديث، لبيان حال الموضوع والتحذير منه، فهو-على قلته-قد ميَّزوه وحذَّروا الأمَّة منه.

الخاتمة وأهم النتائج.

من خلال هذا العرض السَّريع لأهم الشُّبهات المثارة حول تدوين السُّنَّة، يمكن تلخيص أهم نتائج هذا البحث في النقاط الآتية:

- أن الحداثيين ورثوا علم المستشرقين وأخذوا مناهج التَّغريبيين وسخروا ذلك للطعن في الدين وأصوله وثوابته، ومنها الطعن في السنة وفي حجيتها وفي صحتها وفي تدوينها، ومن ذلك صحيح البخاري.
- أن الحداثيين من أجهل الناس بأصول الاستدلال وقواعد علوم الإسلام.
- أن الشبهات المثارة حول تدوين السُّنة لا تخرج عما كتبه المستشرقين والعلمانيين حول تدوين السنة.
- أنه لا يثبت في المرفوع في النهي عن كتابة الحديث إلا حديث أبي سعيدﷺ، وفيه خلافٌ بين النُّقَّاد، والقول بتعليله بالوقف قويٌّ جدًّا.
- ثبت كتابة كثير من الأحاديث في عهد النبيﷺ؛ إمَّا بإذنه أو بأمره.
- أنه لا تعارض حقيقي بين الأحاديث والآثار التي فيها النَّهي عن الكتابة والأخرى التي تبيح ذلك، وقد جمع العلماء بينها بأجوبة؛ أهمها اثنين؛ النسخ، وحمل النَّهي على مخافة الاتِّكال على الكتاب وترك الحفظ.
- أنه لا يثبت عن الخلفاء الراشدين أنهم منعوا من كتابة الحديث منعا مطلقا بل خلافه هو الصواب.
- أنَّ السَّبب الذي لأجله تأخَّر تدوين السُّنَّة هو نفسه السَّبب الذي لأجله تأخَّر جمع القرآن في المصحف، وهو حاجة الأمَّة لذلك.
- أن تأليف وتصنيف كتب السُّنة كان على مراحل، وهذه المراحل عبارةٌ عن سلسلة، حلقاتُها مرتبطٌ بعضُها ببعض، سبب ظهورها حاجة السُّنَّة لنوع من أنواع التصنيف، وكل كتاب منها هو امتدادٌ لجهود المحدثين المتكاثرة في خدمة حديث النَّبيِّﷺ.

أغلب المصادر والمراجع.

- الاتجاه العلماني المعاصر في دراسة السنة النبوية، غازي محمود الشمَّري، دار النوادر، الطبعة الأولى، 1433هـ-2012م.

- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني، تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، 1409هـ.

- الاعتبار في الناسخ والمنسوخ في الحديث: أبو بكر محمد بن موسى الحازمي الهمذاني، تحقيق: أحمد طنطاوي جوهري مسدد، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، 1422هـ-2001م.

- التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح: أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي، تحقيق: د. أبو لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، 1406هـ-1986م.

- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السَّامع: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض-السعودية، 1403هـ-1983م، دط.

- الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن-الهند ودار إحياء التراث العربين بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1271هـ-1952م.

- السنن، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، اعتنى به فريق بيت الأفكار الدولية، بيت الأفكار الدولية، الرياض-السعودية، وعمان-الأردن، دط ودت.

- السنن، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي، دار ابن حزم، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1423هـ-2002م.

- الكفاية في علم الرواية، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تحقيق: أبو عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، الناشر: المكتبة العلمية، المدينة المنورة، دط.

- المحدث الفاصل، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، تحقيق: محمد محب الدين أبو زيد، دار الذخائر، القاهرة، الطبعة الأولى 1437هـ.

- المدخل إلى السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، أبو بكر البيهقي، تحقيق: محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي – الكويت.

- المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، إشراف: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة، بيروت-لبنان، دط.

- تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، 1422هـ-2002م.

- تقييد العلم، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق سعد عبد الغفار علي، دار الاستقامة- القاهرة، الطبعة الأولى 1429هـ-2008م.
- توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر بن صالح (أو محمد صالح) ابن أحمد بن موهب الجزائري، ثم الدمشقيّ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الأولى، 1416هـ-1995م.
- جامع بيان العلم وفضله، أبو عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر النَّمري القرطبي، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة التاسعة، 1432هـ.
- سير أعلام النبلاء شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، 1405 هـ-1985م.
- شرح علل الترمذي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء-الأردن، الطبعة: الأولى، 1407هـ-1987م.
- صحيح البخاري نهاية أسطورة، رشيد أيلال، دار الوطن للصحافة والطباعة والنشر، المملكة المغربية، الطبعة الأولى 2017م.
- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، 1408هـ-1987م.
- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي، تحقيق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة – مصر، الطبعة: الأولى، 1424هـ-2003م.
- مسند أحمد
- معرفة أنواع علوم الحديث، المعروف بمقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، تحقيق: إسماعيل زرمان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1428هـ-2007م.
- موضح أوهام الجمع والتفريق، موضح أوهام الجمع والتفريق: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، دار الفكر الإسلامي، الطبعة الثانية، 1405هـ-1985م.
- هدي الساري مقدمة فتح الباري، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، دار السلام، الرياض، ودار الفيحاء، الطبعة الثالثة، 1420هـ-2000م.